جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
الفرع : تاريخ
التخصص:تاريخ معاصر

رقم:

إعداد الطالب:
عادل صياد

يوم: 25/06/2018

اللاجؤون الفلسطينيون في الأردن ودورهم السياسي والعسكري 1967-1994

لجنة المناقشة:

حاجي فاتح	أ. مس أ	بسكرة	رئيس
بن بوزيد لخضر	أ. مح أ	بسكرة	مناقش
بنادي محمد الطاهر	أ. د.	بسكرة	مقرر

السنة الجامعية : 2017 - 2018

بسم الله الرحمان الرحيم

(فَالَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُواْ وَقُتِلُواْ لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَ لأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّن عِندِ اللّهِ وَاللّهُ عِندَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ) .

سورة آل عمران : آية 195

صدق الله العظيم

إهـــــداء

إلى والدي العزيز

إلى والدتي التي قدمت كل ما تستطيع بإخلاص وحب

لعلي أرد شيئا من فضلها

إلى إخوتي الأعزاء الذين آزروني وشجعوني

إلى زملائي في قسم التاريخ أخص بالذكر الأستاذ فريد خطاب

والطالبة يمينة أزرايب

إلى كل من يهمه أمري

إلى كل لاجئ فلسطيني غريب عن وطنه .

عادل

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان والعرفان إلى أستاذي

الفاضل الدكتور : **بنادي محمد الطاهر** الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث

وعلى ما شملني به من نصح وإرشاد

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي الأفاضل الذين كان لي شرف الإستفادة من علمهم و خبراتهم خلال فترة الدراسة ، وأخص بالذكر الدكتور **حوحو رضا** والدكتور **مصمودي نصر الدين** وأوجه شكري إلى العاملين في مكتبة البيرة بفلسطين

وأتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي نصحا أسهم في إتمام هذا البحث .

مقدمـــــــة

بداية من الهجرة اليهودية الأولى إلى فلسطين وتوالى الأحداث بعدها إلى أن كانت المؤامرة الكبرى لتهويد فلسطين بتواطؤ بريطاني الأمريكي ، بعدها جاء قرار التقسيم عام 1947 الذي أدى في النهاية إلى قيام الكيان الإسرائيلي 14ماي 1948م. حيث قام اليهود بارتكاب الكثير من المجازر التي أدت إلى تشريد الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني من أراضيهم وتدمير كيانهم الاقتصادي والسياسي ، وانتقال النشاط الفلسطيني إلى خارج الأراضي الفلسطينية .

أصبحت القضية الفلسطينية تشكل أزمة للفلسطينيين أنفسهم وللدول العربية، وخاصة الأردن الذي كانت تربطه علاقات إقليمية معهم، لذلك كان من أكثر الدول العربية تأثرا بالصراع العربي الإسرائيلي، خاصة وأن نسبة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين توجهوا إلى الأردن اعتبارا من الفترة الممتدة ما بين 1948 – 1967 م والتي تعد من أهم فترات الصراع في المنطقة، خاصة وأن هذا الصراع كان مرتبطا بالكيان الصهيوني.

أسباب اختيار الموضوع :

لا شكّ أن اختيار موضوع ما للبحث فيه كيفما كانت درجته يكون ناتج عن عدة عوامل، أثرت في الباحث وجعلته يستقر على موضوع معين، واختياري لهذا الموضوع، يعود إلى:

_ محاولة إعطاء صورة واضحة عن المعطيات الكارثية المترتبة عن اللجوء الفلسطيني الى الأردن

_ الرغبة في ازالة النمطية المعتمدة في معالجة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين ، من خلال ابراز الدور الأردني في قضية اللجوء الفلسطيني.

_ الكشف عن الدور الذي تلعبه المقاومة الفلسطينية على مسار القضية الفلسطينية في الأردن .

_ كل هذا يبعث في النفس روح المغامرة والتحدي للبحث في طيات هذا الموضوع.

أهمية الدراسة :

_ تحديد جذور التواجد الفلسطيني في الأردن

_ إبراز المواقف الأردنية اتجاه اللاجئين الفلسطينيين

_ إبراز الدور السياسي والعسكري للمقاومة الفلسطينية في الاردن

_ توضيح أثار اتفاقيات السلام على العلاقات الفلسطينية الأردنية

إشكاليـــة الموضوع:

لقد عانى الشعب الفلسطيني من ويلات الاحتلال الإسرائيلي إلى حد قرر الهروب، وترك كل شيء، فكانت فكرة الهجرة من الوطن هي السبيل الوحيد للتخلص من هذه المعانات ومن هنا تتبادر في أذهاننا الإشكالية التالية :

إلى أي مدى أثرت المقاومة الفلسطينية على مسار السياسة الداخلية الأردنية ؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم صياغة جملة من التساؤلات:

_ ماهي جذور التواجد الفلسطيني في الأردن ؟

_ فيما يتمثل دور المقاومة الفلسطينية في الأردن ؟

_ وماهي انعكاسات معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994م على الفلسطينيين؟

عرض الموضوع :

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الموضوع إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة

مقدمة : وفيها عرض للموضوع من جوانبه المختلفة .

الفصل الأول : سلط فيه الضوء على جذور التواجد الفلسطيني في الأردن عام 1948 م إلى غاية 1967 م، ويحتوى على أسباب هذا اللجوء بعدها أماكن توزيع اللاجئين في المخيمات، وموقف الأردن منه كما تطرقت إلى أوضاع اللاجئين الاجتماعية والاقتصادية والقانونية .

الفصل الثاني : تناول الدور السياسي والعسكري للمقاومة الفلسطينية في الأردن عام 1964 م إلى غاية عام 1970 م، حيث يتضمن أربع عناصر، أولا موقف الأردن من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ثانيا انعكاسات حرب 1967 على المقاومة الفلسطينية التى غيرت مسار الحركة الوطنية، أما العنصر الثالث فتعرضت لأهم أحداث معركة الكرامة عام 1968 التى تعتبر ساحة الكفاح المسلح الرئيسة والملاذ الأمن لنجاح المعركة، وكانت خاتمة الفصل بإبراز أحداث أيلول الأسود 1970 م .

الفصل الثالث دار حول اتفاقيات السلام والعلاقات الفلسطينية الأردنية عام 1970 م إلى غاية عام 1994م، وضم أربع عناصر أولها اتفاقيات السلام، مؤتمر مدريد و اتفاق أسلوا وأثرهما على اللاجئين، أما العنصر الثالث فهو اتفاقية وادي عربة ودور اللاجئين فيها، والعنصر الرابع تناول أثار اتفاقيات السلام على العلاقات الأردنية الفلسطينية.

وقد خلصت في خاتمة الموضوع إلى الوقوف عند أهم النتائج التى تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة .

منهج البحث :

اعتمدت من خلال دراستي على منهجين :

- المنهج التحليلي : استخدمته لرصد الوقائع ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها لتحقيق نتائج يقينية أكثر دقة ووضوحا.

- المنهج الوصفي : الذي يمكننا من تتبع و تقديم و وصف شامل ودقيق عن ظاهرة اللاجئين وأماكن توزيعهم وأوضاعهم في الأردن، والدور السياسي والعسكري للمقاومة الفلسطينية في الأردن، و اتفاقيات السلام والعلاقات الفلسطينية الأردنية .

ومن المراجع المعتمد عليها:

اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المصادر والمراجع تفاوتت في أفادتنا والتي نذكر منها:

_ محسن صالح : الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية، أفادني في معرفة أسباب وطرق طرد الفلسطينيين من ديارهم .

_ ناهض زقوت : التوزيع الجغرافي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين، بين أماكن توزيع اللاجئين داخل الأردن .

_ طاهر شاش : المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق غزة – أريحا، يركز الكتاب تطورات النزاع العربي الإسرائيلي و المساعي التي بذلت من أجل تسوية النزاع.

– محمود عباس : طريق أوسلو، تناول فيه تفاصيل المفاوضات يوما بيوم ، باعتباره راعي المحادثات ومتابعها والمحافظ على سريتها، وأخيرا موقع الاتفاق الذي نجم عنها.

_ أسامة محمد أبو نجل : مخيم سعود أبو سعدة ، نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني ، تناول في هذه المجلة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية .

_ حوراني فيصل : الفكر السياسي الفلسطيني ، 1964–1974، تناول فيه قرارات ومواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

_ النتشة رفيق شاكر وأخرون : تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، ركز فيه الكاتب على الهجرة اليهودية والأساليب المتبعة في تهجير الفلسطينين وكذلك نشأة منظمة التحرير الفلسطينية وعملها على مستوى الداخل والخارج .

و بالنسبة للمصادر والمراجع باللغات الأجنبية فهي :

_ **Jan Mezger**,**Martin Orth**,**Christian Sterzing**,This land is our land the West Bank under Israeli occupation, Zed press, London first published

- جان مزجر ، مارتن أورت ، كريستيان ستيرزينغ : هذه الأرض أرضنا الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي ، زد برس ، لندن.

_Charles Enderli , Relève Brisé Histoire de L'échec Du Processus De Paix Proche-Orient 1995- 2000,Paris, Fayard

- تشارلز إندرلي : تاريخ تتابع متقطع في فشل عملية السلام في الشرق الأدنى 1995-2000 ، باريس .

صعوبات الدراسة :

لم تخلو دراستنا هذه كغيرها من الدراسات من الصعوبات والعراقيل التي تعترض طريق أي باحث في طور البحث والتي نذكر منها :

_ قلة الدراسات المعمقة والمستفيضة حول هذا الموضوع و إن وجدت فإنها غير متخصصة.

_ صعوبة تناول هذا الموضوع نظرا لتشعبه في بعض مراحل الدراسة.

الفصل الأول

جذور التواجد الفلسطيني

في الأردن 1948_1967

أولا : أسباب اللجوء الفلسطيني إلى الأردن

ثانيا : أماكن توزيع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن

1 _ المـخيمـات الرسمـية

2 _ المخيمات غير الرسمية

ثالثا : موقف الأردن من التواجد الفلسطيني

1 _ الموقف الرسمي

2 _ الموقف السني

رابعا : أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن

1 _ الأوضاع الإجتمـاعيـة

2 _ الأوضاع الإقتصادية

3 _ الأوضـاع القانونـية

بعد حرب 1948، هاجر عدد كبير من الفلسطينيين إلى الأردن. وكانت هجرتهم قسرية إجبارية فقد هاجرو خوفا على أموالهم وعائلاتهم، اللجوء إلى دول مجاورة لهم، وكان النصيب الأكبر في دولة الأردن، بحيث شجع التاريخ المشترك بين البلدين المهاجرين إلى اللجوء إليه.الذين لم يدركوا في ذلك الوقت، أنهم لن يعودوا إلى وطنهم، وخصوصاً أن الإعلام العربي كان يعد الفلسطينيين بالتحرر. أن أهم الأسباب التي جعلت الأردن يأخذ نصيباً اكبر من اللاجئين، يعود إلى أن علاقة الشعبين الأردني والفلسطيني مبنية على رابطة مشتركة ومتميزة، إذ كانوا ضمن وحدة واحدة وأرض واحدة (بلاد الشام). وبعد تقسيم الحدود بقيت هناك روابط عائلية، وظلت العائلات والقبائل التي تسكن الأردن وفلسطين مترابطة بعضهما مع بعض، وحتى مع حدوث العدوان الإسرائيلي فإن ذلك لم يمنع من إنشاء وحدة بين الضفتين، وهذه التي غيرت كان لها دور مهم في ترابط الشعبين. ومهما شهدت هذه العلاقة من توترات، إلا أن رابطة الشعبين بقيت قوية.

أولا_ أسباب اللجوء الفلسطيني إلى الأردن :

أرغم ثلاث أرباع مليون فلسطيني في سنة 1948 على الفرار من الأراضي التي أحتلها الصهاينة. وبدأت الأحداث هذه الهجرة في 1947/11/29 عندما ثبتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية الأصوات تقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما فلسطينية عربية وأخرى يهودية[1]. (ينظر: الملحق رقم01، ص95).

[1] محسن صالح : الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت،2009 ، ص 13.

بعد أن حققت المؤسسة الصهيونية نجاحا في تكوين عصابات عسكرية ، وصلت إلى نتيجة تقضي بضرورة وضع مخطط شامل للترحيل والتطهير العرقي للفلسطينيين عرف بـ "خطة دالت"[1] أو الخطة (د) وضعت عشية صدور قرار 181 بتاريخ 1947/11/29 تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما فلسطينية والأخرى يهودية (ينظر الملحق رقم 2 ،ص 96) . تهدف هذه الخطة إلى تنفيذ تطهير عرقي وترحيل الفلسطينيين وكانت السبب المركزي في تحويل الفلسطينيين إلى لاجئين وسقوط مدنهم وقراهم بيد العصابات الصهيونية[2].

لقد قامت إسرائيل بأكبر عملية تطهير عرقي حيث طردت أكثر من 800.000 فلسطيني من ديارهم ، و الإستلاء بالقوة على 351 مدينة وقرية فلسطينية وطرد سكانها ومحو آثارها الثقافية والعمرانية ، مستغلة بذلك الصمت الدولي والعربي والظروف السياسية وظروف الحرب[3] ، وفق خطة صهيونية استعمارية مبرمجة مدبرة، حيث تم طرد السكان بانتهاج أبشع أنواع الإرهاب مثل حرق البيوت وتدمير المزروعات [4]، فهو يقدم الدليل الواضح على وجود سياسة الأرض المحروقة والطرد بموجب الخطوط العريضة للخطة تم تنفيذ سياسة تقضي بإجلاء المجتمعات العربية الواقعة على جوانب الطرق الحيوية وترحيل معظم ما تبقى من المجتمعات الريفية، والأسس السياسية الإستراتجية فكانت تقضي بتوسيع الدولة اليهودية إلى أبعد حدود التقسيم، و نسف وحرق وتدمير القرى العربية وطرد السكان العرب المحليين من الضواحي الواقعة على جانبي طرق المواصلات . كما أودعت لائحة بأسماء القرى والمدن ، تتضمن معلومات عن قادتها وزعمائها ، من أجل تسهيل النصوص الواردة في الخطة[5].

---

[1] **الخطة "دالت"**:وهي خطة عسكرية على هيئة حرف "د"أو حدوة حصان,حيث تحاصر البلدة أو المنطقة من ثلاث جهات,وتبقى منطقة خالية من القوات الصهيونية مما يتيح للمحاصرين الإفلات.(ينظر: سميح شبيب:حق العودة:« الحكم وصراع, الإرادات » مجلة الرؤية,العدد14,2001, فلسطين ،ص 35) .

[2] محسن صالح : المرجع السابق ،ص 14.

[3] يوسف صبحي : « مشكلة اللاجئين الفلسطينيين دراسة في الجغرافيا والسياسة »، مجلة جامعة الأزهر ، العدد 02 ، 2009، سلسلة العلوم الإنسانية ، القاهرة ، ص09 .

[4] سلمان أبو ستة : حق العودة مقدس وقانوني وممكن ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2001 ، ص105 .

[5] نور الدين مصالحة : طرد الفلسطينيين ، مفهوم الترانسفير في الفكر و التخطيط الصهيونيين ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1992 ، ص 165 .

كان جوهر خطة دالت على يد الضابط يغئيل بادين[1].

في عام 1967 ونتيجة احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة حصلت موجة اخرى من النزوح الى الأردن، وقدر عدد النازحين في حينه بحوالي (250) ألف نازح، كان حوالي نصفهم لاجئين يقطنون في مخيمات الضفة الغربية أو قطاع غزة، واضطروا للجوء مرة ثانية خلال اقل من عشرين عاما، وخلال السنوات التي أعقبت احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة استمرت عمليات النزوح إلى الأردن بسبب سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، فقد أدت أوامر الإبعاد العسكرية، وهدم المنازل والقرى الفلسطينية وغيرها من الممارسات سواء على الصعيد العسكري أو الاقتصادي إلى تهجير الآلاف من الفلسطينيين باتجاه الأردن[2].إن من بين أسباب اختيار الفلسطينيين الأردن كملجأ لهم التالي :

– أخذ الأردن نصيبا اكبر من اللاجئين ، يعود علاقة الشعبين الأردني والفلسطيني مبنية على رابطة مشتركة ومتميزة ، إذ كانوا ضمن وحدة واحدة (بلاد الشام)، وبعد تقسيم الحدود بقيت هناك روابط عائلية ، وظلت العائلات والقبائل التي تسكن الأردن وفلسطين مترابطة بعضهما البعض، وحتى مع وجود العدوان الإسرائيلي فإن ذلك لم يمنع من إنشاء وحدة بين الضفتين ، وهذه الوحدة كان لها دور مهم في ترابط الشعبين .ومهما شهدت هذه العلاقة من توترات ، إلا ان الرابطة بقيت قوية[3].

– العلاقة التاريخية والجغرافية الوثيقة بين الأردن وفلسطين أسست فعليا وواقعيا بوتقة اجتماعية وثقافية و اقتصادية واحدة يستحيل فصلها، فقد ظلت الأردن وفلسطين ولعصور طويلة تعامل

---

[1] ولد عام 1917 ، الرئس الثاني لهيئة أركان الجيش الصهيوني ،وعيين في نهاية 1947 قائدا للعمليات القطرية في الهاغاناه وتولى رئاسة الأركان سنة 1948،(ينظر: نور الدين مصالحة : المرجع السابق ، ص 166).

[2] أحمد رواشدة : الحاكمية والتجربة الأردنية ،معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية ،بيروت ، 2010 ، ص20 .

[3] ياسمين عبد القادر : قضية اللاجئين الفلسطينيين وأثرها على العلاقات الأردنية ، (1948–2009)، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في الدراسات الدولية، إشراف الدكتور سمير عوض، كلية الدراسات العليا ، جامعة بيرزيت ،فلسطين ، 2010،ص 77.

معاملة واحدة وتخضع لظروف متماثلة الى حد بعيد ، وتنتمي إلى إقليم جغرافي واحد له أسماء عديدة، ومن هذه الأسماء: بلاد الشام، سوريا الكبرى ، الهلال الخصيب، المشرق[1].

_ الحدود الجغرافية التي رسمتها بريطانيا إبتداءا من خط الحدود الشرقي مع الأردن والذي يبلغ حوالي 360كم ليمر من أقصى الجنوب من مدينة أم الرشراش مروراً بوادي عربة إلى الشمال مروراً بمنتصف البحر الميت، وبعد الخروج من البحر الميت يمر بخط الحدود على طول نهر الأردن بحيث يكون خط الحدود على الضفة الشرقية للنهر وبذلك تحرم الأردن من مياه النهر.[2]

_ التبادل التجاري والنشاط الزراعي وصلة القرابة فيما بين القبائل والعشائر في ضفتي نهر الأردن حتى أثناء الانتداب البريطاني[3].

_ توحيد الضفة الغربية مع الشرقية يوم 24 ابريل 1950 مما أدي إلى تضاعف اللاجئين الى أضعاف لنتيجة قرار الوحدة الذي أعلنه الملك عبد الله، حيث استقر العدد عام 1952، عند 742,289 نسمة في الضفة الغربية و586,885 نسمة في الضفة الشرقية، ليبلغ المجموع 1,329,147 نسمة، كما أدت الوحدة إلى تطوير أخرين هامين، هما ارتفاع نسبة الحركة والتنقل داخل الأردن ، نتج عن ذلك هجرة داخلية مستمرة خلال العقد التالي ،اذ فضل الكثير تجنب إزدحام الضفة الغربية والتوجه شرقا حيث توافرت خدمات أكثر وحوافز اقتصادية أكبر[4]، ليغير هذا القرار الميزان الديمغرافي الأردني تغيرا جذريا، من خلال استيعاب الحشد الفلسطيني الكبير، فبات الفلسطينيون يمثلون نسبة 64% من مجموع سكان المملكة، وتشمل أهل الضفة الغربية واللاجئين المسجلين في الضفة الشرقية عام 1951-1952[5].

---

[1] غازي الربابعة : القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي (1949 م -1988م)، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان ،1989 ،ص11.

[2]محمد حافظ غانم : مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص 199 .

[3] يزيد يوسف صائغ : الأردن والفلسطينيون، عمان،1997 ، ص10

[4]يزيد يوسف صائغ : المرجع نفسه ،ص 12.

[5] صالح أديب الهيبي: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1967-1984، دار غيداء للنشر، عمان، 2012، ص ص 117-118

ثانيا_ أماكن توزيع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن :

يوجد في الأردن عشر مخيمات للاجئين الفلسطينيين موزعة على أماكن متفرقة من الضفة الشرقية لنهر الأردن ويسكنها حوالي 306 ألف لاجئا أي ما يقارب 17% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن البالغ عددهم نحو مليونا و سبعمائة ألف لاجئا المسجلين في قوائم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة "أونروا" UNRWA[1]، ولقد أقيمت أربع من هذه المخيمات العشر بعد حرب 1948، أما الستة مخيمات الأخرى فقد أنشأت بعد حرب 1967.

1_ مخيمات رسمية :

_ مخيم جبل الحسين : مخيم جبل الحسين في المخيمات التى أنشأت بعد حرب عام 1948 من أجل سكن "اللاجئين الفلسطينيين"[2] ، يقع المخيم على الشمال الغربي من مدينة عمان سنة 1952 ، على مساحة 367000 م^2 ، توسعت لاحقا لتصل إلى 445000 م^2 ، يضم المخيم أربعة مدارس، مركز للتموين، مركزا صحيا ، مركز تأهيل مجتمعي ومركز للنشاط النسائي ، يبلغ عدد سكانه عند إنشائه 8000 لاجئ[3].

_ مخيم عمان الجديد : يعرف هذا المخيم أيضا باسم مخيم "الوحدات" وهو واحد من المخيمات الأربع المخيمات التي أنشأت بعد حرب 1948 يقع على الجنوب الشرقي من مدينة عمان أقيم في عام 1955 على مساحة 488000 م^2 يضم المخيم 13 مدرسة ومركزا للتموين ، مركزا صحيا، مركز تأهيل مجتمعي ومركز للنشاط النسائي.

---

(1) تأسست وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) عملا بقرار الجمعية العامة 2-3(د-4)المؤرخ 8 كانون الأول /ديسمبر سنة 1949،وقد استهلت الوكالة نشاطها في أيار/ مايو 1950،وتوسعت الوكالة لتصبح أكبر برنامج للأمم المتحدة ،(ينظر تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى،1 تموز /يوليو 2000-30 حزيران /يونيه 2000 الأمم المتحدة ، ص1).

(2)عرفته الأونروا انه الشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من 1 حزيران / يوليو1946 حتى 15 أيار /مايو1947 وفقد بيته ومورد رزقه نتيجة حرب 1948 وعليه فإن اللاجئين الفلسطينيين الذين يحق لهم تلقي المساعدات من الأونروا هم الذين ينطبق عليهم التعريف وهم الذين يقيمون في المناطق الخمس التالية(قطاع غزة ،الضفة الغربية ، الأردن ، لبنان ،سوريا)،(ينظر : صبحي يوسف : المرجع السابق، ص23).

(3) أحمد رواشدة : اللاجئين الفلسطينيين بعد 60 عاما، معهد عصام فارس، (ورقة عمل)،(د ن)، بيروت ، 2010 ،ص21 .

ـ مخيم الزرقاء : يقع المخيم في مدينة الزرقاء أقيم عام 1939 بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، على مساحة 182000م^2 ، ويبلغ عدد سكانها عند الإنشاء 8000 لاجئ يضم المخيم أربع مدارس ، ومركزيين صحيين ، مركز للتموين ، مركز للنشاط النسائي ، روضة أطفال ومكتبا للصحة البيئية[1].

ـ مخيم إربد : يقع المخيم في مدينة إربد إلى الشمال من مدينة عمان، أقيم في عام 1950، على مساحة 234000م^2، ويبلغ عدد سكانه عند الإنشاء 4000 لاجئ، تسلمت الأونروا المخيم في عام 1954، يضم المخيم أربعة مدارس تعمل بنظام الفترتين، مركزا للتموين، مركزين صحيين، مركزا تأهيل مجتمعي، مركز للنشاط النسائي[2].

ـ مخيم البقعة : يقع المخيم في مدينة البلقاء، على بعد 20 كلم إلى الشمال من مدينة عمان، هو واحد من مخيمات " الطوارئ " الستة التى تم تأسيسها في عام 1968 بهدف إستعاب اللاجئين والنازحين الذين تركوا الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة حرب جوان عام 1967 أقيم على مساحة 143000 م^2 وبلغ عدد سكانه عند الإنشاء 26000 لاجئ، يضم المخيم 16 مدرسة، مركز للتموين ، مركزين صحيين ، مركزا إعادة تأهيل مجتمعي ، ومركز للنشاط النسائي.

ـ مخيم الحصن : يقع المخيم في مدينة اربد ، على بعد 80 كم إلى شمال مدينة عمان يعرف في الأواسط المحلية باسم " مخيم الشهيد عزمي المفتي " هو واحد من ستة مخيمات " للطوارئ " تم إنشاؤها عام 1968 أقيم على مساحة 758000م^2، بلغ عدد سكانه عند الإنشاء 12500 لاجئ يضم المخيم أربع مدارس، مركزا للتموين، ومركزا صحيا، مركز تأهيل مجتمعي و مركز للنشاط النسائي[3].

---

[1] ناهض زقوت : التوزيع الجغرافي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين،(ورقة عمل)،(د ن)، (د ت) ، ص17

[2] عصام موسى قنيبي : الصراع على الديار المقدسة ، دار الطباعة الجديدة ، دمشق ، سورية ، (د ت)، ص 261 .

[3] عصام موسى قنيبي : مرجع نفسه ، ص ص 262- 263.

ـ مخيم الطالبة : يقع المخيم على بعد 35 كم جنوب مدينة عمان هـو واحـد مـن مـخيمات الطوارئ الستة التي تم تأسيسها في عام 1968 ، أقيم على مساحـة 133000 م^2، بلـغ عـدد سكانه عند الإنشاء 5000 لاجئ، يضم المخيم أربع مدارس، مركزا للتموين، مركزا صحيا، مركز تأهيل مجتمعي ومركزا للنشاط النسائي.

ـ مخيم جرش: يقع المخيم بمدينة جرش، على بعد 5 كم من الآثار الرومانية الشهيرة في مدينة جرش ويعرف محليا باسم مخيم غزة وهو من مخيمات الطوارئ الستة تم تأسيسها في عام 1968 أقيم على مساحة 531000 م^2، بلغ عدد سكانه عند الإنشاء 11500 لاجئا يضم أربع مدارس تعمل بنظام الفترتين، مركزا للتموين، مركزا صحيا، مركز تأهيل مجتمعي، وركزا للنشاط النسائي ومكتبا لتطوير المخيم[1].

ـ مخيم سوف : يقع المخيم في مدينة جرش، بالقرب من آثار جرش الرومانية الشهيرة، على بعد 50 كم إلى شمال مدينة عمان وهو واحد من مخيمات الطوارئ الستة التي تم تأسيسها في عام 1968 أقيم على مساحة 535000 م^2 بلغ عدد سكانه 20000 لاجئ مسجل يضم المخيم أربعة مدارس تعمل بنظام الفترتين، مركزا صحيا، مركز تأهيل مجتمعي ومركزا للنشاط النـــسائي.

ـ مخيم ماركا (حطين) : يقع المخيم بمدينة الزرقاء، على بعد 10 كم إلى الشمال الشرقي من مدينة عمان وعرف محليا بمخيم شنلر نسبة إلى مركز إعادة التأهيل الألماني الذي تأسس في المنطقة قبل تأسيس المخيم نفسه ، تعرفه السلطات بمخيم حطين أقيم في عام 1968 ، بهدف استيعاب اللاجئين الفلسطينيين والنازحين الذين تركوا الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة حرب جـوان 1967 أقيم على مساحة 894000 م^2، بلغ عدد سكانه 53000 لاجئ يضم المخيم 10 مدارس ، مركز للتموين ، ومركزين صحيين ، ومركز مجتمعي[2].

---

[1] أحمد رواشدة : المرجع السابق، ص 22.

[2] موسوعة المخيمات الفلسطينية ، متاح على الرابط الآتي : http://palcamps.net/ar/camp/37/ ، تمت الزيارة يوم 2018/02/21 على الساعة 14:00.

2_ مخيمات غير رسمية :

_ مخيم مأدبا : أقيم في عام 1956، على مساحة 111000 م^2 بلغ عدد سكانه 6235 لاجئا .

_ مخيم السخنة : أقيم في عام 1969 على مساحة 68000 م^2 بلغ عدد سكانه 5522 لاجئا .

_ مخيم النصر(حي الأمير حسن) : أقيم في عام 1967، على مساحة 92000 م2 بلغ عدد سكانه 9500 لاجئا [1].

[1] ناهض زقوت : المرجع السابق، ص 18.

ثالثا_ موقف الأردن من التواجد الفلسطيني :

تعتبر قضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، من أهم القضايا العالقة والتي تم تأجيل حلها إلى مفاوضات الوضع النهائي، وتعتبر الأردن واحدة من الدول العربية التي هاجر إليها قسرا عدد كبير من الفلسطينيين إبان حرب 1948، ومن تلك اللحظة بدأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ومازالت عالقة بالرغم من توقيع العديد من عمليات التسوية بين إسرائيل والعرب وعليه كان للأردن موقفا من التواجد الفلسطيني.

1 _ الموقف الرسمي :

كان الموقف الأردني تجاه اللاجئين ذا توجه إستراتيجي له علاقة بتحقيق أهداف وطنية أردنية، وذلك لما لهذه القضية من تأثير في وضعه السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي للأردن، وذلك كانت الأردن واحد من الدول التي أولت قضية اللاجئين اهتماما كبيرا وتابعت جوانبها على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، لحل القضية حل شامل ووفق قرارات الشرعية الدولية، ففي عام 1949 كان عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن لا يتجاوز 70 ألف لاجئ فقط من أصل 736 ألف لاجئ هجروا قسرا من فلسطين، ولكن ذلك العدد تضاعف أكثر من 13 مرة في عام 1950 إذ بلغ عددهم 960 ألف لاجئ، إن هذه القفزة الكبيرة في عدد اللاجئين نتجت عن قرار ضم الضفة الغربية إلى الأردن[1]، ما يعني أن الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين اتجهوا شرقا لم يهاجروا من فلسطين إلى الأردن مباشرة، بل إلى الضفة الغربية كأقرب منطقة لا تخضع لسيطرة إسرائيل، وعندما تم ضم الضفة الغربية إلى الأردن حصل معظم اللاجئين الفلسطينيين على الجنسية الأردنية، بالإضافة إلى مواطني الضفة الغربية من غير اللاجئين ، وبعد حرب 1967عبرت إلى الضفة الشرقية موجات جديدة من النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة [2].

---

[1] ياسر عموري وآخرون : اللاجؤون الفلسطينيون قضايا مقارنة، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، رام الله ،2008، ص24.

[2] سعيد التل: الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية ، دار الجليل للنشر، عمان، 1984 ، ص78.

وقد صدر بشأن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن قانون الجوازات السفر الأردنية وذلك عام 1949، والذي اعتبر كل اللاجئين الفلسطينيين الأردنيين يتمتعون بحقوق أردنيين وواجباتهم كافة، وقد صدر قانون إضافي معزز للقانون السابق أكد على أن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يعتبرون كحائزين على الجنسية الأردنية.

وفي عام 1950 وبعد مؤتمر أريحا الذي أقر ضم الضفة الغربية إلى الأردن، حصل 90 بالمائة من الفلسطينيين اللاجئين وغير اللاجئين على الجنسية الأردنية، وقد صدر في عام 1954 قانون الجنسية الأردني، الذي رسم مضمون كل ما ورد في قوانين الجوازات السابقة، ولم يصادق الأردن على اتفاقية اللاجئين الدولية لسنة1951، ولا على بروتوكول نيويورك للعام 1967 الخاص باللاجئين وذلك انطلاقا من نظريته للاجئين على أرضه واعتبارهم مواطنين تنطبق علهم مواصفات اللاجئ بالمفهوم الدولي[1].

2 _ الموقف السني :

بداية من الهجرة الأولى كان الموقف الشعبي مؤيدا للتواجد الفلسطيني في الأردن، وذلك يعود لعلاقة الترابط بين البلدين لكونهم وحدة واحدة و كذلك طول الشريط الحدود بينهما و النسبة الكبيرة من اللاجئين في الأردن، ومعاناة الفلسطينيين من ويلات الهجمات الصهيونية التي استعملت فيها كل الوسائل والطرق من تهجير و تدمير للمنازل وقرى بأكملها، لهذا استقبل اللاجؤون الفلسطينيون بحفاوة وعطف حتى اندمجوا في المجتمع الأردني من جميع الجوانب السياسية والاقتصادية . كما عارضوا الحكومة الأردنية بتنظيم مسيرات واجتماعات وندوات تحث الشعب الأردني على المعارضة بتحميل الحكومة كامل المسؤولية على أي تحالف ومعاهدات لأنها تعمل على إثارة فتنة لاتخدم إلا العدو، وهذا ما سيعود بالسلب على التواجد الفلسطيني في الأردن [2].

---

[1] ياسر عموري وأخرون: المرجع السابق، ص25.

[2] احمد مجدي منصور محارب : العلاقات الأردنية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 1994-1999، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في برنامج دراسات الشرق الأوسط ، تحت إشراف عصام كامل مخيمر، قسم التاريخ، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 88.

رابعا_ أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن :

يعاني سكان المخيمات في الأردن من تدني مستوى الخدمات، ورغم الصعوبات التي كان يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات وان بقاءهم سيدوم فيها لفترة طويلة قرروا إعادة بناء مجتمعات كوحدة متماسكة في المخيمات ومواجهة الصعاب من أجل مواصلة حياتهم، بالإضافة الدعم الذي تقدمه وكالة الاونروا من المواد الغذائية والتعليم والرعاية الصحية، بإنشائها العديد من المراكز والمكاتب، وبدأت بتوزيع الخيام والبطانيات ومن ثم المواد التموينية والخدمات الاجتماعية، ثم أخذت تحسن من الخدمات تدريجيا، فأقامت مساكن من الطوب الإسمنتي بما يتناسب والطبيعة الجغرافية للمخيمات.

1_ الأوضاع الاجتماعية :

أ_ التعليم :

يعيش اللاجئون الفلسطينيون ظروفا قاسية داخل المخيمات يسود فيها الفقر والبؤس والمعاناة، ونتيجة لذلك قامت الوكالة بتوفير التعليم المجاني للاجئين وذلك ببناء المدارس لهم داخل المخيمات للتخفيف من معاناتهم.

أقامت الأونروا 106 مدرسة داخل المخيمات من أصل 198 تابعة لها في الأردن تستقبل طلبة المرحلة الأساسية حتى النصف العاشر. ينتقل الطالب الراغب بإكمال تحصيله العلمي بعد ذلك إلى المدارس الحكومية. وأقامت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية 10 مدارس ثانوية في ستة مخيمات قائمة خارج عمان العاصمة وبعيدة عن التجمعات السكانية منها 6 مدارس للإناث وأربع مدارس للذكور [1].

[1] إبراهيم العلي : اللاجئ الفلسطيني من الاقتلاع إلى العودة، مركز الأرض والإنسان للدراسات والاستثمارات، عمان، 2014، ص158

إن من بين الملاحظات حول وضع مدارس الاونروا داخل المخيمات مايلي :

_ بلغ متوسط عدد الطلبة من الفصل الواحد 41 طالبا، علما ان هـذا المتوسـط في مدارس الأردنية يبلغ 30 طالبا.

_ تم بناء ما نسبته 54% من مدارس الأونروا (106مدرسة) داخل وخارج المخيمات في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، منها 33 مدرسة أصبحت مبانيها من ضمن الأبنية القديمة جدا و 24 مبنى مدرسيا غير صالح للاستعمال .

_ تعمل ما نسبة 93% من المدارس الأونروا في المملكة بنظام الفترتين.

ب _ الصحة :

يعتبر قطاع الصحة النشاط الثاني للأونروا بين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إذ يستأثر بنسبة 15,5% من المجانية المخصصة للأردن، وتقدم الأونروا خدماتها الصحية عبر 23 مركزا صحيا ويوجد أيضا 23 مركزا صحيا عام يقدم رعاية الأم والطفل، ونفس العدد لصحة الأسنان منها 3 وحدات متنقلة.

يعتمد الحصول على فوائد الضمان الاجتماعي على الامتيازات المتبادلة مع بلد منشأ العامل مما يجعل اللاجئين الفلسطينيين باعتبار عدم انتهائهم لدولة غير مستحقين للضمان الاجتماعي وتقدم حكومة الأردن للاجئين وللنازحين خدمات واستحقاقات[1] مثل التعليم والإيجار والمرافق والإعانات وحصص الإعاشة وخدمات المخيمات والرعاية الصحية والأمن العام والخدمات الاجتماعية[2].

[1] نبيل محمد السهلي : فلسطين أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002، إتحاد كتاب العرب ، دمشق، 2003، ص 26.

[2] إبراهيم العلي: المرجع السابق، ص 58.

2 _ الأوضاع الاقتصادية :

اشتركت المجموعة السكانية الفلسطينية في الأردن، في شتى مجالات النشاط الاقتصادي. وقد ظهر اتجاهان ميزا تلك المشاركة فالأول انقسمت إلى مجموعات فرعية من الفلسطينيين، أي المقيمين منذ عام 1948م، والنازحين واللاجئين، فيما يخص الثروة والوظائف والمهارات العلمية والمهنية . أما الثاني تركز فيه الفلسطينيون في مجالات محددة من الحياة الاقتصادية للبلد المضيف وتميزت أنماط حياتهم الاقتصادية عن أنماط المجموعة الشرق الأردنية. وتفسر أسباب تاريخية في الحالتين ، وجود المفروقات الأساسية فيما بين مجموعات الفرعية الفلسطينية الثلاث وأيضا فيما بين الشرق الأردنيين والفلسطينيين على صعيد التعليم والتدريب التقني وحيازة مختلف أنواع الثروة المهارات.

عموما اتجها اللاجئون الفلسطينيون إلى القيام بأعمال تتطلب ادني مستوى. قدمت مجموعة العمال والحرفيين شبه مزارعين، سائقي الأجرة، موظفي الفنادق، إضافة إلى العمال المهرة في مجالات محددة كإصلاح السيارات وأعمال الحدادة والنجارة، أما النازحون ومعهم مهاجروا الضفة الغربية، فمالوا نحو الوظائف الأعلى بمرتبة واحدة: الحرفيين والعمال المهرة والمكتتبين، والمشرفين على المصانع، والمدرسين، والإداريين لدى وكالة الغوث، وصغار الموظفين في قطاعي الخدمات والإدارات الحكومية، تمتعت بأعلى المستويات المعيشية واستفادت أكثر من غيرها من فرص الحصول على الثروة والوظائف. يأتي الكثير من أصحاب المهن المتوسطة والعليا المهندسين والأطباء والمحامين ورجال المصارف من هذه الفئة ويشاركهم الآن الطبقة الفلسطينية الوسطى القادمين من الضفة الغربية بعد عام 1948[1] ،والذين يضمون أيضا التجار المتوسطين ويحتل الفلسطينيون المقيمون منذ 1948م ، المواقع القيادية في المهن الحرة والتجارة والمؤسسات المصرفية والمالية[2].

---

[1] يزيد يوسف صائغ : المرجع السابق، ص 36.

[2] يزيد يوسف صائغ : المرجع نفسه ،ص ص 36-37.

3 _ الأوضاع القانونية :

تراوحت سياسة الأنظمة العربية في التعامل مع قضية اللاجئين، بين منحهم حقوق المواطنة كما في الأردن، من جهة، ووصلت إلى حد حرمانهم من عدد حقوقهم المدنية في لبنان، من جهة أخرى. بالرغم من ان الخشية من فرض توطين الفلسطينيين كانت هاجسا لدى صانع القرار اللبناني، لدرجة النص على منعه في مقدمة الدستور، إلا أن الجهات المنفذة قامت بإعطاء الجنسية اللبنانية لآلاف الفلسطينيين على خلفيات طائفية ودينية.

حاولت بعض الأنظمة العربية توظيف الوجود الفلسطيني سياسيا وامنيا لصالحها، مستغلة صعوبة أوضاعهم واحتياجاتهم، كما حدث في سوريا والعراق وليبيا. ووقع الفلسطينيون في أحيان أخرى ضحية الخلافات الداخلية المحلية والعربية كما حدث في العراق والكويت وسوريا ولبنان، ودفعوا أثمان أخطاء ارتكبها زعماؤهم أحيانا. بينما استفادت عدد من البلدان إيجابيا من الوجود الفلسطيني، حيث كانت للفلسطينيين أدوارا مهمة في نهضتها وعمرانها، في بلدان الخليج وخصوصا الأردن[1].

يعتبر الأردن البلد الوحيد الذي منح المواطنة الكاملة لجميع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فيه وذريتهم، كما تنص المادة 3، فقرة 2 من قانون الجنسية الأردنية لعام 1954 على الشروط التي يستطيع فيها الفلسطينيون، أي الأشخاص ذوو الجنسية الفلسطينية سابقا الحصول على الجنسية الأردنية .

يعتبر الأشخاص التاليين مواطنين أردنيين :

أي شخص كان يحمل الجنسية الفلسطينية سابقا باستثناء اليهود قبل 15 ماي 1948 والذين كانوا مقيمين في المملكة الأردنية خلال الفترة الواقعة بين 20 ديسمبر 1949 و 16 فيفري 1954.

---

[1] محسن محمد الصالح : أوضاع اللاجئين وقضاياهم في الوطن العربي،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،بيروت ،2015 ، ص16 .

بناءا على ما ورد فقد تم اعتبار الفلسطينيين وذريتهم المستوفين لهذه المتطلبات مواطنين أردنيين بالكامل يتمتعون الحقوق والالتزامات نفسها التي يتمتع بها الأردنيون. أما بخصوص السكان الفلسطينيين الآخرين مثل الذين نزحوا من قطاع غزة ولجئوا إلى الأردن بعد جوان1967 فلم يتم اعتبار هؤلاء مواطنين أردنيين فهم غير مخولين رسميا للعمل ومكانتهم الاجتماعية أدنى وضعا من الفلسطينيين الأردنيين، وتم منح أبناء الضفة الغربية جوازات سفر أردنية مؤقتة سارية المفعول لمدة سنتين تخولهم الحصول على الجنسية الأردنية، وذلك بعد الإعلان الذي أدلى به الملك حسين على فصل الروابط القانونية والإدارية بين الضفتين. وقد قام يزيد الرفاعي، رئيس الوزراء حينها بتوضيح هذا الإعلان الملكي قائلا " إن كل شخص كان يقيم في الضفة الغربية يعتبر فلسطينيا وليس فلسطينيا أردنيا"[1] .

في حين تم تنفيذ هذا الموقف منذ أن تم الإعلان عنه من وجهة النظر القانونية، إلا أنه أثر على الحقوق المدنية وحقوق الإقامة لأهل الضفة الغربية في المملكة، فإذا لم يحصلوا على تصاريح خاصة فإن زيارتهم إلى الضفة الشرقية لا يمكن أن تتجاوز الثلاثين يوما[2].

---

[1] إبراهيم العلي : المرجع السابق، ص 156.

[2] حاتم جمعة أبو عجينة : خطاب الفصائل الفلسطينية السياسي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل مفاوضات الحل النهائي ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير التاريخ الحديث والمعاصر قسم التاريخ والآثار كلية الآداب، جامعة الأزهر، غزة، 2015، ص102.

النكبة هي تمزيق وفصل الشعب عن أرضه والحكم عليه بالإبادة الجغرافية الديمغرافية، حتى تحول المواطنين الفلسطينيين الآمنين في ديارهم إلى لاجئين بسبب عمليات الطرد الممنهجة التي اتبعتها العصابات الصهيونية وبشتى الوسائل من قتل وترويع وبطش وإرهاب جسدي ونفسي، بهدف تغير الطابع الديمغرافى لفلسطين. حيث عانى اللاجئون أوضاعًا قاسية منذ لحظة اللجوء رغم ما قامت به الأردن من سد بعض الاحتياجات الأولية والأساسية للاجئين ومنحهم الجنسية الأردنية.

الفصل الثاني

الدور السياسي والعسكري

للمقاومة الفلسطينية

في الأردن 1967 _ 1970

أولا : موقف الأردن من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية 1964

1 : نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

2 : ردود الفعل الأردنية من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية

ثانيا : أسباب حرب 1967 و إنعكاساتها على المقاومة الفلسطينية

1: أســبابـــها

2: انعكـاساتــها

ثالثا : معركة الكرامة والتحالف الفلسطيني الأردني 1968

1: أسباب معركة الكرامــة 1968

2: مجريات معركة الكرامة 1968

3 : نتائج معركة الكرامــة 1968

رابعا : أحداث سبتمبر 1970

1 : أسباب أحداث سبتمبــر 1970

2 : مجريات أحداث سبتمبر 1970

3 : نتائج أحـداث سبتمـــبر 1970

كان انتقال منظمة التحرير الفلسطينية من مصر إلى الأردن نقطة تحول، وذلك بتحديد العلاقة بينهما حيث سمحت بممارسة العمل السياسي والعسكري داخل أراضيها ، و كانت بدايتها نكسة جوان 1967 التي منى بها العرب كان لها الدور كبير في تنظيم المقاومة الفلسطينية سياسيا وعسكريا بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، خاصة فتح التي قادها ياسر عرفات والتي كانت تؤمن بأن الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين هي الكفاح المسلح وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، لتبدأ مرحلة معاداة الأردن لإسرائيل إلى أن وصل الأمر إلى نشوب حروب من أجل القضاء عليها، وتلتها مبادرات سلام.

أولا: موقف الأردن من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية 1964:

1 _ نشأة منظمة التحرير الفلسطينية :

جاءت الدعوة العربية لإبراز كيان فلسطيني خلال انعقاد الدورة الواحدة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية عام 1963 حينما اتخذ قرارا يتعلق بالشعب الفلسطيني تمت فيه الدعوة لإعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه موحدا لا مجرد لاجئين يسمع العالم صوته على الصعيدين القومي و الدولي بواسطة ممثلين يختارهم، كما جاء في القرار كذلك العمل على إنشاء جيش فلسطيني داخل الدول العربية المضيفة[1].

شكل هذا القرار نواة لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وجاءت دعوة جامعة الدول العربية تحت تأثير عوامل واعتبارات، منها قرار إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن ونهوض الوطنية الفلسطينية بعد النكبة لاستعادة الهوية الوطنية الفلسطينية عبر مظاهر مختلفة تجلى في إنشاء تنظيمات سياسية علنية و سرية وتأسيس الاتحادات والجمعيات والنقابات لتعبر عن الاهتمامات المختلفة للتجمعات الفلسطينية [2].

---

[1] أحمد الشقيري: من القمة إلى الهزيمة مع الملوك ورؤساء العرب ، دار العودة، بيروت،1971، ص56.

[2] هلال جميل : تكوين النخبة الفلسطينية، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 2002، ص 39.

تم اختيار أحمد الشقيري[1] وبدعم من الرئيس المصري جمال عبد الناصر[2]، ممثلا لفلسطين في الجامعة العربية بدلا من عبد الباقي [3]، وقد أرفق بقرار اختياره تكليفه ببحث القضية الفلسطينية في جميع جوانبها، والوسائل التي تؤدي إلى دفعها في ميدان الحركة والنشاط، وعندما انعقد المؤتمر العربي الأول بالقاهرة في 13 جانفي 1964، صدر قرار بإنشاء كيان فلسطيني يعبر عن إرادة شعب فلسطين ، ويقيم هيئة تطالب بحقوق لتمكينه لتحرير أرضه وتقرير مصيره ومما جاء فيه كذلك :

_ أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق في فلسطين ومن حقه أن يسترد وطنه ويقرر مصيره ويمارس حقوقه الوطنية الكاملة .

_ أن الوقت قد حان لتولي أهل فلسطين أمر قضيتهم وأن من واجب الدول العربية أن تتيح لهم الفرصة لممارسة هذا الحق [4].

---

[1]محامي فلسطيني ولد في عكا عام 1908 وانخرط في العمل السياسي فأصبح رئيس اللجنة القومية في عكا سنة 1936 ، ثم رئيسا للمكتب العربي في نيويورك ، ثم رئيسا للمكتب العربي في القدس ، وبعد الهجرة عمل في الخدمة الدبلوماسية السورية ثم السعودية ثم الجامعة العربية (ينظر: فيصل الحوراني : الفكر السياسي (1964–1974) دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت، 1980 ، ص23).

[2]ولد بالإسكندرية من أسرة تنتمي إلى بلدة بني مر بأسيوط نشأ وتعلم بالأسكندرية والقاهرة ، التحق بالكلية الحربية عام 1937 ورقي ضابط 1938 وتقلد منصب وزير الداخلية 1953 ورئيس للوزراء عام 1954 ، وأصبح رئيس جمهورية سنة 1956 وقام بتاميم قناة السويس وفي سنة 1967 قدم استقالته بعد إصابة بهزيمة عسكرية لكن الشعب المصري رفضها ، توفي فجاة في أيلول سنة 1970 بعد انتهاء مؤتمر القمة العربي الذي انعقد بالقاهرة خلال أحداث أيلول 1970 في عمان ،(ينظر : تركي ظاهر : أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر ، دار الحسام ، بيروت ،1992 ،ص ص 156 – 158) .

[3] محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2012 ، ص80.)

[4] عصام الدين فرج : منظمة التحرير الفلسطينية، (1964 .1993)، مركز المحروسة ، (د ب)، 1998، ص 34

وكان هذا بمثابة ضوء أخضر من زعماء العرب للفلسطينيين للبدأ في تحمل مسؤولياتهم[1]، لذا قام أحمد الشقيري وبدعم مصري بعمل جولة في الأقطار العربية، شملت الأردن، سوريا، العراق، قطر، الكويت، والسودان، حيث عقد ثلاثين مؤتمرا مع أبناء الشعب الفلسطيني[2].

علق شقيري بقوله : « عزمت أن أضع الحكومات العربية والشعب الفلسطيني أمام الواقع، فأدعو إلى مجلس وطني ينظر في الميثاق والنظام الأساسي، ويعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية وتشترك بعد ذلك في مؤتمر الملوك والرؤساء باسم منظمة التحرير الفلسطينية، لا تحت اسم ممثل فلسطين في الجامعة العربية»[3].

بالرغم من تأجيل دورات الجامعة العربية لتأسيس الكيان الفلسطيني إلا أن هناك عدة عوامل ساهمت في إنشائه، وهي المظاهرات التي قام بها اللاجؤون الفلسطينيون ردا على مشروع " داغ همرشولد " الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة القائم على توطينهم في البلدان المتواجدين فيها، وكان شعار هؤلاء اللاجئين " لا إستعاب ... لا إستطان ... بل عودة إلى الأوطان "[4]، وكذلك نجاح حركة تحرير فلسطين (فتح) في توحيد عدد من المنظمات في إطارها، وبهذا تم بحثه في الدورة الأربعين للمجلس التي عقدت بتاريخ 19 سبتمبر 1963 بعد وفاة " أحمد حلمي عبد الباقي " ممثل حكومة عموم فلسطين[5]، وقال الرئيس المصري جمال عبد الناصر في خطابه سنة

---

(1) تيسير جبارة : تاريخ فلسطين ، دار الشروق، رام الله، 1998، ص340.

(2) محمد محسن صالح : منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والنشر، بيروت، 2007،ص8.

(3) أحمد شقيري : المرجع السابق، ص50.

(4) حكومة عموم فلسطين: تأسست في 1948/09/23 بدعوة من الحاج امين الحسيني، وتعتبر جهازا شرعيا لممارسة جميع السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في جميع فلسطين بكامل حدودها ، وفي 1948/10/30 أصبحت عضوا في جامعة الدول العربية لتمثيل الشعب الفلسطيني بقيادة احمد حلمي (نخبة من المختصين، دار أقرأ ، بيروت،1986، ص486.

(5) أسامة محمد أبو نجل ، مخيمر سعود أبو سعدة : « نشأة منظمة التحرير الفلسطينية »،مجلة جامعة الأزهر، العدد،200901، غزة ،ص20.

1962 " انأ لا املك خطة لتحرير فلسطين ولا املك معجزة آو خطة خيالية لحل سريع للقضية الفلسطينية"، كلها أمور ساعدت على تأسيس منظمة التحرير و إبراز الهوية الفلسطينية [1].

هكذا انبثقت منظمة التحرير الفلسطينية في ظل اجماع شعبي فلسطيني وشرعية عربية واتخاذ القدس مقرا دائما لها، وحرصت المنظمة أن يكون لها علم وقسم ونشيد، وان للفلسطينيين ثلاث شعارات الوحدة الوطنية و التعبئة القومية والتحرير[2]. يترأسها " أحمد الشقيري " حين انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس بتاريخ 1964/05/28 وتم حضور 422 ممثلا فلسطينيا، ومن خلال هذا المؤتمر[3]، تم لإعلان الرسم عن ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية، ومنح منظمة التحرير التي تقودها فتح مركز مراقب[4]، والمصادقة على الميثاق القومي الفلسطيني الذي تقوم عليه المنظمة (ينظر الملحق رقم 03 ،ص 97)، حيث يأكد على الكفاح المسلح لتحرير فلسطين من الصهاينة كما أقر النظام الأساسي للمنظمة ثم أصبح مجلسا وطنيا[5].

بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وعدم الاعتراف الدولي بها و دون دعم الدول العربية، كان أول نشاط قامت به بعد تأسيسها هو التركيز على النشاط الدبلوماسي، السعي لفتح مكاتب إعلامية والعمل على إدخال اكبر عدد من الفلسطينيين من أجل المشاركة في نشاطها. ومنه فإن هذه المنظمة كان هدفها هو الكفاح المسلح إلا انها كانت بعيدة عنه ولقد كانت المشاركة

---

[1] حبيب الله : علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني 1964– 1976 بين التنسيق والصدام ، دار اسوار، عكا، 1987 ،ص34.

[2] تيسير جبارة : المرجع السابق، 1998، ص341.

[3] أسامة محمد أبو نجل، مخيمر سعود أبو سعدة : المرجع السابق، ص21.

[4] مركز مراقب: منصب الفاعل الدولي المتمتع به، إذ تضمن المنظمة الدولية تعاونه معها في تنفيذ أعمالها واحترام ولايته.(ينظر : صلاح خلف: فلسطين بلا هوية، دار الجليل، عمان، 1996م ، ص143).

[5] فيصل حوراني ،المرجع السابق، ص32.

الفلسطينية في الصراع العسكري تتمثل في وحدات جيش التحرير الفلسطيني وبأمر من الجيوش العربية النظامية التي تقاوم إلى جانبها[1].

بعد شروع أحمد الشقيري في الإعداد لعقد المجلس الوطني الفلسطيني، على ضرورة أن يكون للكيان الفلسطيني، تنظيما ثوريا للشعب الفلسطيني يستهدف تحرير فلسطين، وان يكون مستقلا معنويا وماديا، وصاحب الحق بتمثيل الشعب الفلسطيني والناطق بإسمه وان يكون له قطاع عسكري يجند الفلسطينيين في الأقطار العربية المختلفة . وللكيان محتوى نضالي يتجسد في تنظيم شعبي لأبناء فلسطين[2]، وكذلك جيش فلسطيني التكوين والقادة، يكون أداة الكيان الثورية القادرة على القيام بمسؤولياتها بالاشتراك مع الجيوش العربية. في حين تقوم الدول العربية بدعم هذا الكيان، ماديا ومعنويا، دون محاولة للتأثير على إدارته أو عرقلت مهامه[3].

2 _ موقف الأردن من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية :

تراوحت علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالأردن بين التعاون والتوتر. وكان من دواعي التوتر الذي أحدثته حساسيات بعض بنود الميثاق القومي (الميثاق الوطني الفلسطيني)، فقررو في المادة الثانية : " فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ" هذا النص كان يخيف الملك حسين من فكرة ضم الأردن لفلسطين، ومن مصادر التوتر كان تركيز الميثاق الوطني الفلسطيني على الكفاح المسلح والمطالبة بمشاركة الدول العربية فيه، وحثهم على عدم التدخل في الأمور والأعمال الفدائية، الأمر الذي أثر على الأردن، في الصراع مع إسرائيل[4] .

---

[1] لوري أبراند : الفلسطينيون في العالم العربي بناء المؤسسات والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ،1999، ص30.

[2] ماهر شريف : البحث عن كيان " دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، قبرص، 1995 ، ص 100 .

[3] ماهر شريف ، المرجع السابق، ص 100 .

[4] حبيب الله : المرجع السابق، ص43.

ولما انعقد مؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة في جانفي 1964، ورفض الملك الحسين أن يشير البيان الختامي للقمة إلى الكيان الفلسطيني، أستدرك الشقيري ماذا تعني الممانعة الأردنية، فسارع إلى إلقاء خطاب أمام الملوك والرؤساء، وجه فيه حديثه إلى العاهل الأردني قائلا: " أريد أن يكون واضحا لسيدنا أن الكيان الفلسطيني ليس حكومة، ولا يمارس سيادة، ولا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن الكيان الأردني، وإنما هو: تنظيم للشعب الفلسطيني، يتعاون مع جميع الدول العربية، ويهدف إلى تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني عسكريا وسياسيا وإعلاميا في معركة فلسطين"[1].

حدد الملك حسين موقف بلاده من الكيان الفلسطيني، عندما أعلن أن هذا الكيان لن يمس في لحظة من اللحظات وحدة الأسرة الأردنية الواحدة بسوء قليل كان أم كثير، وان الأردن بضفتيه هو قاعدة الانطلاق لتحرير فلسطين[2]، وأن قضية فلسطين لم تعد قضية العرب المقدسة الأولى فحسب، وإنما هي قضية الحياة بشرف وكرامة، وقد تجنب الخطاب الذي ألقاه العاهل الأردني ذكر منظمة التحرير الفلسطينية[3]. ولا شك أن إنشاء منظمة التحرير قد وضع الملك حسين في حيرة، ولكن طالما أن هدف المنظمة المعلن هو، تحرير الأرض المحتلة حينذاك، فلم يكن بوسعه أن يشذ عن الإجماع العربي ويرفض الاعتراف بها. بعد أن صدر قرار بإعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية و اعتماد الميثاق القومي للمنظمة والمصادقة على النظام الأساسي واللائحة الداخلية للمجلس الوطني. وأعلن الشقيري في الجلسة الختامية للمؤتمر في 2 جوان 1963 قيام منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني وقائدة لكفاحه المسلح من أجل تحرير وطنه[4].

اشترط الملك حسين على الشقيري في إفتتاح المؤتمر المنعقد في القاهرة عام 1964 م، أن تصرف منظمة التحرير الفلسطينية النظر عن كل ما له صلة بتنظيم الفلسطينيين في المملكة

---

[1] أحمد الشقيري: من القمة إلى الهزيمة ، دار العودة للنشر، لبنان،1964، ص64.

[2] محمود صالح : منظمة التحرير الفلسطينية ، القاهرة ، 1990، ص125.

[3] إيميل توما : منظمة التحرير الفلسطينية ، دار الاتحاد ، حيفا، 1986، ص168.

[4] يزيد الصائغ : الأردن وفلسطين، مؤسسة رياض الريس للطباعة والنشر، لندن، 1987، ص23.

خاصة مسألة تسليحهم، وألا تكون لها أهداف في الضفة الغربية، وان تكون مسألة التمثيل الفلسطيني مرتبطة بالأردن، وان يكون المقر الرئيس للمنظمة في الأردن، خشية أن تكون أداة بيد مصر، كما إشترط على قيادة المنظمة وأعضائها الحصول على جوازات سفر أردنية خاصة، وألا يتناول المجتمعون موضوع الضفة الغربية أو سكانها الفلسطينيون مصراً بذلك على تبعية الضفة الغربية للسيادة الأردنية [1].

[1] فيصل الحوراني : المرجع السابق ، ص ص 30-31 .

ثانيا: أسباب حرب 1967 و إنعكاساتها على المقاومة الفلسطينية :

1 – أسباب حرب 1967 :

نكسة جوان1967، أو حرب الأيام الستة كما تسمى إسرائيليا، هي الحرب التي نشبت بين إسرائيل من جهة وكل من سوريا ومصر والأردن من جهة أخرى، التي وقعت بين الخامس والعاشر من جوان في عام1967 لإيقاف العدوان الإسرائيلي، أفضت إلى إحتلال إسرائيل لكل من سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية وهضبة الجولان، وتعتبر ثالث حرب بين العرب و الإسرائيل . كانت نتيجتها مقتل من 15.000 إلى 25.000 شخص من الدول العربية، مقابل 800 قتيل إسرائيلي وتدمير من 70% إلى 80 % من العتاد الحربي في الدول العربية مقابل 2 % إلى 5% من الطرف إسرائيلي مع تفاوت في عدد الجرحى والأسرى، وتهجير معظم سكان مدن قناة السويس وكذا تهجير عشر الآلاف من الفلسطينيين من الضفة، وفتح باب الإستطان في القدس والضفة الغربية .

لقد غيرت حرب 1967 مسار الحركة الوطنية الفلسطينية خاصة بعد هزيمة العرب فقد بادر الفلسطينيون إلى النضال بأنفسهم بالانخراط في صفوف قوات العاصفة التابعة لحركة فتح التي قامت بتجهيز وتدريب الفلسطينيين المنخرطين بصورة أوسع من السنتين الماضيتين (1965–1967) لمقاتلة إسرائيل. حيث طالبت الجماهير الفلسطينية بضرورة دخول منظمات المقاومة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وتغيير قيادتها التي لم تستطع ممارسة أي عمل منذ تأسيسها وبذلك قدم أحمد الشقيري استقالتة بعد حرب 24 ديسمبر 1967 م ، وعهدت إلى السيد يحى محمودة أحد أعضاء اللجنة التنفيذية برئاسة المنظمة[1].

كما أعلنت أغلب المنظمات الفلسطينية ومنها " الشباب الثائر" و" أبطال العودة "و "جبهة التحرير الفلسطينية " توحيد جهودها ضمن " الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " وذلك في مؤتمر

[1] رفيق شاكر النتشة وأخرون: تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، المؤسسة العربية، للدراسات والنشر، عمان، 1991، ص130.

عقد في دمشق في أواخر جويلية من عام 1967 م، كما أن حركة فتح التي تأسست عام 1965 كشفت عن هويتها بعد أن التزمت بالسرية في المرحلة السابقة ، وقررت حركة القوميين العرب بدورها انتهاج الكفاح المسلح، الذي إنطلق عمليا من مختلف الفصائل في أعقاب الحرب، وشملت عمليات استشهادية وفدائية استهدفت مواقع إسرائيلية وصهيونية حول العالم، وأستطاع الفلسطينيون أن يمسكوا للمرة الأولى بزمام قضيتهم منذ عام 1948م ، بعد أن كانت خاضعة لوصاية جامعة الدول العربية[1].

حيث تسلمت فتح رسميا زعامة منظمة التحرير الفلسطينية ورتبت مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية لإعادة تشكيل المجلس الوطني وفيه عين " ياسر عرفات "[2] رئيسا لها، وعملها مشابه لعمل فتح وظلت هذه المنظمة الوحيدة التي تملك الشرعية المعترف بها والتي انطوت تحتها جميع المنظمات الفلسطينية وقد تطور دور منظمة التحرير الفلسطينية خاصة عندما اعترفت بها جميع الدول العربية والكتلة الشرقية بأنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. وألقى " ياسر عرفات " خطابا في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي منحته قرار صفة المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية[3].

---

[1] أبو شريف، بسام: ياسر عرفات ، دار علاء الدين للطباعة والنشر، بيروت، 2005 ، ص12.

[2] من مواليد صيف 1929 بالقاهرة ، من أصول فلسطينية اسمه الكامل محمد ياسر عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني، عُرف مبكرا باسم محمد القدوة واشتهر بأبو عمار، وكان أبوه عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني تاجر أقمشة، يعمل بالقاهرة حيث نشأ وتربى ياسر عرفات ، عاد للوطن عندما فارقت أمه الحياة واستقر وهو في سن الرابعة في حارة قديمة تسمى حارة المغاربة ، ولم تكن طفولته عادية ولا مليئة بالألوان، فقد شاهد كيف اقتحم الجنود البريطانيون منزل عمه، واقتادوه إلى المعتقل ليحمل عرفات في ذاكرته أحاسيس وصور، رافقته إلى منزل أبيه في القاهرة أين أشرفت أخته إنعام على تربيته، في 29 أكتوبر 2004 تدهورت صحة ياسر عرفات بشكل مفاجئ وتم نقله الى مستشفى تليفسري الفرنسي، ليلفظ أنفاسه به في 11 نوفمبر 2004 مع التسليم بأمر غموض أسباب وفاته(ينظر: هاني الحسين :أسطورة النضال والجهاد ياسر عرفات، منشورات مكتبة حركة فتح للتعبئة والتنظيم، فلسطين، 2006، ص2).

[3] عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسية الدولية، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001،ص 742.

1 _ انعكاسات حرب 1967 :

إن هزيمة الخامس من جوان 1967 كانت لها انعكاسات سلبية على الحركة القومية العربية التي كانت تتصدر واجهة السلطة في الخمسينيات والستينيات بسبب هزيمة حرب 1967. بعد النكسات التي تعرضت لها الحركات القومية العربية بدءا بهزيمة 1967 ، ظهرت العديد من التيارات والأحزاب والتنظيمات التي تدعو إلى التخلي عن العروبة واعتبارها العامل الأول الذي أدى إلى التراجع والانهيار، واتضح فكرة هذه الجهات من خلال الدعوة إلى تأسيس أطر ثقافية وسياسية وحقوقية والانخراط الصريح الداعي بالعودة إلى الأصل والهويات الحقيقية للشعوب العربية .

كذلك انحسار المقاومة بيد القوى التحررية وابتعادها عن الأنظمة، مما سبب تأرجح الموقف العربي بعد هزيمة 1967م، حيث كان الموقف في أول الأمر هو المقاومة، ورفض أي خيار دونها، غير أن موقف الأنظمة العربية بشكل عام أخذ ينزلق بإتجاه العلاقة مع إسرائيل، وأخذت المفاوضات والبحث عن الحلول السلمية تأخذ مكانها بديلا عن المقاومة .

كذا انعكاساتها على الحالة الشعبية وتراجع حالة النشوة الشعبية تجاه تحقيق أهداف كبرى، بل سادت حالة من الإحباط العام، ما زالت أثارها ظاهرة حتى اللحظة، تحديدا بعد فقدان الإيمان بالوحدة العربية. فعلى خلاف ما جرى في العالم من ممارسات وتوجهات اتحادية، فإن البلدان العربية تعيش حالة فريدة من التجزئة والتصادم والتنافر في تاريخ الحياة السياسية. مما جعل المواطن العربي يشعر بالحرقة والمرارة في وطن مجزأ مقسم تعتريه الصراعات والتناقضات [1].

لقد فقدت الأنظمة العربية بقدرتها على تحرير فلسطين، كما تبخرت ثقة الجماهير العربية بهذه الأنظمة، وتحول الشغل الشاغل لهذه الأنظمة من تحرير الأرض المحتلة عام 1948 إلى تحرير

[1] إياد أحمد مصطفى : فكر الهزيمة لدى العرب بعد حرب 1967 وانعكاساته على التخطيط السياسي في مصر وبلاد الشام، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، جامع النجاح الوطنية ، نابلس، 2014، ص ص 92-93.

الأرض المحتلة سنة 1967،(سيناء المصرية[1]، والجولان السورية[2])، أو تحقيق أي تسوية سلمية تضمن إزالة آثار عدوان 1967.

(1) تقع شبه جزيرة سيناء في المنطقة الممتدة شرقا من قناة السويس وخليج السويس إلى خليج العقبة، وخط الحدود بين مصر وفلسطين، وهي تشكل مثلثا متساوي الأضلاع تقريبا، قاعدته شاطئ البحر الأبيض المتوسط و رأسه على البحر الأحمر. تبلغ مساحتها حوالي 61 ألف كم^2 (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة الدولية، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993، ص 413).

(2) تقع في الجنوب الغربي من سوريا ، و تبلغ مساحتها 1860كلم^2. وهي تبعد عن دمشق العاصمة 65كلم وتقع على الحدود مع إسرائيل والتي يبلغ طولها70كلم. و تحتل الجولان موقعا استراتيجيا بين الأقطار المجاورة: لبنان و الأردن وإسرائيل.(ينظر: رامزي كلارك، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول ، مكتبة الشروق ،القاهرة،2001 ، ص363)

ثالثا : معركة الكرامة والتحالف الفلسطيني الأردني 1968

بعد فشل الرهان على جعل الأراضي الفلسطينية المحتلة ساحة الكفاح المسلح الرئيسية، برزت الحاجة إلى البحث عن "ملاذات آمنة" في الدول العربية المحيطة بفلسطين. وكان واضحاً أن الأردن هو المرشح الأول لتوفير مثل هذه الملاذات، إذ تقيم فيه أغلبية اللاجئين الفلسطينيين، ويملك أطول حدود عربية مع إسرائيل ومع الضفة الغربية. وسرعان ما تحوّلت الضفة الشرقية لنهر الأردن إلى أكبر منطقة انطلاق للمقاتلين الفلسطينيين.

اعتقد الإسرائيليون أن العرب لن تقوم لهم قائمة بعد هزيمة عام 1967 م وظنوا أن قادة العرب سيتصلون بقادة إسرائيل كي يعلنوا قرار الاستسلام ولكن خاب ظن زعماء إسرائيل. فأخذت الدول العربية تستعيد عزيمتها وقوتها، بينما قامت المقاومة الفلسطينية بتكثيف عملياتها داخل إسرائيل، ورفضت قرار وقف إطلاق النار لعام 1968م، وبقيت حرب الاستنزاف متواصلة على الجبهتين المصرية والسورية، وهذا أدى إلى الإحساس الإسرائيلي بعدم الأمان والقلق من استمرار حرب الاستنزاف، واستمرار العمليات الفدائية التي كانت تنطلق من الحدود الأردنية. كانت إسرائيل تعد العدة للهجوم على الفدائيين الفلسطينيين من مخيم الكرامة الواقع على بعد 5 كم من جسر الملك حسين، وعلمت منظمة فتح والقوات الأردنية عن تحركات القوات الإسرائيلية قبل العملية بيومين، وأذاع ناطق بسم فتح في 1968/3/19م أن إسرائيل حشدت خلال اليومين السابقين قوات كبيرة على نهر الأردن. وأعلن مندوب الأردن في الأمم المتحدة أن إسرائيل تعد العدة لشن هجوم كبير على بلاده [1].

1_ أسباب معركة الكرامة:

تعد نتيجة حرب 1967 التي هزم فيها العرب عامل تصعيد المنظمات الفلسطينية المقاومة من خلال تدريب قواتها في المعسكرات الموجودة في الأردن، سوريا، لبنان، فباشرت فتح بتأسيس

[1] تيسير جبارة : المرجع السابق، 1998، ص353.

معسكر قريب من موقع الصهاينة بالضبط في منطقة الكرامة بالبقاء فيها ومساعدتهم في تصعيد عملياتها ضد التهديد الصهيوني[1]. إن معركة الكرامة تعود للأسباب التالية :

_ حادث انفجار لغم في حافلة ركاب جنوب النقب، أدى لمقتل وجرح العديد من الإسرائيليين يوم 1968/03/18، ولذلك أعلن رئيس الوزراء ليفي أشكول في الكنيست الإسرائيلي: « أن الأردن مسؤول عن الخرق المستمر لوقف إطلاق النار، والنتائج التي يمكن أن تسفر عن ذلك، وسنضطر لحماية أمننا».

_ إعتبار حركة فتح منطقة بلدة الكرامة بالأردن وقطاع غزة ، أن يكون كيانا ثوريا يشكل قاعدة أمنة لانطلاق العمل الفدائي [2].

_ تزايد الهجمات الفدائية لحركة فتح على المستوطنات الإسرائيلية بفلسطين مما أدى إلى مقتل جنديان إسرائيليان في اشتباك مع مجموعة فدائيين من حركة فتح في 1968/03/18 [3].

_ الرغبة الإسرائيلية في السيطرة على الأردن تنفيذا للمشروع الصهيوني الذي رسمه مؤسس المنظمة الصهيونية هرتزل بقوله: « إن دولة إسرائيل الكبرى، تمتد من نهر النيل إلى نهر الفرات»[4].

2- مجريات معركة الكرامة:

قامت قوات العاصفة عام 1968م على طريق إيلات وبئر السبع بزرع ألغـام مما أدى إلى انفجار لغم في حافلة صغيرة ، فخـلف هـذا الحـادث قتـلى وجرحى مـن بينهـم علمـاء

---

[1] القضية الفلسطينية من كلام الخميني، دار الوسيلة، بيروت، 1996، ص ص 342-343.

[2] ماهر شريف ، المرجع السابق ، ص 192 .

[3] عصام محمد علي عدوان، حركة التحرر الوطني الفلسطيني – فتح – 1958-1968 ،جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين ، 2005، ص213.

[4] محسن محمد صالح،القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات بيروت،2012،ص30.

الــذرة الإسرائيليين[1] مما دفع السلطات الإسرائيلية بالتوجه إلى منطقة " الكرامة " ومن مخيــم اللاجئـين الفلسطينيين من الضفة الشرقية لنهر الأردن حيث أقـام فيــها الفلسطينــيون قواعدهــم العسكرية بتاريخ 21 مارس 1968 التي شنت هجوما عليهم فقابلتها قوات العاصفة لأول مرة برد الهجوم وذلك من أجل إعادة الاعتبار للقوات الفلسطينية بعد الهزيمة في حرب 1967 والرد على مقولة " إسرائيــل جيش لا يقهر "، فكانت مواجهة بين قوات إسرائيلية مجهزة بجيوش قوية وأسلحة حديثة وبين قوات فلسطينية فدائية تملك أسلحة خفيفة مدعمة بقوات رجال الجيش الأردني، الذي فتح نيران مدافعه اتجاه العدو[2].

سبق ذلك إعلان وزير الجيش الإسرائيلي موشي ديان[3]: « أن المقاومة الفلسطينية ما هــي إلا بيضة في يده يكسرها متى شاء»، وأنه سيتوجه بنزهة عسكرية ليقضي على قواعــد المخربيــن ويحضرهم أسرى إلى إسرائيل، وذلك بعدما جمع عددا من الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء لكي يشاهدوا هذا الحدث، الذي أعد له العدة معتقد أن العملية ستكون نزهة سيقوم بها في عدة ساعات[4] ، حيث يقول تقرير مستقى من الصحفيين الأجانب ذوي العلاقة بإسرائيل ما يلي:

« اتصل مسؤول إسرائيلي بعدد من الصحفيين الأجانب معظمهم من الأمريكيين والأوروبيين، وطلب منهم التجمع في ساعة مبكرة من صباح الخميس في القدس المحتلة، استعدادا لاطلاعهم

---

[1] سامر عبد المنعم أبو رجيلة:العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان(1969-1982) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط،إشراف أسامة محمد أبو نحل، قسم التاريخ، جامعة الأزهر، غزة، 2010،ص39

[2] رفيق شاكر النتشة وآخرون :المرجع السابق، ص131.

[3] ولد عام 1915، حيث خدم في صفوف القوات اليهودية خلال فترة الثورة الفلسطينية عام 1937-1939، عين ضابط إتصال بين الهاغانا والجيش البريطاني في القدس ، وقائد للقوات على الجبهة المصرية، وقائد اللواء وفي أواخر 1953 عين رئيسا رابعا لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي، انتخب عضوا لكنست عام 1959 من قبل حزب ماباي وعين وزير للزراعة ، وفي عام 1964، إستقال من حكومة أشكول، وفي عام 1967 أنتخب وزير دفاع إسرائيل ، وأنهى مهامه عام 1974، (ينظر: عدنان عبد الرحمان أبو عمار، الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الرؤية التاريخية والسلوك السياسي ، تجمع العودة الفلسطيني واجب ، 2012 ، ص 212).

[4] برهان جرار ، ذكرى الكرامة ، جريدة الحياة الجديدة اليومية ، العدد 5525، غزة ، 2011، ص13.

على ما وصفه "مفاجئة كبيرة"، وفي الموعد أخذوا إلى أريحا حيث أُبلغوا وسط الضحك الصاخب من طرف الإسرائيليين: ستنتقلون إلى الضفة الشرقية بعد قليل لمشاهدة عمليات قواتنا في إنهاء جيوب المخربين، وقد نتناول القهوة معا في عمان هذا المساء[1]».

بدأ الهجوم الإسرائيلي بزحف الدروع الإسرائيلية من الضفة الغربية لوادي الأردن نحو بلدة الكرامة بالأردن، تدعمها طائرات الهليكوبتر، وقوات المشاة ويقدر عدد الذين شاركوا في الحملة حوالي 15 ألف جندي.

قررت القيادة العسكرية العامة لحركة فتح، أن العدو سيطوق بلدة الكرامة من الشمال إلى الجنوب والشرق ويمشطها وكان السؤال المتداول هل سيصمد الفدائيون أم سينسحبون، حيث أشار بيان حركة فتح لهذا بقوله: « كان الاختيار صعبا، وكان القرار خطيرا، بإصرارنا على الصمود الذي لا بد منه لأن الشعب العربي في حاجة لمعنويات جديدة بعد نكسة جوان1967[2]،لأن قوات العدو لابد أن تحطم بإنزال أكبر خسائر بها»، وكانت الخطة التي رسمتها قيادة حركة فتح، تقوم على أساس إفساح المجال للعدو ليتقدم دون أن يلاحظ وجود الفدائيين، حتى إذا توغل داخل الأراضي الأردنية شنوا عليه غاراتهم المفاجئة، بهدف تدمير دباباته ومدرعاته ومنع طيرانه من الاشتراك في المعركة بحكم الالتحام، وتمركز مقاتلي حركة فتح على هذا الأساس منتظرين العدو الإسرائيلي.

بدأت نيران الفدائيين تلتهمهم، وكان الفدائيون قد تركوا أعدائهم يتوغلون، ثم اندفع قسم منهم فطوق الإسرائيليين، بينما اشتبك قسم آخر منهم مع القوات الغازية[3] » .

---

[1] صالح مسعود أبو بصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، دار الفتح، بيروت، 1968،ص 566.

[2] رفيق شاكر النتشة وأخرون : المرجع السابق،ص131.

[3] جمال عبد الهادي مسعود، الطريق الى بيت المقدس " القضية الفلسطينية"، دار الوفاء المنصورة ، القاهرة، (د . ت) ص147.

هذا ما أكده أبرز قياديْ هذه المعركة صلاح خلف بالقول: « أُستقبلت الدبابات الإسرائيلية في الكرامة بإطلاق نار كثيف، ووابل من القنابل اليدوية، بعدما هبط أبطالنا من التلال ليخوضوا المعركة، وقد أبدى البعض منهم بطولات استشهادية، فقد رأيت أحدهم وهو يدمر دبابة بأن يلقي بنفسه تحتها وقد لف نفسه بحزام محشو بالمتفجرات، وهذا نظرا لعدم توفر الأسلحة المضادة للدبابات»[1].

كما كان دور الجيش الأردني رئيسيا في المعركة، ففي الساعة التاسعة صباحا اتصل الفريق "مشهور" (1928-2001) قائد عسكري أردني بقيادته يعلمها بمجريات المعركة، ويطالب بالمشاركة فيها فحول اتصاله مباشرة إلى الملك حسين قائلا له: « إنهم يقاتلون كالأبطال الملائكة تقاتل معهم، عار علينا يا سيدي ألا نشاركهم القتال، إنني أعلم الأسلحة التي يقاتلون بها، إنهم يفجرون أنفسهم داخل الدبابات وتحت جنازيرها، دعني أثأر لجيشنا العربي من الهزيمة التي لحقته في جوان». كما أمر الفريق مشهور جميع الوحدات العسكرية الأردنية بفتح نيران المدفعية على الجيش الإسرائيلي في الساعة العاشرة صباحا ، مما دفع بالجيش الأردني لأن يشارك مقاتلي حركة فتح في هذه المعركة بعد خمس ساعات من بدايتها، وبدأت دبابات العدو الإسرائيلي تتفجر تحت قنابل مقاتلي حركة فتح، ومدفعية الجيش الأردني[2].

مما دفع بموشي ديان أمر بإصدار بانسحاب القوات الإسرائيلية التي فرت هاربة من وجه أبطال حركة فتح والجيش الأردني[3].

وقد تكبد الجيش الإسرائيلي، في نزهته التي قام بها لبلدة الكرامة كما صرح موشي ديان عند بداية الحملة العسكرية، وذلك بسبب كتمان الجانب الإسرائيلي للكارثة التي لحقت به، حسب جريدة

---

[1] صلاح خلف : المصدر السابق، ص57.

[2] برهان جرار: المرجع السابق، ص13.

[3] حسين العفاني، " وا قدساه "، مكتبة معاذ بن جبل للنشر، القاهرة، 2001، ص ص 136_137.

"الفيغارو الفرنسية" في 1968/03/26 التي أعلنت:

«إن عدد القتلى والجرحى اليهود مرتفع جدا، هذا فضلا عن تدمير 45 دبابة و25 عربة و37 آلية مختلفة، وإسقاط خمس طائرات[1] ».

أما خسائر حركة فتح فقد ذكر أبو جهاد أن خسائر الحركة كان حوالي 97 شهيد، وبعض الأسرى والجرحى بجانب تدمير مخيم الكرامة.

3- نتائج معركة الكرامة.

طلبت إسرائيل وفق إطلاق النار بواسطة الجنرال اودبول كبير المراقبين الدوليين، ولكن رئيس الحكومة الأردنية رفض الطلب حتى إنسحاب القوات الإسرائيلية بأكملها ، وتكبدت إسرائيل خلال انسحابها خسائر كبيرة ، كما عبر عن فشل العملية بقوله " إن المفهوم التكتيكي للعملية كان خاطئا من الأساس.

على إثرها حققت حركة فتح نتائج من جراء تصديها للعدوان الإسرائيلي على مخيم الكرامة نتائج لم تكن تحلم بها و أعطت للمقاومة الفلسطينية الدعم الواسع من :

إقبال الشباب حركة فتح: فخلال أسبوع واحد تقدم أكثر من 15 ألف شاب وشابة بطلبات التطوع مع قوات العاصفة، خمسة آلاف منهم تقدموا خلال أول 48 ساعة بعد المعركة مباشـــرة، لكن حركة فتح لم تتمكن من استيعاب هذه الأعداد الضخمة، وإنما جندت منهم تسعمائة فقط[2].

حيث يذكر صلاح خلف قائلا: « اشتد الحماس بالجماهير الفلسطينية التي امتلأت فخرا بانتصار الكرامة، بعد عقود الإهانة والمذلة، بدأ الآلاف من الشباب الذين تركوا دراستهم ليلتحقوا بصفوفنا، لكن طاقاتنا على الامتصاص كانت برغم كل شيء محدودة فكنا مجبرين على القيام بعملية

---

[1] برهان جرار: المرجع نفسه ، ص13.

[2] صلاح خلف: المصدر السابق، ص58.

انتخاب قاسية، فعلى سبيل المثال من الخمسة آلاف مرشح الذين تقدموا إلينا في الثماني والأربعين ساعة التي تلت المعركة، جندنا منهم تسعمائة فقط».

كذلك التعاطف العربي: قد بثت حركة فتح دعاية نشطة وواسعة في البلاد العربية عن بطولات مقاتليها، أتاحت لها اكتساب الشهرة العريضة والتعاطف الواسع، حيث لم تكتم الصحف العربية والأجنبية، الحديث عن حركة فتح وانجازها الكبير يوم الكرامة، مما أدى إلى تدفق التبرعات والمساعدات المالية عليها حيث تمكنت من توسيع نطاق نشاطها[1].

التبرعات المالية: حصلت حركة فتح بعد معركة الكرامة على تبرعات مالية من جهات مختلفة، فقد تبرع مجلس النواب الكويتي بمكافآتهم التي أخذوها من المجلس، كما تبرع عدد كبير من المواطنين الكويتيين بحوالي مليون دينار، خلال أسبوع بعد معركة الكرامة وقامت حملة تبرعات في العراق والخليج العربي، كما تأسست في لبنان جمعية لرعاية أسر شهداء حركة فتح.

الإعداد للعمل الفدائي ضد إسرائيل: فمع الإقبال الشديد على حركة فتح وتضاعف الإمكانيات لمادية، وتحقيق الاعتراف العربي الرسمي بها، مع حرية العمل انطلاقا من الأراضي الأردنية، جعل الحركة تدخل في مرحلة الصعود الثوري الذي يتسم بتزايد العمل العسكري ضد العدو وارتفاع معنويات الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، مع أعمال المقاومة فيها[2].

كما تمتع فدائيو حركة فتح في هذه المناطق بسيطرة ذاتية في حرية الانتشار والتحرك والإحكام ، فارضين إجراءاتهم الأمنية عليها، وهذا ما أدى بإعلان الحكومة الأردنية في نوفمبر 1968، ردا على ذلك سلسلة من التدابير الهادفة إلى تقليص حرية فدائيين، غير أن هؤلاء رفضوا الانصياع لها، بعدما نجحوا في تعبئة الرأي العام إلى جانبهم ، وتوصل الجانبان (الأردن وحركة فتح)، أخيرا بعد اشتباكات محدودة في المنطقة الوسطى إلى اتفاق قدمت الحكومة الأردنية بموجبه عدة تنازلات، وأضفت صفة الشرعية على درجة أكبر لحرية حركة فتح ونشاط مقاتليها[3].

---

[1] سميح فرسون: فلسطين والفلسطينيون، ترجمة عبد الوهاب عطا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003م، ص372.

[2] عصام محمد علي عدوان: المرجع السابق، ص 220.

[3] يزيد يوسف الصايغ: المرجع السابق ، ص ص 54-55.

رابعا : أحداث سبتمر 1970 :

خاضت البلدان العربية عدة حروب مع الكيان الصهيوني خلفت الكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى المملكة الأردنية الهاشمية التي استقبلت اللاجئين الفلسطينيين استقبالا حافلا، وسكن اللاجؤون مناطق متعددة من الأردن وبعد أن استقرت فصائل المقاومة الفلسطينية في الأردن أسست لها مقرات لتنفيذ عمليات فدائية ضد الكيان الصهيوني، إلا أن تلك الفصائل أصبحت عبئا على الحكومة الأردنية، بعد أن بدأت تتحدى السلطات الأردنية علنا، مما أدى إلى تأزم الموقف بين الطرفين، وبالتالي نتج عنه صراع مرير راح ضحيته الآلاف من الشهداء من الطرفين كان أخرها اشتعال الحرب بينهما في شهر أيلول عام 1970 م .

1_ أسباب أحداث سبتمبر 1970 :

بدأت الأزمة بين الفلسطينيين والأردنيين بعد الحرب العربية – الصهيونية الأولى عام 1948 م منذ تهجير الفلسطينيين من بعض الأراضي التي احتلها الكيان الصهيوني، وبالتالي استقروا في الأراضي الأردنية، فيما أدت الهزيمة الكبيرة التي لحقت بالجيوش العربية على أيدي الصهاينة في جوان عام 1967 م إلى تغييرات كبيرة في البيئة الجغرافية والسياسية للمنطقة، وقد تأثر الأردن كغيره من البلدان المواجهة للكيان الصهيوني، إذ فقد جزءا كبير من سكانه وأرضه وموارد اقتصادية رئيسية عندما احتل الجيش الصهيوني الضفة الغربية[1]، لذلك أدى إلى خيبة أمل كبيرة للفلسطينيين بعد خسارة حرب عام 1967 م نكسة جوان [2] لذلك تحولت نشاطاتها إلى عمليات عسكرية منظمة " عمليات فدائية " ، تبناها الملك حسين في بادئ الأمر وعدها إحدى كتائب الجيش العربي النضالي لتحرير فلسطين وبقي يساعد العمل الفدائي بكل طاقاته

[1] يزيد الصايغ : المرجع السابق، ص 12.

[2] ميشيل أوروين : ستة أيام من الحرب، ترجمة إبراهيم الشهابي، الرياض، 2005، ص223.

وإمكانياته[1]. بعد عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السابعة بتاريخ 1970/06/03 وإتخذ عدة قرارات هامة منها :

_ التأكد على وحدة وتلاحم الشعب الفلسطيني في الساحة الأردنية

_ رفض الحلول السلمية ومواصلة الكفاح المسلح كحل وحيد للصراع.

_رفض قرار مجلس الأمن والمشاريع السياسية لحل أزمة الشرق الاوسط ومبادرة روجرز

كانت وراء هذه القرارات مؤامرة على الإخاء الفلسطيني الأردني ، إن هذه القرارات ستؤدي إلى صدام مسلح بين الطرفين، وجرى بالفعل هذا الصدام نتيجة جهود المخابرات الأمريكية والإسرائيلية وأعداء الشعبين الفلسطيني والأردني وأعداء الوحدة الوطنية[2].

الأسباب الرئيسة وراء مشاكل المقاومة الفلسطينية مع السلطات الأردنية زيادة نفوذ وقوة فصائل المقاومة الفلسطينية بعد معركة الكرامة 1968 م، إذ أخذت تنافس سلطة الحكومة الأردنية داخل أراضي المملكة الأردنية، والحقيقة أن إعلان العمل الفدائي والعمل السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية في الأردن قد ظهر علنا بعد معركة الكرامة على إثر المحاولات المتتالية لتصفية حركة المقاومة من قبل القوات الأردنية، فضلا عن الشعور بالتشرد والتشتت جعل المنظمات الفدائية تشعر بالحاجة إلى إعلانها على الساحة السياسية للتخلص من صعوبة التحرك في الأراضي الأردنية على كل الأصعدة [3].

---

[1] باميلا آن سميث: فلسطين والفلسطينيون 1976–1983 ، ترجمة : إلهام بشارة الخوري ، دار الحصاد للنشر والتوزيع ، دمشق ، 1991، ص 104.

[2] تسيير جبارة المرجع السابق، ص ص 257–258.

[3] ناجي علوش: المقاومة الفلسطينية الواقع والتوقعات، فلسطين، 1971، ص ص 95–96.

زيادة القواعد العسكرية في الأردن: حيث عززت حركة فتح وجودها العسكري في الأردن خاصة في المنطقة الوسطى حول مدينة السلطة، التي أصبح بها 12 قاعدة عسكرية ، تضم حوالي 4000 مقاتل في مدينة السلطة وحدها.

كانت ذروة المواجهات بين عناصر المقاومة الفلسطينية والسلطات الأردنية عام 1968 م بعد أن سار الآلاف من الفدائيين الفلسطينيين من العاصمة عمان للمرة الأولى بحجة مشاركتهم في تشييع جنازة لأحد عناصرها، لكنهم في الحقيقة أرادوا إجراء استعراض عسكري وسياسي في آن واحد للقوة، وقاموا بإطلاق النار في الهواء وهتفوا بشعارات منددة الحكومة الأردنية وغيرها من الأعمال الاستفزازية، الأمر الذي دعا السلطات الأردنية إلى الاصطدام مع المقاومة الفلسطينية[1]،

كان استمرار ونمو المقاومة الفلسطينية في الأراضي الأردنية، التي امتدت منظماتها وخدماتها إلى غالبية مناطق المملكة الأردنية، وظهرت كصاحبة قرار في المراكز السكانية الفلسطينية في الأردن، إذ فرضت شروطها على الحكومة الأردنية، وازدادت قوتها العسكرية والسياسية على الصعيد الداخلي في الأردن، مما أدى إلى زيادة المخاوف الأردنية من تلك التطورات، إذ شرعت المقاومة الفلسطينية بإنشاء قواعد ثابتة لها في الأردن وكثفت أعمالها الفدائية ضد الكيان الصهيوني وبلغت شهرة الفدائيين ذروتها خلال الأعوام 1969–1970 م، فيما كان الصراع على الساحة السياسية في أشد مرحلة بين الملك حسين والدولة من جهة المقاومة الفلسطينية وحلفائها من جهة أخرى، وبالتالي تحولت حرب أهلية مفتوحة بين الطرفين[2]، إذ شهد عام 1970 م استمرار المقاومة والعملـيات الفدائية عبر نهـر الأردن والحـدود الأردنـية الفلسطينية

[1] رولان دالاس: االحسين على حياة الحافة ،تأريخ ملك ومملكة ، ترجمة : جولي صليبا ، عمان ،2001 ، ص 131.

[2] كمال ديب : تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011 ، دار النهار، بيروت، 2011، ص 84.

تقودها منظمة التحرير الفلسطينية الفدائية من مقدمتها حركة التحرير الوطني (فتح)[1].

بدأت الخلافات بين الأردن والمنظمات الفدائية الفلسطينية تظهر علنا وتبين ذلك من خلال محاولات الحكومة الأردنية الحفاظ على هيبتها وسيطرتها على الأوضاع في الشارع الأردني وضبط انتشار المنظمات الفدائية وعدم إعطاء الكيان الصهيوني مبررا الاعتداء على أراضي المملكة الأردنية الهاشمية[2].

2_ مجريات أحداث سبتمبر 1970

انفجر الصراع الدامي بين القوات الفدائية والجيش الأردني في 1970/09/17 واستمر لمدة عشر أيام أي حتى 1970/09/26 راح ضحيتها حوالي 65 ألفا بين قتيل وجريح من الطرفين بين مدني وعسكري إن أحداث سبتمبر حدت من النشاط الفدائي ضد إسرائيل، من المعروف أن أكثر من 70 بالمائة من العمليات الفدائية ضد الاحتلال الإسرائيلي انطلقت من الأراضي الأردنية[3].

كما أطلقت سلطات الأمن الأردني الرصاص على بعض أفراد المقاومة وسقط عدد من الجرحى في صفوفهم مما أدى إلى تأزم الموقف أكثر بين الطرفين، كما قامت المقاومة بالرد وذلك بإطلاق الرصاص على موكب الملك حسين المتوجه إلى مطار عمان لاستقبال أبنته عالية مما ولد الاعتداء على الفلسطينيين في الجنوب[4]، وفي 6 سبتمبر تطورت الأوضاع نحوى التوتر

---

[1] منظمة سرية فدائية تشكلت عام 1956 برئاسة ياسر عرفات، تأسست خلايا هذه الحركة في سوريا ولبنان والأردن، شرعت هذه الحركة بإنشاء قواعد لها في أغلب البلدان العربية وشاركت في القتال الدائر بين فصائل المقاومة الفلسطينية والسلطات الأردنية أيام أيلول الأسود. (ينظر: رياض نجيب ، دنيا حبيب نحاس ، المقاومة الفلسطينية منظماتها أشخاصها . علاقاتها، بيروت ،1986، ص38.

[2] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980، ص ص 93-95.

[3] تيسير جبارة : المصدر السابق، ص 359.

[4] سامر عبد المنعم أبو رجيلة: المرجع السابق ، ص 54.

إذ قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يتزعمها جورج حبش[1] بإختطاف ثلاث طائرات مدنية هبطت اثنتان منها في مطار داوسون في عمان والثالثة تم تفجيرها في مطار القاهرة، وفي 9 أيلول اختطفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين طائرة بريطانية هبطت في مطار داوسون وطالب الفدائيين بإطلاق سراح سجنائها في سويسرا وبريطانيا وألمانيا الغربية مقابل إطلاق جميع الرهائن[2].

وقد تطورت الاشتباكات العسكرية بين الجيش الأردني والمنظمات الفدائية لوضع حد لحالة التسيب وعدم الاستقرار والفوضى السياسية التي كانت تعانيها الدولة الأردنية، الأمر الذي دعا منظمة التحرير الفلسطينية إرسال رسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية تخبره بخطورة الوضع بين الجانبين والمطالبة بعقد اجتماع طارئ لها لوقف المجازر الدموية في الأردن[3].

3_ نتائج أحداث سبتمبر 1970

لقد نجحت مبادرة روجرز بلجم نشاط الفدائيين الفلسطينيين من الجهة الأردنية كما أنهت حرب الإستنزاف على الجبهة المصرية، وتم سحب جميع العناصر الفدائية نهائيا من الأردن في جويلية 1971[4].

أعلنت الحكومة العسكرية المشكلة في الأردن الأحكام العرفية، الذي زاد الصدامات العسكرية بين منظمة التحرير الفلسطينية والجيش الأردني التي إنتهت حسب التقديرات الأردنية بمقتل أربعة

---

[1] جورج حبش(1926–2008): ولد في أب 1926 في مدينة اللد لعائلة من الروم الرثوذكس وهاجر فلسطين في حرب 1948، درس الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت وتخرج منها عام 1951، امضي حياته منتقلا بين عمان ودمشق وبيروت وصدرت في حقه عدة أحكام بالاعتقال، أسس حركة القوميين العرب عام 1952، ثم أسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام 1967، قام بعدة عمليات ضد الكيان الصهيوني بعد أحداث أيلول الأسود انتقل إلى بيروت ، توفي في عمان عام 2008.(ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسية الدولية ، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1993، ص116).

[2] محي الدين النشاشيبي : الحسين والقضية الفلسطينية 1953–1988، مركز الدراسات الأردنية ، إربد، 2000، ص255.

[3] رولان دالاس:المصدر السابق، ص223.

[4] تسيير جبارة : المصدر السابق، ص 360.

آلاف فلسطيني، في حين أعلن ياسر عرفات أن الجيش الأردني قتل نحو عشرين ألف فلسطيني، بعدما هاجمت دباباته ومدفعيته مخيمات اللاجئين الفلسطينيين [1].

كما أرسلت جامعة الدول العربية وفدا كانت مهمته وقف إطلاق النار وإنهاء المعارك، حيث إستطاع الوصول إلى الملك حسين وتعذر عليه الوصول إلى ياسر عرفات بسبب إشتداد المعارك ببن الجانبين، وتضمن الإتفاق الإيقاف الفوري للمعارك وتسوية المشكلة بين الطرفين، وقد وافق الملك حسين على إنهاء كل العمليات العسكرية بين الجانبين وإرجاع القوات العسكرية الأردنية إلى قواعدها العسكرية والحد من الوجود الفلسطيني المسلح في المدن الأردنية[2]. مما صد بالتدريج على التواجد الفلسطيني في الأراضي الأردنية، وبدأوا بمغادرتها منذ نوفمبر 1970م حتى أفريل 1971م، إذ أجبرهم الجيش الأردني على الخروج من المدن الكبرى والتجمع في القرى و الأرياف ومن ثم توجهوا سوريا ولبنان، وقدأثرت تلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية على المقاومة الفلسطينية من الناحية العسكرية كثيرا ولاسيما بعد إخراجها منه نهائيا، ودخولها الأراضي اللبنانية نهاية عام1971 م[3].

انتهت أحداث سبتمبر عام 1971 م بخروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن في مناخ رسمي مؤيد لها في نزاعها مع الأردن حول تمثيل الشعب الفلسطيني، بعد أن أصبحت تعبر بقوة عن الكيان الفلسطيني بعد أحداث أيلول الأسود بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني، التي في أعقابها تم احتلال كافة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من قبل الجيش الأردني [4]، ومنه انتقلت منظمة التحرير الفلسطينية من تمركزها بالأردن إلى لبنان[5].

---

[1] سامر عبد المنعم أبو رجيلة: المرجع السابق 54.

[2] أحمد نوفل وذياب مخادمة : «إتجاهات العلاقات الأردنية – الفلسطينية في ضوء اتفاقية التسوية مع اسرائيل»، مجلة السياسة الدولية ، العدد 136، 1999، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص44.

[3] عمر حلمي الغول : التحولات الفلسطينية 1967-1987، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، 1992، ص90.

[4] الحسين بن طلال : أحاديث ملكية ، ترجمة : غازي غزيل ، المؤسسة المصرية للتوزيع، القاهرة، 1987، ص288.

[5] تسيير جبارة: المرجع السابق، ص 320.

نكسة 1967 التي منيا بها العرب وسيطرة إسرائيل على أراضي فلسطينية و أجزاء من الأراضي العربية المجاورة ، أدت إلى تصعيد المقاومة الفلسطينية في الدول العربية وخاصة الأردن التي سمحت لهم بممارسة العمل السياسي والعسكري داخل أراضيها، مما ولد تزايد في عدد الفدائيين، نتج عنها معركة الكرامة عام 1968 التي تكبدت فيها إسرائيل خسائر كبيرة مادية وبشرية.

وبعد معركة الكرامة 1968، بدأ العمل الفدائي دون التنسيق مع السلطة الأردنية، مما نتج عنه زيادة نفوذ وقوة فصائل المقاومة الفلسطينية، إذ أخذت تنافس الحكومة الأردنية. دخلت معها في حرب أهلية، ما سميت بأحداث أيلول الأسود ، نتج عنها انتقال منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان وخيبت أمل على اللاجئين.

الفصل الثالث

اتفاقيات السلام و العلاقات الفلسطينية الأردنية

1970- 1994

أولا : اتفاقيات السلام 1970_1989

1 _ اتفاقيات السلام 1970 _ 1980

2_ اتفاقيات السلام 1980 _ 1989

ثانيا : مؤتمر مدريد واتفاق أسلو 1991_ 1993

1_ مؤتمر مدريد 1991

2_ إتفاق أوسلو 1993

ثالثا : معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (اتفاقية وادي عربة 1994)

1_ أسباب معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية

2_ اللاجؤون الفلسطينيون في اتفاقية وادي عربة

رابعا : أثار اتفاقية السلام على العلاقات الأردنية الفلسطينية

منذ أن بدأ الحديث عن تسوية للصراع العربي " الإسرائيلي" بدأ التفكير الصهيوني يتجه نحو تجزئة الصراع وتحويله إلى صراعات قطرية بين " إسرائيل"، وبين كل دولة من دول الطوق العربي كلا على حدى. بدأت المساعي الدولية لحل هذا الصراع بعد حرب 1948 مباشرة، حيث تم طرح العدد من مبادرات السلام لإيجاد مخرج لهذا الصراع، إلا أن جل هذه المشاريع اعتمد على الأساليب الاقتصادية، معتبرة القضية الفلسطينية قضية لاجئين تحل على أساس إدماجهم في الدول المجاورة، أما المشاريع التي تلت حرب جوان 1967، فقد استندت إلى قرار مجلس الأمن 242(ينظر الملحق رقم04 ،ص 102) الذي مثل مشروعا دوليا للسلام، والأساس الذي بنيت عليه أغلب المبادرات (ينظر: نص القرار في الملحق رقم 05 ،ص 103).

أولا : اتفاقيات السلام 1970-1989:

1_ اتفاقيات السلام 1970_1980:

أ_ مشروع روجرز[1] 1970/06/25:

بعث وليم روجرز وزير خارجية الأمريكي رسائل إلى وزراء خارجية كل من الأردن ومصر وإسرائيل إلى تنفيذ القرار 242 ، وإقامة مباحثات للتوصل إلى أتفاق سلام عادل ودائم على أساس الاعتراف بسيادة وسلامة الكيان الإقليمي لكل طرف واستقلاله السياسي. حيث وافقت عليه مصر في 23 جويلية والأردن في 26 جويلية 1970، وقد رفضته إسرائيل في البداية لكنها عادت وقبلته تحت الضغط الأمريكي، فأبدت موافقة متحفظة في 6 أوت 1970.

[1]سياسي سويدي من مواليد 1917، 1949 دخل السلك الدبلوماسي وتدرج في مناصبه، 1956 عين مندوبا دائما لبلاده في الأمم المتحدة وتولى فترة رياسة مجلس الأمن. قام بنشاط على مستوى دولي حين اختير مبعوثا عن هيئة الأمم المتحدة للتوسط بين الهند وباكستان. ثم اختير في نوفمبر 1967 مبعوثا خاصا إلى الشرق الأوسط لمتابعة قرار مجلس الأمن بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، بدأ نشاطه في ديسمبر 1967 واتخذ قبرص مقرا له (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة الدولية، الجزء السابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1990، ، ص 378).

إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية هاجمت القرار وبشدة لأنه يعني التنازل نهائيا عن هدف تحرير فلسطين وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني.

وبذلك عادت إسرائيل للتهرب من تنفيذ مقترحات المشروع لأنه يتضمن انسحابا من بعض الأراضي، ثم إن الأردن انشغل بتصفية العمل الفدائي من الأردن في سبتمبر 1970، كما إتسمت هذه الفترة بتعنت إسرائيل وتصلب مواقفها[1]، وردود أفعالها السلبية إتجاه مشاريع السلام المطروحة كافة من جهة ومرونة المواقف العربية الرسمية. وقال أن خطته تعتمد في جزء منها على تصريحات علنية أفضى بها كلا الطرفين وأشار إلى النقاط التالية :

_ النداء الذي وجهه الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس نيكسون في الأول من ماي 1970.

_ المقابلة التي أجرتها شبكة التلفزيون الثقافية الأمريكية مع الرئيس عبد الناصر، والتي قال فيها أنه يميل إلى وقف إطلاق النار.

_ التصريح الذي أدلى به رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير[2] الذي قالت فيه أن إسرائيل على استعداد لقبول قرار مجلس الأمن.

_ التصريح الذي أفضى به وزير خارجية إسرائيل أبا أيبان الذي قال فيه أن العرب سيفاجئون من التنازلات الإسرائيلية في اللحظة التي تبدأ فيها مباحثات السلام[3].

---

[1] مسعود الخوند :الموسوعة التاريخية الجغرافية فلسطين، ج 14 ،(د ن)، قبرص، 1999، ، ص 76.

[2] غولدا مائير (1898 – 1978)، سياسية صهيونية تولت رئاسة الوزارة (1969 – 1974) بعد موت أشكول، اشتهرت بتشددها مع العرب والتمسك بالأراضي العربية المحتلة عام 1967 وبإنكارها وجود الشعب الفلسطيني، استقالت عام 1974 بعد أن زعزعت حرب 1973 مكانتها (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة الدولية ، الجزء الخامس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، 1993 ، ص 618).

[3] منير الهور، طارق موسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، 1947–1982، دار الجليل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1983، ص 118 .

ب_ مشروع المملكة العربية المتحدة 1972 :

أعلن الملك الحسين في الخامس عشر من شهر مارس عام 1972م عن مشروع المملكة العربية المتحدة بهد إعادة تنظيم البيت الأردني الفلسطيني، ذلك من خلال إنشاء مملكة تتألف من قطرين: الأول هي الأردن، ويتألف من الضفة الشرقية وعاصمته عمان، والثاني هي فلسطين، ويتألف من الضفة الغربية، وأية أراضي فلسطينية يتم تحريرها فيما بعد، وعاصمته القدس، على أن تكون عمان هي العاصمة المركزية للمملكة، وأن يكون الملك هو رئيس الدولة ، ويتولى السلطة التنفيذية المركزية بمعية مجلس وزراء مركزي، وتناط السلطة التشريعية بالملك ومجلس الأمة الذي يضم عددا متساو من الأعضاء من كل القطرين، ويتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام من أبناء القطر، ومجلس وزراء قطري من أبناء.

لكن إسرائيل رفضت هذا المشروع، وأعلنت أنه غير صالح لاعتباره أساسا لاتفاقية سلام معا، وقد أدانت العراق المشروع، بينما إعتبرته مصر أنه مؤامرة لشق الصف العربي، وقطعت على أثره علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن، وأصدرت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بيانا رفضت فيه المشروع أيضا[1].

ج_ إتفاقية كامب ديفيد 1978 :

تعود جذور اتفاقية الصلح بين مصر وإسرائيل بعد نكسة عام 1967 واحتلال إسرائيل لأراضي عربية جديدة، أصبحت أكثر تعنتا وابتعادا عن الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967 القاضي بالانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، من هنا بدأ الصراع العربي الإسرائيلي في الظروف الجديدة أكثر حدة وعمقا وتعقيدا وتشابكا وذلك من الأسباب التالية :

_ الخلل الكبير في ميزان القوة بين العرب وإسرائيل.

[1] محمد سالم النوافلة : أثر معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية على العلاقات الأردنية مع الإتحاد الأوروبي، جامعة مؤتة، عمان، 2007، ص62.

_ ضعف مستوى الضغط الدولي على إسرائيل رغم ارتكابها العدوان على الدول العربية وخرقها لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

_ الفرق الواضح بين حجم الدعم الدولي الذي يقدمه الغرب لإسرائيل وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية وبين الدعم الذي تحصل عليه الدول العربية [1].

جاء في خطاب السادات[2] أمام مجلس الشعب المصري يوم 09 نوفمبر 1977 أنه مستعد للذهاب إلى أي مكان من أجل السلام، بل أنه مستعد للتكلم أمام البرلمان الإسرائيلي بالقدس. ومع أن مجلس الشعب صفق بحماسة لهذه العبارة فقد كان ظن الأعضاء بغير استثناء إنها مبالغة خطابية. لقد عمد رئيس الوزراء ممدوح سالم وإسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء على إصدار تعليمات إلى مكتب الرقابة على الصحف لطلب حذف هذه العبارة تماما من خطاب الرئيس[3].

في نهاية خطابه أعلن السادات مفاجأة كبرى إذ قال " أنا أصرح بأنني مستعد للذهاب إلى أقصى العالم وستفاجأ " إسرائيل " عندما تسمعني أقول ذلك ، أنا مستعد أن أذهب إلى بيتهم، إلى الكنيست[4] ذاتها لمناقشتهم .

وتبعا لذلك أعلن مناجيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي معقبا على خطاب السادات بأنه يرحب بالزيارة ترحيبا حارا، ولكنه وضع شروطا مسبقة وهي : " أن إسرائيل لن تنسحب إلى ما

---

[1] حسن السيد حسن : " معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 وأثرها على دور مصر الإقليمي" ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد 117، ،2012 (د ب) ، ص 6.

[2] أنور السادات: 1919–1980 سياسي وعسكري مصري، إشترك في ثورة 1952، ورئيسا للجمهورية عام 1970، بعد وفاة جمال عبد الناصر، قاد مع سوريا حرب 1973 ضد (إسرائيل). (ينظر: أحمد الزغيبي، العنصرية اليهودية وآثارها في المجتمع الإسلامي والموقف منها، الجزء الثالث، مكتبة العبيكان، الرياض ، الطبعة الأولى،1998 ، ص459.)

[3] محمد حسنين هيكل: السلام المستحيل والديمقراطية الغائبة، شركة المطبوعات، بيروت، لبنان، ط2، (د ت)، ص 238.

[4] الكنيست : الهيئة التشريعية في (إسرائيل) منذ فيفري 1949، ويتكون من مجلس واحد يضم 120عضو لمدة 4 سنوات ، يتم انتخابهم بالتمثيل النسبي حيث يقتصر الترشح للانتخابات على الأحزاب فقط ،وتعتبر البلاد دائرة انتخابية واحدة (ينظر : عبد الوهاب الكيالي،الجزء الخامس، المرجع السابق ، ص 173).

وراء خطوط 1967 م، ولن تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ولن تقبل بقيام دولة فلسطينية [1]، مع أن النوايا الإسرائيلية قد أعلن عنها في خطاب بيغن ، إلا أن السادات أصر إلى الذهاب إلى القدس . وذهب فعلا 20 نوفمبر 1977 م [2].

تقدمت مصر بمشروعها على أساس توقيع معاهدات سلام، تشمل التنفيذ الكامل للقرارين 242 و 338(ينظر الملحق رقم 06، ص 106)، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، مع ترتيبات أمنية وإقامة علاقات سلام. كما تضمن المشروع أحكاما عن تسوية المسألة الفلسطينية، تتضمن فترة انتقالية وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير. كما تضمن أحكاما بشأن القدس، وأحكاما أخرى بشأن تمكين اللاجئين من العودة أو التعويض[3]. وأوضح أنه على استعداد لتقديم التنازلات، ومنها إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وإنهاء المقاطعة الاقتصادية و الإستعداد لتقديم تنازلات في كل النقاط، ما عدا نقطتين اثنتين وهما استعادة الأرض والسيادة العربية[4].

جاء في بنود الاتفاقية ما يتعلق بالقضية الفلسطينية :

– سوف تتفق مصر والأردن و" إسرائيل" على إنشاء وانتخاب سلطة حكم ذاتي في الضفة والقطاع، وتحدد مسؤوليتها بالمفاوضات التي سيدعى لها الفلسطينيون من تلك المناطق أو فلسطينيون آخرون.

– تستند المفاوضات إلى جميع أحكام ومبادئ قرار مجلس الأمن 242 .

---

[1] محمد حسنين هيكل: حديث المبادرة : دار الشروق ، ط 1، القاهرة، 2000، ص 59.

[5] عثمان العثمان : مأزق التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات ، بيروت، 2003م، ص57.

[3] طاهر شاش : المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق غزة – أريحا، ، دار الشروق، القاهرة، ط1 ، 1995،ص103.

[4]مشير محمد عبد الغني الجمسي: مذكرات الجميسي حرب أكتوبر 1973، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1998،1، ص563.

– إعادة انتشار القوات "الإسرائيلية" وبقائها في مواقع أمنية معينة، وتشكيل قوة أمنية محلية قد مواطنين أردنيين، و تسيير قوات أمن أردنية و"إسرائيلية" مشتركة وتشكيل مركز مراقبة لأمن الحدود .

– انسحاب الحكم العسكري وإدارته المدنية بمجرد أن يتم انتخاب سلطة الحكم الذاتي.

– تبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس، عند إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، في أسرع وقت ممكن دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية، وستجري مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة والقطاع.

– تشيكل لجنة من ممثلين عن مصر والأردن و"إسرائيل" وسلطة الحكم الذاتي، للبحث في مصير الفلسطينيين الذين نزحوا من الضفة والقطاع عام 1967[1] .

- **أهـــداف الاتفاقية :**

جاءت اتفاقية كامب ديفد لمصالح تمليها الإستراتيجية الأمريكية، والحاجة إلى إقامة حلف في الشرق الأوسط.

_ هذا الصلح المنفرد سيضاعف من خطورة إسرائيل، لأنها سوف تستطيع عندئذ أن تحصد أعداءها العرب دولة بعد الأخرى، وإذا ما حاولت مصر المقاومة فسيكون في استطاعة إسرائيل شل إرادتها[2].

_ وجود أزمة في النظام الرأسمالي التي بدأت في مطلع السبعينات، والتدهور الذي أصاب الدولار الأمريكي بسبب الصراع ما بين التكتلات الاقتصادية والرأسمالية المتمثلة في (المجموعة الأوربية واليابانية والأمريكية)، رأت احتكارات هذه الأخيرة أن الخروج من الأزمة الاقتصادية لا يكون إلا

---

[1] Jan Mezger,Martin Orth, Christian Sterzing, This land is our land the West Bank under Israeli occupation, Zed press, London first published 1983 p 207.

[2] محمد حسن، مصر في المشروع الإسرائيلي للسلام، دار الكلمة للنشر، لبنان، (د.ت)، ص 194.

بإيجاد تسوية سلمية لقضية الشرق الأوسط، بما يدعم نفوذها في المنطقة ويضمن الاستقرار لمصالحها بها. وهو ما تحقق بالفعل بعد إبرام الاتفاقيات[1].

_ تفتيت الوطن العربي ليسهل إخضاعه ليس لإسرائيل فقط بل أيضا لأمريكا. وإدخال المنطقة في حالة من الصراع فيما بينها لاستيعاب المنطقة بأكملها بالتدريج، وبالتالي ضمان استمرار تدفق البترول العربي إلى الغرب بأسعار مقبولة.

_ المعاهدة تفتح الباب على مصراعيه لإسرائيل لتدخل اقتصاد مصر وتؤثر في مسيرته ،ولن يكون ذلك إلا لمصلحتها، أي تعريض الاقتصاد المصري للتحكم والتغلغل من قبل إسرائيل.

_ المعاهدة محاولة لفرض السلام الأمريكي على مصر بشروط إسرائيل، التي من شأنها انتقاص السيادة المصرية، وعزل مصر عن وطنها العربي.

_ المعاهدة فرصة تاريخية لإسرائيل، لكي تلعب دور الوكيل العام للاحتكارات الدولية المتعددة الجنسية داخل مصر[2].

مهما يكن من الأمر، فقط تمخض عن المفاوضات المصرية الإسرائيلية وثيقتان أساسيتان هما:

الأولى تتعلق بإطار السلام في الشرق الأوسط والثانية بإطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، وكان مقررا أن تبرم معاهدة السلام بين الدولتين خلال ثلاثة أشهر لكن بيغن فضل المماطلة من أجل تأخير المفاوضات حول الضفة الغربية وقطاع غزة وإظهار أن المهم هو الاتفاق مع مصر لذلك تأخر إبرام معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية إلى تاريخ 26 /1979/03،

---

[1] أحمد وافي، اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي الإسرائيلي ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر، 1990.، ص 466.

[2] محمد حسن، المرجع السابق، ص 195.

ووقع على الوثيقتين كل من الرئيس المصري أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحم بيغن، كما وقعها الرئيس جيمي كارتر باعتباره شاهدا عام1979[1] .

وقد أثار التوقيع على الاتفاقيتين ردود فعل قوية في العالم العربي سواء على المستويين الرسمي والغير الرسمي ، فقد اتفقت جميعا على معارضة الوثيقتين او التحفظ عليهما.

- **المواقف المختلفة من اتفاقية كامب ديفيد :**

اعتبرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن مشروع كامب ديفد يشكر أخطر حلقات المؤامرة منذ عام 1948م، وهو يمثل استسلاما كاملا، ويكرس هدف العدو الصهيوني في تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مستعمرة خاضعة للاحتلال بشكل دائم. وأكدت اللجنة التنفيذية تصميم الشعب على مواجهة هذه المؤامرة وإحباطها [2].

كما أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بيانا أدانت فيه هذه الاتفاقية، لأنها تجاوزتها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين ، وتجاهلت حقهم في تقرير مصيرهم.

تباينت المواقف العربية بين مؤيد ومعارض فظهر ما يعرف بجبهة الصمود والتصدي عام 1977 التي ضمت العراق، سوريا، الجزائر، اليمن الجنوبية، ليبيا، التي إعتبرت ذلك خيانة مقررة مقاطعة النظام السياسي المصري، ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس، أما الأردن فتحفظت ورأت أن أية تسوية نهائية ترضى بها لا بد أن تتضمن انسحابا إسرائيليا من الأراضي المحتلة عام 1967م ، كما اعتبرت أن الشعب الفلسطيني هو الطرف المخول بتسوية

---

[1] هنري لورانس، اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، الدار الجماهيرية، طرابلس، 2006، ص 432.

[2] أنور جمعة : التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية 1964–1999، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف نهاد محمد الشيخ خليل ، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص191 .

قضيته [1]، ودول الخليج كما رفضت هذه الاتفاقية وهناك من مالت معها كالمغرب،السودان ، وسلطنة عمان[2].

لقد وجه الرئيس السوفيتي لونيد لريجنيف في خطاب ألقاه في مدينة (باكو) ، انتقادا لاتفاقية كامب ديفد، وطالب بعقد مؤتمر دولي لحل الصراع في المنطقة[3]، كما وجه انتقادات للسياسية الأمريكية بعد الإعلان عن الاتفاقية ، في المنطقة العربية لأنها هي التي دفعت السادات لإبرام تلك الاتفاقية.

كما ظهرت في إسرائيل بعض الأصوات المعارضة للحكومة بسبب توقيعها لاتفاقية كامب ديفيد للحكم الذاتي، حيث صرح شمعون بيرس أحد زعماء حسب العمال، بتاريخ 23 نوفمبر 1978 " لن أصوت في الكنيست إلى جانب الحكومة، حول موضوع الحكم الذاتي الإداري في الضفة الغربية " وأضاف " إن لحزب العمل خطا أحمر، لا يوافق على اجتيازه، حيث إن حزب العمال لن يوافق على إخلاء المستوطنات في غور الأردن...ولو كان ذلك في إسقاط الحكومة[4] .

كما أبدت المجموعة الأوروبية تحفظها على المعاهدة المبرمة، لأنها لا تشكل حلا شاملا للصراع، واعتبرت المضي بإقامة المستوطنات بمثابة إعادة للسلم المنشود[5].

---

[1] ابن طلال الحسين: الفلسطينيون في الضفة الغربية وحق تقرير المصير، مطبوعات كوورتيت، لندن، 1980، ص49.

[2]محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط 1948-1978، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1985، ص 570.

[3] أنور جمعة : المرجع السابق، ص199.

[4] معروف عبدو : الدولة الفلسطينية ومشاريع الإستطان،مؤسسة دار الكتاب الحديث، بيروت ، 1994، ص60

[5]عدنان السيد حسين، التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقيات والمعاهدات المصرية الإسرائيلية، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 1998، ص 45.

- **تقييم اتفاقية كامب ديفيد :**

إن جوهر النزاع العربي الإسرائيلي هي القضية الفلسطينية، والسلام الذي وقعت عليه مصر في كامب ديفيد ليس حلا للقضية الفلسطينية لأن جوهرها يتمثل في ارض اغتصبت وشعب شرد من أرضه بلا وجه حق. وبالتالي فالحل العادل لها يتمثل في عودة الحق إلى أصحابه بعنصرية الأرض والشعب، والحكم الذاتي[1] الذي جاء في إطار ما يسمى بالسلام في كامب ديفيد لا يحقق هذا الهدف بتاتا، بل ولا يفتح حتى الأبواب أمام حلول أكثر تواضعا، لأنه يتبنى بالكامل مشروع بيغن للحكم الذاتي، والذي أعده بعد زيارة السادات إلى القدس، وأعلنه أول مرة في قمة الإسماعيلية التي عقدت بين الطرفين، والذي يقوم على أساس التفرقة بين السكان والأرض وعليه فقد كان غلافا رقيقا تخفي وراءه إسرائيل هدفها النهائي وهو ضم الضفة الغربية وغزة [2].

- **نتائج الاتفاقيـــــة :**

قد يبدو أن السادات استعاد السيادة الكاملة على سيناء بعد انسحاب القوات الإسرائيلية منها، لكن هذا ليس صحيحا فما جدوى الانسحاب إذا كانت مصر لا تتمتع بحرية إقامة المطارات المدنية والعسكرية في سيناء كلها، ولا تستطيع قواتها إمتلاك حرية التصرف إلا في حدود 50 كلم شرق القناة على أن لا تشغل تلك المساحة إلا بفرقة واحدة وكذا ترك باقي سيناء للقوات الدولية تجول فيها كيف ما تشاء[3]. وبالتالي فهذه المعاهدة غير متوازنة، فهي تعطي كل المزايا لإسرائيل في حين تدفع مصر الثمن كله المتمثل في :

خسارتها الاستقرار الداخلي سياسيا وفكريا ونفسيا و حقها في أن تمارس سيادتها ممارسة كاملة على جزء من وطنها سيناء، وخسرت أن تختار طبقا لتقديرها الخاص مواقع قواتها المسلحة

---

[1] دار طلاس: بدايات الحركة الصهيونية في مصر العربية، دمشق، ط1، 1987، ص163.

[2] إسماعل فهمي: التفاوض من أجل السلام في المشرق الأوسط، دار الشروق ، القاهرة، 2006، ص346.

[3] محمد حسن : المرجع السابق، ص206.

البرية والبحرية والجوية على أرضها[1]. وبالتالي حرمان الجزء الأكبر من سيناء بما فيه من مواطنين وثروة، من أي وسيلة من وسائل الحماية والدفاع وبقاؤها مفتوحة تهددها إلى الأبد مطامع إسرائيل[2].

تكريس تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى خسارة استقلالها، وهذا عند قبولها بتمركز القوات الأجنبية على أرضها، ومنحها حقوق التفتيش والاستطلاع والمراقبة والتحقيق، وان تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الضامنة لقيام الأطراف المعنية بتنفيذ الالتزامات الواردة في المعاهدة.

تصادم الدول العربية ومصر، عندما تعهدت الامتناع عن مساعدة أي طرف عربي في أعمال قتالية ضد إسرائيل، وتوقفها عن مساعدة المقاومة الفلسطينية، وعدم السماح بالتحريض على المواجهة العسكرية مع إسرائيل[3]، حرمانها من حق اختيار التعامل أو عدم التعامل مع غيرها[4].

خروجها من ساحة المواجهة العسكرية طوال مراحل الصراع العربي الإسرائيلي مما أدى إلى إنشاء منطقة عازلة في سيناء يزيد عرضها عن 150 كلم، فضلا عن مرابطة قوات متعددة الجنسيات ووضع محطات إنذار على الجانب المصري يديرها أمريكيون[5].

---

[1] دار طلاس : المرجع السابق، ص163.

[2] إبراهيم أبو حليوة : القضية الفلسطينية في المشروعات الرسمية الإسرائيلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، (د ت)، ص97.

[3]موسى إبراهيم : قضايا عربية ودولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010، ص44.

[4]عصمت سيف الدولة ، هذه المعاهدة رسالة إلى مجلس الشعب المصري حول معاهدة كامب ديفيد، دار المسيرة، بيروت، 1980، ص150.

[5] حسن السيد حسن : المرجع السابق ، ص ص 36-37.

إن اتفاقية كامب ديفد المصرية_ الإسرائيلية عام 1978م، لم تحقق السلام، ولم تحرر الأراضي العربية المحتلة، ولم تحقق لمصر التقدم والتنمية، كما كان يأمل الرئيس المصري أنور السادات حين توقيعها. بل جلبت الفرقة والانقسام للعالم العربي.

2_ اتفاقيات السلام 1980_1989 :

أ_ مشروع فاس 1982 :

كان في أصله مشروعا طرحه الأمير فهد بن عبد العزيز قبل أن يصبح ملكا على السعودية، وقد تبناه مؤتمر القمة العربية المنعقد في مدينة فاس بالمغرب 6-9 سبتمبر 1982.

جاء المشروع بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، وبعد أن طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعها للسلام، اجتمع الرؤساء والملوك العرب في شهر سبتمبر 1982م في مدينة فاس بالمغرب وفي ختام القمة العربية التي عرفت بقمة " فاس " الثانية أعلن رؤساء وملوك الدول العربية عن توافقهم على خطة عربية للسلام [1].

تتضمن المبادرة النقاط التالية :

_ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بعد حرب 1967م ، بما في ذلك القطاع العربي المقدس.

_ إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

_ إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة بعد حرب 1967م.

_ ضمان حرية العبادة لكافة الأديان في الأماكن المقدسة بمدينة القدس.

_ إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة إنتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر.

---

[1] أحمد شاهين : «مشاريع السلام بين النوايا والواقع »، مجلة شؤون الفلسطينية، العدد 138، 1984، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ،ص 57.

_ يضع مجلس الأمن ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية ، ويقوم بضمان تنفيذ تلك المبادئ .

_ التأكيد على أن من حق الشعب الفلسطيني أن يكون مسؤولا عن تقرير مصيره، وأن يمارس كامل حقوقه الوطنية الثابتة تحت قيادة (م.ت.ف)، التي كانت قد حصلت على الاعتراف بها ممثلا شرعيا ووحيدا لهذا الشعب، والتأكد على حق العودة، والتعويض لمن لا يرغب في العودة[1].

جاء موقف الأردن غير حاسم، حيث رأى الملك حسين في المبادرة السعودية أنها " جهد من ضمن الجهود التي تتناول حل القضية الفلسطينية، وإنها لم تخرج عن قرارات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة العربية، حيث وردت عبارة السلام العادل في قرارات قمة بغداد، ومن جهة أخرى، فإن العالم بأسره بشرقه وغربه وبكل دولة يتحدث في أبعد الأحوال وتحقيقا للسلام، عن وجوب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة [2].

وقد وافقت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية على تلك المبادرة، بينما عارضتها إسرائيل لأنها رأت فيها مبادرة لتدميرها. وتحفظت عليها بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في حين أيدتها فصائل فلسطينية أخرى، وعلى رأسها حركة فتح. باعتبارها الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية، والسقف الأدنى لحدود الاتفاق العربي على إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي[3].

ب_ مشروع السلام الفلسطيني (مشروع عرفات)1988 :

لقد أخذت القضية الفلسطينية أبعادا هامة وخطيرة، منذ اندلاع الانتفاضة عام 1987، والتي أخذت شكل الثورة الشعبية ضد قوات الاحتلال، وفي الواقع أن تلك الانتفاضة أعطت قوة دفع قوية

---

[1] عدنان سليمان، محمد احمد القاسم :« مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية ومواقف الشعب العربي إزاءها »،مجلة دراسات مستقبلية، العدد7 ،2003، ص123.

[2] طارق العاص : دبلوماسية السلام الأردني 1967-1995، مكتبة الجامعة الأردنية ، عمان، 1996م، ص124.

[3] أسعد عبد الرحمان : النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، ، بيروت، 1990م، ص246.

وفاعلة لوضع القضية الفلسطينية من أولوية اهتمامات الأطراف المعنيين بالقضية وكذلك الرأي العالمي.وأعطت تلك الانتفاضة القيادة حافزا قويا[1]، فبادرت منظمة التحرير إلى استثمارها سياسيا فشكلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لينضبط إيقاع تحركها السياسي، ولقد استفادت المنظمة من قرار الأردن فك ارتباطه إداريا وقانونيا بالضفة[2]، فأكدت بذلك تمثيلها الرسمي الوحيد لأهل الضفة الغربية. وقد سعى الأردن من خلال إرتباطه مع الضفة إلى إفشال الاقتراحات والأفكار التي كثر الحديث عنها إسرائيليا والتي طرحت " الخيار الأردني " وان الأردن هو وطن الفلسطينيين[3].

كما تباينت المواقف اتجاه المبادرة، فقد انقسم الموقف الفلسطيني بين مؤيد ومعارض لهذه المبادرة ومن القوى المؤيدة الفصائل التي شارك في الاجتماعات المجلس الوطني في دورته التاسعة عشر بالجزائر، والمتمثلة في حركة فتح والجبهة الشعبية لتحري فلسطين، والجبهة الديمقراطية ، أما بالنسبة للقوى المعارضة ممثلة في حركتي حماس والجهاد الإسلامي[4].

في حين رفضت إسرائيل هذه المبادرة واعتبرها تكتيكا سياسيا من قبل المنظمة، ورفضت تقديم تلك المبادرة إلى الأمم المتحدة[5]، بينما أكدت الإدارة الأمريكية أن اعتراف المنظمة بالقرارات الدولية يعد خطوة إيجابية وتقدما نحو السلام، أما فيما يخص الاتحاد السوفيتي و المجموعة الأوربية فقد دعمت المشروع واعتبروه خطوة جيدة نحو السلام، خاصة بعد الخطاب الذي ألقاه ياسر عرفات أمام الجمعية العامة بجنيف عام 1974[6].

---

[1] عمر عز الرجال: «القضية الفلسطينية ما بين مبادرة مبارك وتعنت شامير » ، مجلة السياسة الدولية ، العدد1990،99، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص173.

[2] محسن محمد صالح، المرجع السابق، ص272.

[3] محسن محمد صالح : المرجه نفسه، ص 466.

[4] عمر عز الرجال : المرجع نفسه، ص13

[5] وليام كوانت : الدبلوماسية الامريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1994، ص 315.

[6] عثمان العثمان: المرجع السابق، ص112.

ثانيا : مؤتمر مدريد واتفاق أسلو 1991- 1993 :

1_ مؤتمر مدريد 1991 :

جاء عقد مؤتمر مدريد حصيلة لما جرى على الساحتين الإقليمية و الدولية، وخاصة ما ترتب عن حرب الخليج من تآكل للعمق الإستراتيجي العربي في الجناح الأسيوي، من هنا يمكن القول إن مؤتمر مدريد قد نجم عن جملة من التغيرات السياسية التي اجتاحت المنطقة والعالم، وخلقت واقعا جديدا، وضع الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة النظام الدولي الجديد، فقد وجد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب[1]، أنه من المناسب أن يتوجه إلى الشرق الأوسط من أجل تأكيد مصداقية الولايات المتحدة، التي سارعت إلى تنفيذ القرارات الخاصة بغزو الكويت، وذلك إلى العمل على تنفيذ القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط.

أختار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يوم 06 مارس 1991 كتوقيت لإطلاق مبادرة أمام الكونغرس الأمريكي، حيث أعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على إيجاد تسوية للصراع التقليدي في الشرق الأوسط، ودعم هذا الحديث بشيء عملي، وانه سوف يرسل وزير خارجيته جيمس بيكر[2] للمنطقة لوضع خطط تسوية وتهيئة للمفاوضات وأعلن عن مبادرة سلام لحل الصراع العربي الإسرائيلي، تقوم على المبادئ التالية :

_ مبدأ الأرض مقابل السلام _ الاستناد إلى قراري مجلس الأمن 242 و 338.

_ الاعتراف بإسرائيل.

_ ترتيب اتفاقيات أمنية مشتركة.

---

[1] جورج بوش الأب: عمل كمدير لوكالة المخابرات الأمريكية، وكسفير لدى الأمم المتحدة، ونائب لرئيس الجمهورية في عهد رونالد ريغان، ورئيسا للحزب الجمهوري، ثم رئيسا للولايات المتحدة 1988 .(ينظر: وليام كوانت، المرجع السابق، ص361).

[2] جيمس بيكر: عمل رئيسا لهيئة موظفي البيت الأبيض، ووزيرا للخزانة، ثم مديرا لحملة بوش 1988، ثم وزيرا للخارجية في عهد بوش الأب.(ينظر: وليام كوانت، المرجع نفسه، ص 362).

_ حفظ الحقوق السياسية الشرعية للفلسطينيين.

أكد جورج بوش في خطابه على الركيزة الأساسية في الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على إيجاد التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي. وأكد عزم بلاده على تقليص الفجوة بين العرب وإسرائيل. وأعتبر العرب إعلان بوش واعترافه بالحق الشرعي الفلسطيني خطوة متقدمة ونقطة تضاف لحساب الفلسطينيين. على اعتبار أن الولايات المتحدة لم تكن سابقا تعترف بالحد السياسي المشروع للفلسطينيين بل بالحقوق المشروعة فقط[1].

بعد خطاب بوش قام جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي بثماني جولات إلى الشرق الأوسط، على امتداد أكثر من سبعة أشهر شملت كافة الدول المعنية بالأزمة ، شملت إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن وسوريا ومصر و السعودية، حيث أجرى اتصالات ومفاوضات صعبة للتوصل مع الأطراف العربية وإسرائيل إلى الاتفاق بشأن عملية السلام. وأعلنت بعض الدول العربية ترحيبها بعقد المؤتمر الدولي.

واتفق جيمس بيكر خلال لقائه بالجانب الإسرائيلي، على ان يتم معالجة المسألة الفلسطينية على مرحلتين من المفاوضات، الأولى بشأن تحديد فترة انتقالية مدتها خمس سنوات مع الحكم الذاتي الفلسطيني، والأخرى قبل بداية السنة الثالثة بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة[2].

_ مراحل مؤتمر مدريد

لقد بدأ المؤتمر السير بمسارين في مشروع التسوية ، و كان المرسوم لهذا المؤتمر ثلاث مراحل[3].

---

[1] ياسر قطيشات: السياسة الخارجية الأردنية والمصرية إتجاه أزمة الخليج الثانية، دار الكندي، عمان، 2002، ص339.

[2] طاهر شاش : مرجع السابق، ص 205.

[3] زياد شفقان الضرابعة، الاتحاد الأوربي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق ، دار الحامد للنشر، عمان ،2010، ص 90 .

افتتاح المؤتمر: عقد مؤتمر أولي للسلام لافتتاح مسارين تفاوضيين متوازيين، المسار الثنائي، ومسار المفاوضات المتعددة.

المسار الثنائي: ويشمل الأطراف العربية التي لها نزاع مباشر مع الكيان الإسرائيلي وهي سوريا والأردن ولبنان والفلسطينيين .

المسار متعدد الأطراف : الذي هدف إلى إيجاد رعاية دولية واسعة لمشروع التسوية، من خلال إشراك معظم دول العالم المؤثرة ، وجميع الأطراف الإقليمية والعربية . كما هدف إلى إيجاد تحول في الأجواء العامة في الشرق الأوسط بحيث يصبح الكيان الإسرائيلي كيانا طبيعيا في المنطقة[1].

_ مواقف الأطراف المختلفة من مؤتمر مدريد :

قاومت منظمة التحرير المؤتمر، ووصفت القيادة الموحدة للانتفاضة في بيان لها،أن المؤتمر يهدف إلى تمرير مخطط التطبيع بين العرب والكيان الصهيوني، وفرض حلول استسلاميه قائمة في جوهرها على حكم ذاتي بدل إقامة دولة فلسطينية. أما الجانب الإسرائيلي فقد اتهم شامير العرب بأنهم السبب وراء تشريد الفلسطينيين عن ديارهم، أكد بأن الصراع العربي(الإسرائيلي)، صراع وجود حيث قال في خطابه " إن القضية ليست الأراضي وإنما وجودنا "[2] ، ومن بين الأهداف التي خرجت بها " إسرائيل "

_ تكريس الأمر الواقع بالنسبة للإحتلال الإسرائيلي في جزء كبير من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكثيف حركة الهجرة اليهودية، لتحقيق أكبر قد ممكن من التوازن الديمغرافي .

_ الوصول إلى اتفاقيات ومعاهدات سلام وفقا للمفهوم الإسرائيلي للسلام، مع دول الجوار العربي تحديدا .

---

[1] زهير عبد الهادي، المفاوضات العربية مع الكيان الصهيوني ، مكتب الدراسات الاستراتيجية ، الكويت ، 2005، ص 07 .

[2] عثمان العثمان : المرجع السابق، ص ص 90-91.

_ بذر بذور الشك المتبادل بين الأطراف لعربية المتفاوضة من جهة وبينها وبين الوفد الفلسطيني على وجه الخصوص.

_ عدم الإقرار بأية تنازلات سيادية للطرف الفلسطيني، وعدم التنازل عن القدس الشرقية .

_ اختراق حاجز المقاطعة الاقتصادية العربية الشكلية، للوصول إلى مراكز الثروة العربية[1].

كما رحبت الدول العربية بالجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لعقد المؤتمر، كما دعم مواقف الأطراف العربية المعنية مباشرة بالصراع مع الكيان الصهيوني[2] والفلسطيني في جميع مراحل عملية السلام، خاصة بعد مخاطبة بيكر الوفود العربية وخاصة الفلسطينية يبن قائلا :" هذا هو أفضل مايمكننا عرضه، وهو أفضل ما نلتموه حتى الآن، وأفضل ما تحصلون عليه"[3].

عبر وزير الخارجية الأمريكي بيكر عن الموقف السوفياتي حيث قال " السوفييت كانوا مبتهجين بكونهم رعاة مشاركين في المؤتمر، إلى حد أنني كنت أملك تفويضا منهم بإجراء الترتيبات اللازمة".

جدد ممثل الاتحاد الأوربي حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وحق(إسرائيل) أيضا في العيش بسلام، كما دعا إلى ضرورة وقف الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة عام 1967[4].

---

[1] عبد الخالق فاروق : أوهام السلام، صراعات التسوية وحروب المفاوضات، دار الحكمة ، القاهرة ، 2000م، ص88

[2]الصهيونية zionism هي كلمة توراتية zion التي تستخدم كمرادف للقدس وأرض (إسرائيل)، وهي إيديولوجية تعبر عن أشواق يهود العالم التي تركزت حول وطنهم (زيون)أي أرض (إسرائيل)، وتبلورت كمشروع سياسي في القرن 19 وظهر جوهرها الصهيونية في إعلان إنشاء دلة ما يسمى (إسرائيل) في 14 ماي 1948. (ينظر: السيد ياسين، الأسطورة الصهيونية والانتفاضة الفلسطينية، ميريت للنشر، القاهرة، 2001، ص 160).

[3]جيمس بيكر: مذكرات السياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي شرشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 727 .

[4]عثمان العثمان : المرجع السابق، ص ص 98-90.

_ أثر مؤتمر مدريد على اللاجئين :

رفضت إسرائيل مشاركة أي عضو من منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر مدريد سواء داخل الوطن (القدس) أوخارجها (الشتات) وبذلك ترفض أن تكون المفاوضات أي علاقة بالمنظمة، لكن وافقت على حضور الفلسطينيين ضمن وفد أردني[1].

أثناء إجراء اجتماعات المؤتمر كانت تحاول إسرائيل خدمة مصالحها وتجنب بعض المسارات الحساسة خاصة قضية اللاجئين لذلك رأت اللجنة الخاصة باللاجئين تحسين أوضاعهم اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من الفقر والتشرد وهذا يعود إلى الحروب العربية الإسرائيلية التى قامت بطردهم من وطنهم وتشريدهم في الشتات، ومنه اعتبرت اللجنة أن تحسين أوضاع، والبحث عن حل سياسي يكمل احدهما الأخر، ولكن في مقابل ذلك أصرت إسرائيل على ان معالجة قضية اللاجئين تخص العرب عن طريق توطينهم في أراضيها، أما بالنسبة لتوطين اللاجئين داخل الأراضي المحتلة فيتحمل مسؤوليتها المجتمع الدولي، كما واجه المؤتمر عدة عقبات بسبب رفض إسرائيل التمثيل الفلسطيني خلال الاجتماع الأول والثاني. ومنه فإن اللجنة الخاصة باللاجئين تم تشكيلها من قبل وزير الخارجية المصري" عمرو موسى " وذلك استنادا إلى قرار مجلس الأمن الذي يدعوا في مادته الثانية إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين كما وافق المؤتمر على الأطراف الفلسطينية المشاركة مع الوفد الأردني الذي كانت إسرائيل تطالب به وذلك من أجل التنكر لحقوق اللاجئين في الشتات والذين لم تحل حتى اتفاقية أوسلو 1993 حيث تركت مصيرهم مجهولا ومفتوحا لمخططات التوطين والتهجير[2].

---

[1] أحمد نافع : الطريق إلى مدريد، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1973، ص97.

[2] عمر وصفي نافع مزروع : اللاجؤون الفلسطينيون في لبنان والموقف الدولي منهم 1982-1994،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص ص 75-76.

2_ أتفــاق أسلو 1993 :

إن مرحلة أوسلو أخطر مراحل الصراع لما ترتب عليها من أبعاد جعلت من الاتفاق يمثل نقطة تحول فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، غير إن طبيعة التحول المذكور لم تأت استجابة لاستحقاقات التفاوض بوصفه عملية تبادلية، وهو ما يقتضي أن يكون التحول تبادليا وذو اتجاهين أيضا. عندها يكون التفاوض قد حقق بعض ما هو مطلوب إلا أنه كان أحادي الاتجاه من خلال الانقلاب في علاقة المنظمة بدول الاحتلال في العملية التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية. كانت الحاجة تظهر بين لحظة وأخرى لإبرام اتفاقيات جديدة لتفسير بعض ما تم إجماله في أوسلو، واتفاقيات أخرى لتنفيذ ما تم التوصل إليه، ومن ثم تعاد الكرة للتفاوض مجددا حول بعض القضايا التي تم الاتفاق عليها مسبقا وهكذا دواليك. فيما يأتي تسليط للأضواء على أبرز الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

_ مجريات المفاوضات بأوسلو :

لقد فتحت مسيرة السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد 1991 قناة اتصال سرية في أوسلو عاصمة النرويج، التي تم التوصل من خلالها إلى توقيع اتفاقية أوسلو في الثالث عشر من سبتمبر 1993، ومن الأسباب التي دفعت القيادة الفلسطينية إلى إجراء هذه المفاوضات السرية مع الحكومة الإسرائيلية خاصة وأن هذه المفاوضات كانت تجري بالتوازي مع مفاوضات واشطن، ودون علم الوفد الفلسطيني الرسمي هناك[1] ، أنه لم يعد يمكنهم الاعتماد على الولايات المتحدة التي يهمها سوى سير المفاوضات دون الوصول النتائج، زيادة على ذلك فإن الموقف (الإسرائيلي) أصبح أكثر ليونة بعد خروج الليكود من السلطة، كذلك تراجع التأييد لها لصالح حركتي حماس والجهاد الإسلامي .

[1] نخبة من المتخصصين، فلسطين والقضية الفلسطينية،القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق، 2005، ص526.

أما أسباب التحول من الجانب (الإسرائيلي) اقتناع بيريس بأنه لا يمكن تجاوز عرفات، ولابد من الوصول إلى اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهو الوحيد الذي يمكن التفاوض معه والوصول إلى حل جزئي، كما أنهم كانوا يخشون من الحركات الإسلامية الصاعدة داخل الأراضي المحتلة، والتي يمكنها أن تتجاوز منظمة التحرير، ويوقفون المفاوضات[1]. وهكذا بدأت الاتصالات السرية نهاية عام 1992 بشكل غير رسمي والتي انتهت بالتوقيع على أحرفه الأولى في النرويج 20 أوت 1993 .

بدأت أحداثها عبر تيري ردلارسن باحث ومتخصص في شؤون القضايا الفلسطينية وهو مدير مركز فافو للأبحاث، ويوسي بلين أحد المقربين من وزير خارجية (إسرائيل) شمعون بيريس، وقد اقترح لارسن أن تحتضن بلاده هذه المفاوضات السرية ، وتكليف يائير هير شفيلد وهو باحث وأستاذ التاريخ بجامعة حيفا، بأن يقوم بدلا منه بالاتصال بأحمد قريع القيادي في حركة فتح، لأن القانون (الإسرائيلي) يمنع أية مسؤول من الاتصال بالفلسطينيين، وتم لقاؤهما لأول مرة في لندن[2]، قال قريع في أول لقاء له مع هير شفيلد في أوسلو " إذا شرعنا بالمناقشات فلا أعتقد أنه من المفيد أن تقتل التاريخ بحثا، إذا لا أحد يستطيع إقناعي بأن فلسطين لا تعود إلي، ولا أحد يستطيع إقناعك بأنها لا تعود إليك، إذا فلنبدأ بما هو قائم فعلا من الصعوبات"[3].

بدأ اللقاء الأول يوم 20 جانفي 1993 وانتهى في 22 جانفي1993، واختار النرويجيين مدينة ساريسبورغ لتكون بداية للقاء الفلسطيني (الإسرائيلي)، قد حضر عن الجانب (الإسرائيلي) يائير هرشفيلد ورون بونديك وهو أيضا أستاذ مادة التاريخ بجامعة حيفا، ومن الجانب الفلسطيني أحمد قريع وحسن عصفور وماهر الكرد أحدا الكوادر في حركة فتح[4].

---

[1] بشارة خضر : أوربا وفلسطين من الحروب الصليبية حت اليوم، ترجمة منصور القاضي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2003، ص322.

[2] محسن محمد صالح : المرجع السابق، ص 471-472.

[3] مارك هالتر و إريك لوران: مجانين السلام ، دار الطليعة ، بيروت، ط1، 1994 ، ص 43 .

[4] محمود عباس، طريق أوسلو، شركة المطبوعات ، بيروت، 1994، ص ص152 – 153 .

تمحورت المواقف (الإسرائيلية) حول التدرج في نقل السلطات داخل الأراضي المحتلة كالصحة والتربية والشؤون الاجتماعية، السياحة، الضرائب، وإنشاء إدارة للكهرباء، وأخرى لميناء غزة، والانسحاب من غزة، و تركزها على التعاون الاقتصادي[1].

تركزت الجولة الثانية في 11 فيفري 1993 على المواضيع الأساسية في إعلان المبادئ مثل المرجعية والمجلس والانتخابات والقدس والولاية الجغرافية، والانسحاب من غزة والتنمية الاقتصادية، وقد فتحت هذه الجولة لوضع مسودة لهذه المفاوضات[2]. كما أنه تم الاتفاق في الجولة الرابعة في 30 أفريل 1993 على أن يلازم الانسحاب من غزة بانسحاب آخر في الضفة الغربية، وقد تعززت فكرة غزة بأريحا طبقا لمطالب منظمة التحرير.

كما أن يوئيل زينغر طرح قرابة 100 سؤال على الوفد الفلسطيني، ومن خلال إجاباتهم وضع مسودة لمشروع إعلان المبادئ، التي تطرقت إلى مسار تدريجي ينص على إقامة حكم ذاتي في غزة وأريحا، ثم إبرام اتفاقية تسوية مرحلية تنتهي بتطبيق الحكم الذاتي في الضفة، وفي الختام إجراء مفاوضات حول التسوية الدائمة للصراع الفلسطيني (الإسرائيلي)، إلا أن الوفد الفلسطيني بعد دراسته للمسودة المقدمة من طرف الوفد (الإسرائيلي)، قدم مجموعة من النقاط التوضيحية والمتمثلة في[3]:

_ لا بد من ذكر تنفيذ القرارين 242 و 338 .

_ لا بد من تحديد واضح لمواضيع المرحلة الانتقالية.

_ مشاركة أهل القدس في الانتخابات ولا يصوتون فقط.

_ اتفاق غزة أريحا جزء من اعلان المبادئ وليس اتفاقا منفصلا.

---

[1] **مارك هالتر** و إريك لوران :المرجع نفسه، ص 89 .

[2] محمود عباس ، المرجع السابق ، ص 196 .

[3] أوري سافير ، المسيرة حكاية أوسلو من الألف إلى الياء ، ترجمة بدر عقلي: دار الجليل؛ عمان ، 1998، ص 48 .

_ يسلم القطاع ومنطقة أريحا للمنظمة بعد الاعتراف المتبادل[1].

بعد المفاوضات السرية ومصادقة الوفد الفلسطيني في أوسلو على الاتفاق ارتفعت أسهم ياسر عرفات عند الإدارة الأمريكية، حيث أعلنت هذه الأخيرة الاستنفار في مكاتب الخارجية والبيت الأبيض، وسفاراتها في المنطقة العربية وركزت حركتها في اتجاهين: الدفاع عن الاتفاق وحمايته، وحث (إسرائيل) والمنظمة لتسريع الخطى والقفز عن التفاصيل للانتهاء من صياغة وثائق الاعتراف المتبادل[2]. ففي التاسع من سبتمبر 1993 حمل وزير الخارجية النرويجي رسالة خطية من رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات، إلى رئيس الحكومة (الإسرائيلية) إسحاق رابين تضمنت الاعتراف منظمة التحرير بقراري مجلس الأمن 242 – 338، ونبذ المنظمة الإرهاب وأعمال العنف، وتؤكد المنظمة أن المواد في الميثاق الوطني التي لا تنسجم مع الالتزامات الواردة في هذه الرسالة تصبح من الان غير سارية المفعول[3].

فما يهم عرفات من رسائل الاعتراف هو أن تعترف (إسرائيل) بالمنطقة كممثل للشعب الفلسطيني، ويدفع (إسرائيل) إلى الالتزام، بذلك أمام المجتمع الدولي، هذا ما عبرت عنه رسائل الاعتراف بحيث لا يوجد تكافئ من الناحية الشكلية بين الطرفين إذ جاءت رسالة الاعتراف (بإسرائيل) من طرف عرفات أطول من رسالة رابين الى عرفات، وكان هذا الأخير في تطلب إعطاء ضمانات أكثر جدية لإقناع (إسرائيل) بحسن نواياه تجاهها[4] .

---

[1] محمود عباس ، المرجع السابق ، ص 241 .

[2] ممدوح نوفل ، قصة أتفاق أوسلو الرواية الحقيقية طبخة أوسلو ،الأهلية للنشر ؛ بيروت ، 1995، ص 195 .

[3]موسى إبراهيم ، المرجع السابق، ص 72.

[4]مارك هالتر ، المرجع لسابق ، ص 17.

ـ مراحـل اتفاقية أوسلو :

بعد المفاوضات السرية والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل)،عقد الطرفان اتفاقية الحكم الذاتي وتم التوقيع الرسمي عليها في واشنطن 13 سبتمبر 1993 بحديقة البيت الأبيض، وقد حضر التوقيع كل من إسحاق رابين وياسر عرفات والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وقعه من الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن الجانب (الإسرائيلي) وزير الخارجية شمعون بيريس ، ووقع كل من كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي وأندريه كوزيريف وزير خارجية روسيا بصفتهما شاهدين على الاتفاق[1].

انقسمت الاتفاقية إلى ثلاث مراحل هي :

ـ مرحلة غزة أريحا : تنفيذ الحكم الذاتي في غزة وأريحا، وتشمل الصحة، التعليم، الضرائب، الخدمات، السياحة[2] .

ـ مرحلة توسيع الحكم الذاتي في باقي الضفة الغربية: تشمل إعادة أنشار القوات (الإسرائيلية)، بحيث يتم خروجها من المراكز السكانية الفلسطينية ، والنظر في تعديل القوانين وللوائح والأوامر العسكرية السارية[3] .

ـ مرحلة حلة التفاوض حول التسوية النهائية: اتسمت بالعمومية تسنى لكل طرف تفسيره كما يشاء، ولذلك لم يتم الالتزام به وبأوقاته، على الرغم من أن الاتفاق نص على بدء تطبيق الحكم الذاتي في غزة أريحا أولا، بعد الانسحاب (الإسرائيلي) منها في 13 -12- 1993 [4].

---

[1] محسن محمد صالح : المرجع السابق، ص 120 .

[2] محمد خليفة : السلام الفتاك أشد هولا من الحروب ، مركز الحضاري العربي، القاهرة، ط1995،1، ص68.

[3] دلال بحري: عملية السلام في الشرق الأوسط من مؤتمر مدريد 1991 إلى 1998 رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 1999 ، ص 150 – 106 .

[4] محمد خليفة ، المرجع السابق ، ص 69 .

_ محتوى اتفاقية أوسلو :

نصت اتفاقية أوسلو على إقامة سلطة فلسطينية مؤقتة تتمتع بحكم ذاتي وهذا يعزز ثقتهم بأنفسهم أنهم ساروا خطوة نحو الأمام، على الرغم من أن الظروف والأوضاع الدولية لا تساعدهم على ذلك.[1]، وأن الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع سيتمكن من حكم نفسه وفقا لمبادئ الديمقراطية [2]. مع التفاوض حول مسالة القدس واللاجئين والمستوطنات و الترتيبات الأمنية، والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، [3] ، كما أقرت الاتفاقية بضرورة إنشاء جهاز شرطة للفلسطينيين لحفظ الأمن والنظام العام داخل الأراضي المحتلة، ونقل السلطة والصلاحيات التشريعية، حتى تتمكن السلطة الفلسطينية من إعادة بناء نفسها وتنظيم مؤسساتها وترتيب قاعدتها الاقتصادية، [4].

الدعوة إلى التعاون بين الطرفين، وكذلك مصر و الأردن في المجالات الاقتصادية، وعملت من وراء ذلك إقناع الغرب بأنها لا تفاوض الفلسطينيين وحدهم، بل أنها تعمل على الاندماج في المنطقة وإنهاء العزلة المفروضة عليها [5].

_ ردود الأفعال على اتفاقية أوسلو:

كان الاتفاق مفاجئا للجميع، و له ردود أفعال قوية على كل المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، ويتوقع أن يقابل بترحيب أو بتحفظ من البعض أو بمعارضة .

---

[1] أحمد إبراهيم محمود، " اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني قراءة في المضامين والإشكاليات والتطورات المستقبلية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 117 ،1994 ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، ص 871 .

[2] جورج قرم: انفجار المشرق من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006، ترجمة محمد علي مقلد، دار الفرابي، بيروت، 2006 ، ص 505.

[3] جورج قرم : المرجع نفسه ، ص 207 .

[4] أحمد إبراهيم محمود ، المرجع السابق ، ص 87 .

[5] طاهر شاش : المرجع السابق، ص 281- 282.

- **ردود الأفعال العربية :**

أحدث الاتفاق تباينا واختلافا في صفوف الشعب الفلسطيني بين مؤيد ومعارض تمثل فـــي

قول عرفات و الفصيل المؤيد له أن الاتفاقية تمثل أفضل صفقة يمكنهم الحصول عليها في ظل الظروف السائدة، ويتحدون منتقديهم بالسؤال المعروف (ما هو البديل)، وفي ظل انعدام البدائل في تصورهم فاتفاقية أوسلو ستتيح للفلسطينيين موطن قدم في وطنهم، يمكنهم من استئناف الكفاح من أجل تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية.

يصف حزب الشعب فوائد الاتفاق بالحقائق السياسية التي تمثل مقدمة لسفر العودة نحو بناء الوطن الفلسطيني، وبأن الانتخابات التي ستجري للمجلس المؤقت إنما هي خطوة لتقرير المصير لشعبنا، وبناء دولة فلسطينية مستقلة.

وحركة فتح هي الفصيل الأساسي في منظمة التحرير، وقد جاء على لسان أبرز قادتها :

نبيل شعث وهو أحد الأعضاء في مفاوضات واشنطن، قال بأن عرفات قام بمخاطرة كبيرة عندما دعم خيار غزة أريحا أولا، ويواصل أنه عندما تعترف (إسرائيل) بالمنظمة أنها طرف يحتذى التفاوض معه، وأنها ستصبح في المستقبل هي السلطة التي ستقيم مؤسسات الحكم الذاتي داخل الأراضي الفلسطينية، وبذلك يكون الفلسطينيون قد بدؤوا الطريق نحو الدولة الفلسطينية[1].

كما عارضت الاتفاق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على أن الاتفاق يرمي إلى سلخ القضية الفلسطينية عن القضية العربية، و يرمي إلى القضاء على الانتفاضة و الاقتتال الداخلي [2].

---

[1] حسين أبو شنب :الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي(الرأي والرأي الآخر) ، مكتبة مدبولي،القاهرة، 1995، ص230.

[2] حمد ناجي قمحة: " الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من أوسلو إلى واشنطن"، مجلة السياسة الدولية، العدد 1993،144 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،ص 137 .

عارضت الجبهة الديمقراطية هي الأخرى الاتفاق ووصفته بأنه خدعة تمت بين عرفات والحكومة(الإسرائيلية) [1].

ترى حركة حماس أن الاتفاق لا يلزم الشعب الفلسطيني، وأن التوقيع عليه أفقد المنظمة تمثيلها للشعب، وأن الاتفاق مؤامرة تهدف إلى وقف القضية وتأمين الحماية للعدو، وأن قيادة عرفات لا تمثل إلا نفسها، وترى أنه بموجب هذا الاتفاق تم التنازل على 80 %من الأراضي الفلسطينية.

كان رد فعل الموقف السوري أنها عارضت لجوء منظمة التحرير إلى حل فردي مع (إسرائيل) ، دون وجود أي تنسيق مع الأطراف المعنية الأخرى، إلا أنها تراجعت عن موقفها نتيجة للضغوطات التي مورست عليها من قبل الولايات المتحدة ، وقد بنت سوريا موقفها هذا على:

_ تأييد كل ما يراه الشعب الفلسطيني يحقق أماله وأهدافه.

_ اعتبار أي انجاز تفاوضي في أي مسار يساهم في المسارات الأخرى .

_ التمسك بالحل الشامل على أساس الانسحاب (الإسرائيلي) الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة[2].

عبر الرئيس حافظ الأسد في أحد تصريحاته لإحدى الشبكات التلفزيونية الأمريكية، حول اتفاق غزة أريحا " بأنه ليس هذا هو الخيار الأفضل بالنسبة لهم، وليس هو الطريق الأفضل لتحقيق السلام، ورغم ذلك يقول بأنهم قرروا ألا يعرقلوا الاتفاق الذي توصلوا إليه، أي أن لا نعطل ما فعلوه، وقلنا أن هذا من مسؤولية الشعب الفلسطيني ومؤسساته، ولكن لا أحد يتوقع منا أن نرفع رايات الفرح باتفاق سري عقد خلف ظهورنا " [3].

---

[1]حسين أبو شنب ، المرجع السابق ، ص 228–229 .

[2] أحمد ناجي قمحة : المرجع السابق، ص138.

[3]جورج خوري الطوق: الاتفاقيات العربية الإسرائيلية:اتفاق غزة أريحا وماذا بعد، ؛ دار نوبليس ، بيروت ، 2008، ، ص 284 .

اعتبرت لبنان الاتفاق خروجا على التنسيق العربي، وأن معالمه غير واضحة، وبالتالي فهو لا يوحي بالثقة، وأوضحت أن الاتفاق لم يعرض على اجتماع وزراء خارجية دول الطوق، الذي انعقد خصيصا للتنسيق في المفاوضات، وينبغي أن يكون واضحا أن التنسيق يعني إطلاع كافة الأطراف على كافة القرارات وليس بعد اتخاذ القرار.

تفاجئ الجانب الأردني بالاتفاق ولم يتوقعوا أن تقدم منظمة التحرير على عمل كهذا، بدون استشارة المسئولين الأردنيين أو مشاركتهم في صياغته، خصوصا وأن الأردن ظل يمثل غطاء لإشراك المنظمة في أية مفاوضات، ورأى في الاتفاق عملا انفراديا تمكن فيه الصهاينة من الإيقاع بالفلسطينيين، وحملوهم أعباء صفقة خاسرة ولكن بأثمان باهظة، إلا أن الولايات المتحدة ضغطت على الأردن ودفعته إلى التراجع عن نبرته الحادة، كما أدركوا أن نجاح تطبيق تلك الاتفاقية يمكن أن يكون في خدمة مصالح الأردن. وفي هذا يقول الملك حسين:" لقد عملنا ما في وسعنا لدفع البعد الفلسطيني قدما، وفجأة رأينا إخواننا الفلسطينيون يتجهون وهم المعنيون بالقضية ويحققون تقدما كبيرا ... في هذه الحالة سنفعل كل ما في استطاعتنا لتأمين مصالحنا وهذا بالضبط ما نقوم به"[1].

موقف السودان جاء يؤيد خيارات الشعب الفلسطيني لبناء دولته، بل ويبارك الخيار الذي يجمع الشعب الفلسطيني على أرضه، معربا عن أمله في ألا تخلق هذه التسوية مواجهة فلسطينية فلسطينية.

معارضة العراق كانت مبدئية لموقفه القومي والعداء للولايات المتحدة، وهي ليست مستعدة لمعارضة الاتفاق بقوة لأنه سيزيد من الضغط الأمريكي عليها[2].

قال العقيد معمر القذافي الاتفاق في أحد تصريحاته ،" أن اللوم يقع على العرب الذين استسلموا بدون مقاومة وبدون مبرر فلا ألوم أمريكا ولا الغرب أو (إسرائيل).

---

[1] محمد شلبي : الأردن وعملية تسوية الصراع الإسرائيلي 1979 – 1994 ، دار الكنوز، عمان ، 2008، ص 311 .

[2] الهيئة العامة للاستعلامات : أبعاد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من 17– 25 سبتمبر،القاهرة، 1993 ، ص ص 98–99.

اعتبرت القاهرة أن الاتفاق بداية طيبة يجب أن نؤيدها، كما يجب أن تساندها كل القوى للوصول إلى حل سامي ونهائي للقضية الفلسطينية، ويقول مصطفى خليل رئيس الوزراء الأسبق في أحد تصريحاته لراديو لندن في 20 – 09 – 1993: " أن الفلسطينيون هم أصحاب القضية والمسئولين عن حلها، وأنه لا يجب التدخل في الشؤون الداخلية للشعب الفلسطيني، بل على العكس لا بد من تأييدهم، ولا بد من إتاحة الفرصة الملائمة لنجاحهم والتعاون معهم حتى النهاية.

- **ردود الفعل الدولية :**

صرح وزير الخارجية الألماني كلاوس كينكل في 19 – 09 – 1993 "بأن المجموعة الأوربية ستقدم معونة مباشرة إلى الفلسطينيين، كما أنها تقوم حاليا بدراسة سبل تحديد أفضل المجالات التي ستنفق فيها هذه الأموال، وأضاف أن الاعتراف المتبادل بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير من شأنه أن يغير أيضا العلاقات بين المجموعة الأوربية والمنظمة، وأنه تم توجيه دعوة من قبل الدول الأوربية لعرفات لزيارة بروكسل وعدد من الدول الأوربية بما فيها ألمانيا"[1].

الجانب الروسي ذكر ميخائيل ديمولين نائب رئيس إدارة الإعلام في وزارة الخارجية الروسية في 18 – 09 –1993 " أن العملية التفاوضية في الشرق الأوسط تمر حاليا بمرحلة تاريخية حساسة، فإما أن تحظى الاتفاقية الفلسطينية (الإسرائيلية) بتأييد وان يتم تحقيق تقدم، ويقول بأنهم عازمون على عدم إضاعة أية فرصة من شأنها المساعدة في تنفيذ اتفاق السلام الفلسطيني (الإسرائيلي).

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ترحيبها وتأييدها لهذا الاتفاق، وحث الطرفين على سرعة التوقيع عليه، تمهيدا للبدء في تنفيذ بنوده، وأعلنت أنها ستقف بكل قوة وراء هذا الاتفاق، الذي تعتبر البداية الفعلية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، كما عملت على طمأنت الدول العربية

[1] أحمد ناجي قمحة ، المرجع السابق ، ص 130 .

التي أعلنت تخوفها من الاتفاق على أساس أنه لن يؤثر على مسار المفاوضات لباقي الأطراف[1].

وفقا للتقاليد والأعراف الديمقراطية في (إسرائيل) اجتمع رابين قبل الإعلان عن الاتفاق مع أقطاب المعارضة، وأطلعهم على نص الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنها رفضته جملة وتفصيلا، وبدأت في تنظيم صفوفها لإسقاط حكومة رابين واعتمدت في رفضها على جملة من العوامل، وحاولت أن تستغلها لإقناع أكبر عدد ممكن من (الإسرائيليين) أهمها[2]:

_أن الاتفاق هو ضربة لمرتكزات الأيدولوجية الصهيونية، القائمة على أن كل فلسطين هي أرض الميعاد التي وعد الله اليهود بها، وأن الإقرار بوجود شعب فلسطيني وممثل شرعي له وهو منظمة التحرير سيؤدي في النهاية أن له الحق في تقرير مصيره.

_الإقرار بقرار 242 يعني أن الضفة والقطاع وشرق الأردن هي أراضي محتلة وهو ما يعني ضرورة إنهاء الاحتلال (الإسرائيلي) لها.

_ الدولة الفلسطينية تعني التخلي عن أرض الميعاد للغير[3].

صرح بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة في حديث أجرته معه شبكة التلفزيون الأمريكية CNN في 18 – 09 – 1993: " بأن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات طلب مساعدة الأمم المتحدة في أعقاب الاتفاق الفلسطيني (الإسرائيلي)، وأضاف :

_ أن الاتفاق ينص على وجود دولي وعلى مساعدة الأمم المتحدة.

---

[1] الهيئة العامة للاستعلامات ، المرجع السابق ، ص 100 .

[2] Charles Enderli , LeReve Brisé Histoir de L'echec Du Processus De Paix Procheoiernt 1995-2000,Paris,Fayard,2002,P29

[3] ممدوح نوفل : المرجع السابق، ص 171 .

_ أنه باكتمال الاتفاق الفلسطيني (الإسرائيلي) فإنه يمثل نجاحا للأمم المتحدة، ولمبدأ الحوار ومفهوم السلام.

_ أن الاتفاق ليس مهما فقط بالنسبة للفلسطينيين و(الإسرائيليين) والعالم العربي، وإنما لمناطق مواجهة أخرى في العالم كله.

_ أن هذا الاتفاق أصبح يمثل نموذجا يجب أن يحتذى به في صراعات أخرى ومناطق أخرى من العالم[1].

[1] الهيئة العامة للاستعلامات ، المرجع السابق، ص104.

ثالثا : معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (اتفاقية وادي عربة 1994) :

على الرغم من أن الأردن كان بحاجة إلى الغطاء الفلسطيني ليمهد له طريق المفاوضات إلا أن إتفاق أوسلوا المفاجئ أثار مخاوف الأردنيين من احتواء إسرائيل لمنظمة التحرير وحل القضية الفلسطينية على حساب الأردن. من هنا سارع الأردن إلى عقد معاهدة السلام مع الإسرائليين لضمان مكانته وحصته .

1 _ أسباب إبرام معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية :

تعد المشكلة الأمنية من أهم القضايا التي دفعت الأردن لتوقيع المعاهدة حيث أن الأردن كان هو الأضعف عسكريا ضمن المحيط الذي يقع فيه، إضافة إلى التهديد الإسرائيلي المستمر له من خلال طرح فكرة الوطن البديل خاصة ان الأردن يمتلك أطول حدود مع إسرائيل، وبذلك شعر الأردن أن كيانه السياسي مهدد ومستهدف ، خاصة بعد توقيع اتفاقيتي أوسلو والقاهرة والذي لم يتم التوصل خلالها لحل نهائي للقضية الفلسطينية.

لذلك وقع الأردن اتفاقية السلام في محاولة منه لضمان أمنه الذاتي . وقد عبر الملك حسين عن ذلك بقوله " فلنكن واقعيين نحن لسنا في وضع نتمتع فيه بحماية دولية عظمى ولا مجموعة من الدول ولا حلف ولا أي تنظيم دولي [1].

وتأثر الأردن خاصة بالنظام الدولي الجديد بالتغيير الكبير الذي أصابه وخروج الإتحاد السوفيتي من النظام الثنائي القطبية، وتحويل كل ما سبق من صراعـات إلى علاقات تعاونيــة[2]. نتيجة لكل ما جاء فإن الأطراف العربية ومنها الأردن، قد وجدت نفسها أمام معدلات غير متكافئة وغير متوازنة، وبالتالي لا بد أن تكون السياسة العربية أكثر واقعية بما يتلائم مع المعطيات المطروحة في ظل التغيرات الدولية الجديدة، ولابد من القول ان الجمهورية العربية السورية بما لها من وزن إقليمي خاصة بسبب قربها الجغرافي من الأردن ، كانت تمثل عائقا امام إقامة معاهدة

---

[1] زئيف شيف : المكسب الإستراتيجي لإسرائيل والأردن، معاهدة السلام الأردني _ الإسرائيلية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ، العدد 20 ، 1994، بيروت، ص ص 113-114 .

[2] العبادي، إبراهيم عيسى مفلح : التسوية السلمية الأردنية – الإسرائيلية (1994_ 2001)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، الجامعة الأردنية،المعهد الديبلوماسي الأردني، 2003، ص7.

السلام بين الأردن وإسرائيل، ولكن بعد نهجها سياسة أكثر تقبلا للولايات المتحدة ومشاركتها في التحالف الدولي ضد العراق، وكذلك مشاركتها في مؤتمر مدريد عام 1991، وما تبع ذلك من مفاوضات على المسار السوري الإسرائيلي، إضافة إلى ربط الولايات المتحدة الأمريكية بين حصان العقبة وبين موضوع توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل، فقد مثل ضغطا سياسيا على الجانب الأردني، وذلك من التقليل من دوره السياسي في المنطقة، إلى جانب ما نتج عن مباحثات أوسلو، وإنفراد منظمة التحرير بهذه المباحثات دون تنسيق عربي أو أردني مسبقا[1].

كما عبر الأردن عن موقفه من أزمة الخليج الناجمة عن اجتياح القوات العراقية لدولة الكويت، وقد تركز الموقف الأردني في بندين رئيسيين هما : رفض مبدأ احتلال العراق للكويت، رفض مبدأ إحضار القوات الأجنبية إلى المنطقة العربية وان يكون حل الأزمة عربيا.

وجه الملك الحسين رسالة إلى الشعب الأمريكي عام 1990م، يوضح فيها الموقف الأردني قائلا(إن الأردن يؤمن بمبدأ عدم جواز احتلال الأرض بالحرب، ويواصل إعترافه بدولة وحكومة الكويت، كما يعترف بحق المملكة العربية السعودية، بطلب العون من الدول الصديقة، وكذلك بحق الإدارة الأمريكية في الإستجابة لذلك الطلب)، رغم أن الموقف الأردني هو موقف الطرف الداعي لإحلال السلام في المنطقة، إلا أن الإعلان الغربي نظم حملة تهدف إلى تشويه موقف الأردن والإدعاء بأنه إنما يقصد من ذلك الدفاع عن العراق، ودعت هذه الحملة الإدارية الأمريكية إلى استبدال عقوبات مجلس الأمن بعمل عسكري[2] .

شكلت أزمة الخليج الثانية عنصرا هاما في دفع الأردن لتوقيع معاهدة سلام لحل الصراع العربي الإسرائيلي سلميا إلى جانب ما وصلت إليه العلاقات العربية إلى حالة من التردي حيث

---

[1] خالد الحباشنة: العلاقات الأردنية الإسرائيلية الجذور والآفاق،بيسان للتوزيع والنشر، بيروت، 1999، ص 59.

[2] سائد درويش: الموقف العربي من أزمة حرب الخليج، دانة للعلاقات العامة والنشر والترجمة ،عمان ، 1992،ص 105.

أصبحت التناقضات العربية . العربية تطغى على اية تناقضات أخرى بما فيها تلك الناجمة على تناقضات الصراع العربي الإسرائيلي[1].

2_ اللاجؤون الفلسطينيون في اتفاقية وادي عربة:

تفاجأت القيادة الفلسطينية توقيع الإتفاق الأردني الإسرائيلي دون أحاطتها بالتفاصيل هذا الإتفاق، حيث أنها كانت تتوقع من الملك حسين أن يوقع اتفاق إعلان مبادئ انتقالي، أو ينظر في حدوث تقدم في المسارات العربية الأخرى ، حيث إن بنود المعاهدة قد عالج قضايا تتعلق بحقوق فلسطين بشكل ثنائي بين الأردن وإسرائيل وتجاهلت دور منظمة التحرير الفلسطينية في قضايا المتعلقة كحقوق الفلسطينيين في المياه وفي عودة اللاجئين إلى ديارهم .

جاء في المادة الثامنة من اتفاقية وادي عربة على أن مشكلة اللاجئين والنازحين هي مشكلة إنسانية ومصدر للمعاناة الإنسانية، وأن الطرفان سيسعيان إلى تحقيق المزيد من التخفيف من حدة المشاكل على الصعيد الثنائي، وعلى تسويتها بشكل كامل في المحافل والمنابر الدولية وبمقتضى أحكام القانون الدولي، ومن خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة، وذلك ضمن إطار اللجنة الرباعية المشتركة مع مصر والفلسطينيين والمجموعة متعددة الأطراف الخاصة باللاجئين[2]، وقد جاء في السياق ما يلي[3]:

_ أن النص الموجود والمصطلحات المستعملة تستند بشكل واضح إلى قرار 242، الذي اعتبر المشكلة ذات أبعاد إنسانية متجاهلا مسبباتها السياسية (تاريخيا).

_ أن إسرائيل هي مجرد طرف في حل هذه المشكلة الإنسانية، وبالتالي تم تبرئة ساحته من التسبب فيها عبر عدوانه على الشعب الفلسطيني، أو تحمله لتبعات حلها.

---

(1) محمد السيد، سعيد: " نحو نظام عربي جديد بعد أزمة الخليج"، مجلة السياسة الدولية ،1992 ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ،ص8.

(2) أحمد ناجي قمحة: مرجع سابق ، ص 160.

(3) محمد صقر وأخرون :المعاهدة الأردنية الإسرائيلية دراسة وتحليل، ، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، 2000، ص ص 73-74.

_ أجلت المعاهدة أي حسم للكيفية التي سيتم بها معالجة موضوع اللاجئين والنازحين.

_ نصت المادة الثامنة البند (ب) الفقرة (3)، نصا صريحا يدعو بشكل واضح إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن حيث ورد النص "من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها، بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطينهم"[1].

اتفق الجانبين، الأردني والإسرائيلي على بحث موضوع 85 ألف شخص منتهية تصاريحهم أي أن قضية هؤلاء ستطرح في المباحثات الثنائية بين الجانبين وليس على مستوى اللجنة الرباعية، أو في إطار عمل المجموعة متعددة الأطراف حول اللاجئين، وقد جاء اتفاق طابا الفلسطيني– الإسرائيلي الموقع في 1995/09/28، ليقول بتشكيل لجنة فلسطينية – إسرائيلية مشتركة لمعالجة موضوع فاقدي الهويات، ويقول الطرف الفلسطيني أن نص طابا هذا ينطبق على أل 85 ألفا المذكورين وسواهم من فاقدي الهويات الموجودين في دول أخرى غير الأردن، بينما يرفض الجانب الإسرائيلي هذا التفسير للاتفاق، ويرى أن ذلك يتعلق بفاقدي الهوية الباقين في الضفة والقطاع، وليس مشكلات فاقدي حق الإقامة، وبناء على هذا الاختلاف في التفسير فإن اللجنة الثنائية المذكورة لم تلتئم، ويبدو أن إسرائيل ستستمر في الإصرار على موقفها، ولإبقاء هذه القضية ثنائية مع الأردن، وليس مع الجانب الفلسطين.

صدر بعد توقيع اتفاقية وادي عربة مجموعة من القرارات بشأن الموقف الأردني اتجاه اللاجئين الفلسطينيين، وصدرت عن مدير دائرة الشؤون الفلسطينية في الأردن عاصم غوشة وجاءت كالآتي[2]:

_ الأردن سيخير اللاجئين والنازحين الفلسطينيين بين العودة والبقاء في الأردن.

---

[1] عثمان عثمان: مرجع سابق، ص167.

[2] وليد سالم : حق العودة البدائل الفلسطينية ، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، القدس، 1997،ص 69.

_ الأردن سيسعى لعودة متدرجة لمن يختارون العودة وليس العودة الجماعية للنازحين واللاجئين المقيمين لديه وذلك لان العودة الجماعية إن حصلت ستحدث اختلالات في الوضع الديموغرافي.

_ العودة المتدرجة ستكون حسب وجهة النظر الأردنية على النحو التالي:

أ- عودة المغتربين المقيمين في الأردن أولا.

ب- ثم عودة المبعدين.

ج-يلي عودة الأسر المشمولة بجمع الشمل.

_ من يعودون ستسحب منهم جوازات السفر الأردنية، وستبقى هذه الجوازات مع من يبقى بالأردن

_ يشمل مشروع تطبيق السلام التابع لوكالة الغوث على مشاريع اللاجئين والنازحين في الأردن، وعدم اقتصار هذا المشروع على قطاع غزة.

على ضوء ما سبق اختلف الجانبين الأردني والفلسطيني، حول بند المعاهدة الأردنية الإسرائيلية الذي يشير لمشاركة أردنية – إسرائيلية بشأن توطين اللاجئين وكذلك النقطة الواردة في نفس البند والتي تشير لمحادثات بين الطرفين الأردني- والإسرائيلي بشأن اللاجئين، دون اعتبار للجانب الفلسطيني، وقد حدث أيضا خلاف بعد المعاهدة على عدد اللاجئين والنازحين في الأردن، وكان الأردن أيضا ضد منح الجنسية الفلسطينية للفلسطينيين الذين يختارون البقاء في الأردن وهذه نقطة خلاف جدية ظهرت بعد وادي عربة، حيث طرح الجانب الفلسطيني في المحادثات متعددة الأطراف، أنه بعد تخيير اللاجئين بين العودة وبين البقاء خارج فلسطين، فإنه يحق لمنظمة التحرير الفلسطينية منح الجنسية الفلسطينية لمن يقررون البقاء في الخارج[1].

[1]وليد سالم: المرجع السابق،ص70.

رابعا : أثار اتفاقية السلام على العلاقات الأردنية الفلسطينية :

أن القيادة الفلسطينية قد تذمرت من المعاهدة ووجدت فيها تطوير للكيان الفلسطيني مستقبلا متمثل في الآثار التالية :

_ يعتبر تبنيا للصيغة الإسرائيلية في التعامل مع الموضوع الفلسطيني .

_ أن مشكلة النازحين واللاجئين سببها النزاع في الشرق الأوسط لا يمكن تسويتها على الصعيد الثنائي بل لا بد من تسويتها في المحافل والمنابر الدولية .

_ التوقيع على المعاهدة يبين ان الأردن قرر أخذ خطوات منفردة باتجاه السلام مع الإسرائليين

دون أن يقيم وزنا للجانب الفلسطيني الذي سبق وان تجاهله في السابق، بل إن الأردن لم يوجه دعوة للفلسطينيين لحضور احتفالات التوقيع التي جرت فوق الأراضي الأردنية وبمشاركة وفود عربية وأجنبية عديدة[1].

رغم الأجواء التي سادت العلاقات الأردنية _ الفلسطينية، إلا أن الفلسطينيين لم ينتقدوا الموقف الأردني، رغم انزعاجهم وتحفظهم بعض الشيء في بداية الأمر، ذلك أن رد فعل الجانب الفلسطيني كان متشابها مع رد فعل الأردني سابقا، حيث رحب بالاتفاق وبارك جهود الملك حسين في مسيرة السلام، رغم انزعاجهم وانتقادهم لتجاهل دعوتهم لحضور الاحتفالات الضخمة التي جرت في وادي عربة.

قد تظهر خطورة هذه المسالة من ناحيتين في التأثر على علاقات الأردني الفلسطينية :

_ إصرار الأردن على التفاوض عن موضوع النازحين واللاجئين على أرضه باعتبارهم مواطنين أردنيين سواء في مسألة العودة او التعويضات

---

[1] ياسر نايف قطيشات: العلاقات السياسية الأردنية _العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي 1952–2003، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص345.

_ بعد قيام دولة فلسطينية مستقلة أو فشل المفاوضات قد يشكل هؤلاء النازحين واللاجئين أداة ضغط سياسي على الدولة الأردنية.

يبدو ما أثار الخلافات من بين الأردن والفلسطينيين حيال الاتفاقية، هو موضوع القدس، إذ أن مبادئ إعلان واشنطن الذي وقعه الأردن وإسرائيل والولايات المتحدة في عام 1994م أدى إلى رد فعل سلبي من جانب السلطة الفلسطينية بشأن المادة الثالثة منه والتي نصت على احترام إسرائيل للدور الخاص للأردن في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وأن يكون الأردن دورا رئيسيا في هذا الصدد في المفاوضات النهائية لاعتبار الدور التاريخي للهاشميين إزاء المقدسات والقدس إجمالا[1].

[1] أحمد نوفل وذياب مخادمة : مرجع سابق، ص ص 53-54.

خاتمـــــــــة

أرغم الفلسطينيين على الفرار من أراضيهم التي احتلتها الصهاينة نتيجة حرب 1948. والاستيلاء بالقوة على 351 مدينة وقرية فلسطينية وطرد سكانها ومحو آثارها الثقافية والعمرانية ، مستغلة بذلك الصمت الدولي والعربي والظروف السياسية وظروف الحرب، فلجئوا إلى العديد من المناطق فكان للأردن النصيب الأكبر من اللاجئين ، يعود بأن علاقة الشعبين الأردني والفلسطيني مبنية على رابطة مشتركة ومتميزة، وعلى أن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يعتبرون كحائزين على الجنسية الأردنية .

حصلت موجة أخرى من النزوح للأردن نتيجة حرب 1967م ، مما زاد من معاناة اللاجئين الفلسطينيين ، كما عملت سياسة النظام الأردني على منحهم حقوق المواطنة، خلافا عن سياسة السلطات اللبنانية التي أصدرت إجراءات مجحفة بحق الفلسطينيين خوفا من توطينهم.

يعتبر انتقال منظمة التحرير الفلسطينية من مصر إلى الأردن فقطة تحول في مسار العلاقات الفلسطينية الأردنية، من خلالها تم تنظيم الوجود الفلسطيني في الأردن سياسيا وعسكريا، وتعتبروها الملاذ الأمن لرد الاعتبار بعد هزيمة 1967 لانطلاق الهجمات الفدائية المدعمة بالجيش الأردني، أفرزت معركة الكرامة الواقعة (قرية الكرامة)، التي حققت فيها حركة فتح نتائج لم تكن تحلم بها.

كما أعطلت للمقاومة الدعم الواسع، من التعاطف الشعبي وتزايد الفدائيين و التبرعات المالية، واستقرار فصائل المقاومة ، إلا أن هذه الفصائل أصبحت عبئا عن الحكومة الأردنية بدأت تتحدى السلطات الأردنية علنا، مما أدي إلى تأزم الموقف نتج عنه صراع مرير في أيلول 1970 التي سميت بحرب أيلول الأسود، نتج عنها خروج المقاومة من الأردن إلى لبنان .

ما قامت به (إسرائيل) من إبرام اتفاقيات سلام ومؤامرات ماهو إلا قناع تخبأ وراءه نواياها وأهدافها الحقيقة لتكريس الاحتلال في فلسطين، من تنازل منظمة التحرير عن الكفاح المسلح، وان فكرة الحكم الذاتي ليس وليدة اتفاقية واسلوا 1991 وذلك من اقتراحات رئيس الوزراء (الإسرائيلي) وما هي إلا طبعة جديدة لاتفاقية كامب ديفد 1978، الاختلاف بينهما إلا في الزمان والمكان والأشخاص،

نجحت (إسرائيل) في تشتيت منظمة التحرير الفلسطينية رغم كل الجهود على المستوى السياسي والعسكري، وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية والإنفراد بالشعب الفلسطيني وتعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني، وعدم استعادة حقوق اللاجئين وتركت مصيرهم في دول الشتات .

الملاحـــق

الملحق رقم 01

خريطة تقسيم فلسطين لعام 1947.

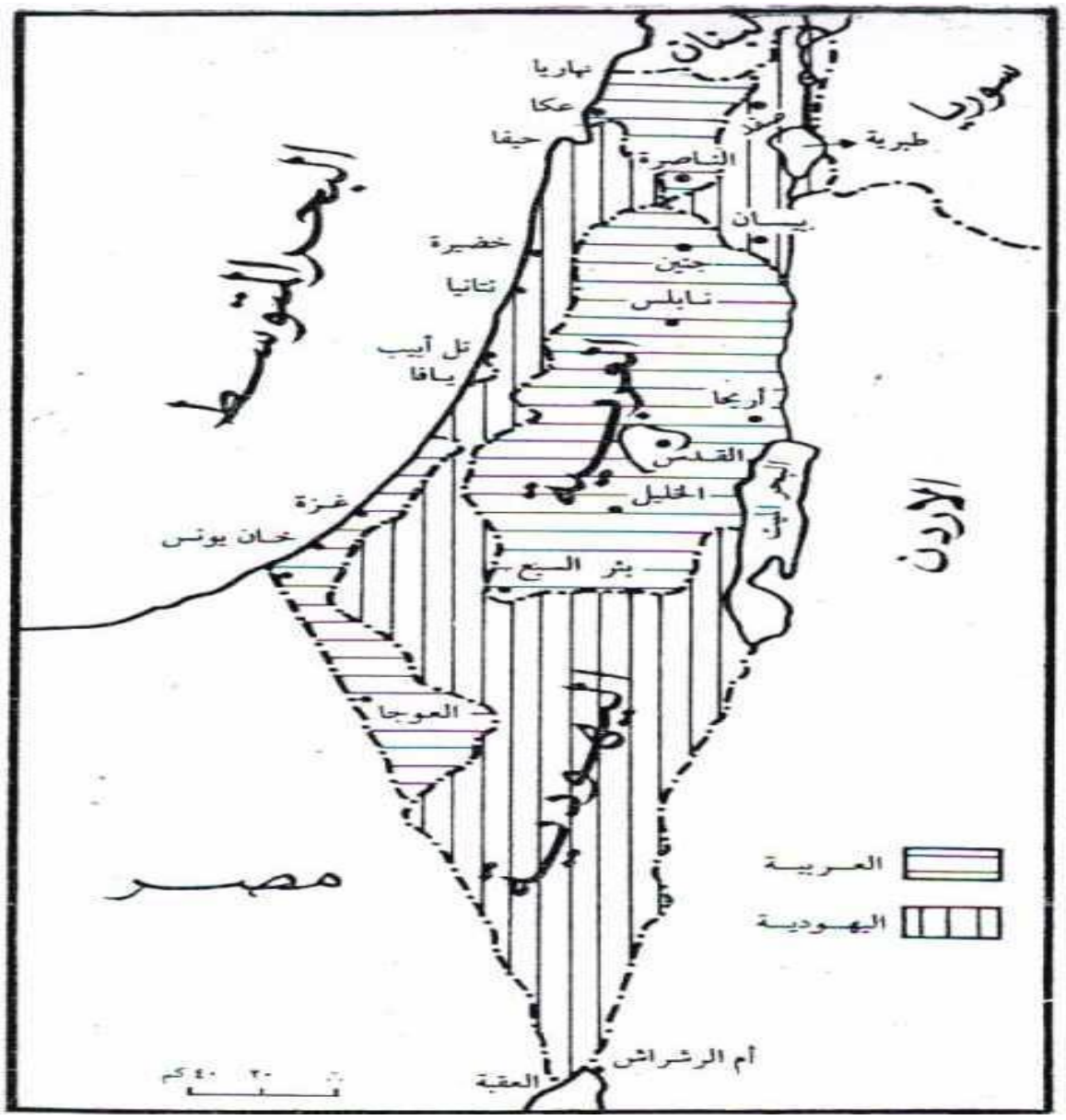

المصدر : محسن صبحي : الرجع السابق ،ص27 .

الملحق رقم : 02

نص قرار مجلس الأمن رقم 181

المصدر : محسن محمد صالح ، المرجع السابق ، ص 61 .

الملحق رقم (3)

الميثاق القومي الفلسطيني

مواد الميثاق

مادة1: فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير.

مادة2: فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، وحدة إقليمية لا تتجزأ.

مادة3: الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وهو جزأ لا يتجزأ من الأمة العربية يشترك معها في آمالها وآلامها، وفي كفاحها من أجل الحرية والسيادة والتقدم.

مادة4: شعب فلسطين يقرر مصيره، بعد أن يتم تحرير وطنه، وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره.

مادة5: الشخصية الفلسطينية صفة أصلية لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء الى الأبناء.

مادة6: الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى عام 1948، سواءا أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

مادة7: اليهود الذين هم من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين إذا كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين.

مادة8: ان تنشئة الجيل الفلسطيني تنشئة عربية قومية واجب قومي رئيسي ويجب اتخاذ جميع وسائل التوعية والتثقيف لتعريفه بوطنه تعريفا روحيا عميقا يشده على الدوام الى وطنه شدا وثيقا راسخا.

مادة9: المذاهب العقائدية سياسية كانت أو اجتماعية، أو اقتصادية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم، والفلسطينيون جميعا جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية والمادية.

مادة10: يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير، وبعد أن يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحماية العامة ما شاء من النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

مادة11: الشعب الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكن يؤدي دوره في تحقيقها، يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن يسعى للتوعية بوجودها وأن يناهض أي من المشروعات التي من شأنها اذابتها أو اضعافها.

مادة12: الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي لتحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي للوحدة العربية والعمل لهما يسير جنبا الى جنب.

مادة13: أن مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية ومن هذا المنطلق تسعى الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين.

مادة14: أن تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية بأسرها حكومات وشعوبا وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني، ومن أجل ذلك فان على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والمادية الروحية في سبيل تحرير فلسطين، وعليها

بصورة خاصة أن تبذل للشعب العربي الفلسطيني العون والاقليمية وتوفر الوسائل والفرص الكفيلة من القيام بدوره في تحرير وطنه.

مادة15: أن تحرير فلسطين، من ناحية روحية يهيئ للبلاد المقدسة جوا من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق وتمييز سواءا على أساس العنصر أواللون أوالدين أو اللغة، ومن اجل ذلك فان الفلسطنيين يتطلعون الى نصرة جميع القوى الروحية في العالم.

مادة 16: ان تحرير فلسطين، من ناحية دولية، هو عمل دفاعي نتيجة ضرورات الدفاع عن النفس كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، من أجل ذلك فان الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع الى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لاعادة الأوضاع الشرعية الى فلسطين واقرار الأمن والسلام في ربوها وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

مادة17: ان تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1948، وقيام اسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لارادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ العامة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

مادة18: يعتبر باطلا كل من وعد بلفور وصك الإنتداب وما ترتب عليهما، وأن دعوى الروابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لاتتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح وأن اليهودية بوضعها دينا سماويا ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فان اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة وانما هم مواطنون في الدول التي ينتمون اليها.

مادة19: الصهيونية حركة استعمارية في نشوئها، عدوانية وتوسعية في أهدافها عنصرية تعصبية في تكوينها، وفاشية بعواملها ووسائلها، وان اسرائيل بوصفها طليعة هذه الحركة الهدامة وركيزة

للاستعمار، مصدر دائم للقلق والاضطراب في الشرق الأوسط خاصة، وللأسرة الدولية بصورة عامة، ومن أجل ذلك فان أهل فلسطين جديرون بعون الأسرة الدولية وتأييدها.

مادة20: ان دواعي السلم والأمن ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفظا لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستيفاءا لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

مادة21: يؤمن الشعب الفلسطيني بمبادئ الحرية والعدل والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستها ويؤيد جميع المساعي الدولية، التي تهدف الى اقرار السلم على أساس الحق والتعاون الدولي الحر.

مادة22: يؤمن الشعب الفلسطيني بالتعايش السلمي على أساس الوجود الشرعي اذ لا تعايش مع العدوان ولا سلم مع الاحتلال والاستعمار.

مادة23: تحقيقا لمبادئ هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين، وفق النظام الأساسي للمنظمة.

مادة24: لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة اقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة، وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية.

مادة25: تكون هذه المنظمة مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحري روطنه في جميع الميادين التحررية والتنظيمية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

مادة26: تتعاون منظمة التحرير مع جميع الدول العربية كل حسب امكانياتها ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية.

مادة27: تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من اجل استرداد وطنه وتحريره والعودة اليه وممارسة حق تقرير المصيره في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيد العربي والدولي .

مادة28: يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات وكل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

مادة29: لا يعدل هذا الميثاق الا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى اليها من أجل هذا الغرض.

مادة 30: المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني .

مادة 31: يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص

مادة 32: يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجمع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق .

مادة 33: لا يعد هذا الميثاق الا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى اليها من أجل هذا الغرض .

المصدر : فيصل الحوراني : المرجع السابق ، ص ص 238-239

الملحق رقم : 04

قرار مجلس الأمن الدولي 242

٢ ـ يثبت كذلك الضرورة

(أ) ـ لضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة .

(ب) ـ لتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

(ج) ـ لضمان الحرية الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة باتخاذ اجراءات بما فيها انشاء مناطق مجردة من السلاح .

٣ ـ يطلب الأمين العام انتداب ممثل خاص ليذهب الى الشرق الأوسط لاقامة ومواصلة الاتصالات مع الدول المعنية بغية تشجيع الاتفاق ومساعدة الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفق النصوص والمبادىء الواردة في هذا القرار .

٤ ـ يطلب من الأمين العام موافاة مجلس الأمن ، في اقرب وقت ممكن ، بتقرير عن سير جهود الممثل الخاص .

المصدر :عمر مصالحة، السلام الموعود الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية، ترجمة وديع أسطفان وماري طوق ، دار الساقي،1992، ص384 .

الملحق رقم 05

نص قرار المجلس رقم 242

وفيما يلي، النص الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧.

«إن مجلس الأمن، إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان.

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة. قد التزمت العمل وفقاً لنص المادة ٢ من الميثاق.

١- يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

٢- يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣- يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

٤- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن (١٢)».

المصدر :عثمان العثمان: المرجع السابق ، ص ص 30-31 .

الملحق رقم : 06

قرار مجلس الأمن الدولي 338

إن مجلس الأمن ،

١ - يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة ، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن .

٢ - يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار ، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه .

٣ - يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله ، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

تبنى المجلس هذا القرار ، في جلسته رقم ١٧٤٧ ، بـ ١٤ صوتاً مقابل لا شيء كالآتي : ٥

مع القرار : استراليا ، النمسا ، فرنسا ، غينيا ، الهند ، اندونيسيا ، كينيا ، بنما ، بيرو ، السودان ، الاتحاد السوفياتي ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأميركية ، يوغسلافيا .

المصدر: طاهر شاش، المواجهة والسلام، المرجع السابق ، ص 353 .

البيبـــليوغرافـــــيا

_ قائمة المصادر و المراجع باللغة العربية

أ_ المصادر :

1_ محمود صالح : منظمة التحرير الفلسطينية ، (د. ن)، القاهرة ، 1990 .

2_ توما إيميل: منظمة التحرير الفلسطينية ، دار الاتحاد ، حيفا، 1986 .

3_ غانم محمد حافظ: مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968

4_ الصائغ يزيد : الأردن وفلسطين، مؤسسة رياض الريس للطباعة والنشر، لندن، 1987 .

5_ الشقيري أحمد: من القمة إلى الهزيمة مع الملوك ورؤساء العرب،دار العودة،بيروت،1971.

6_ الحسين ابن طلال: الفلسطينيون في الضفة الغربية وحق تقرير المصير، مطبوعات كوورتيت، لندن ، 1980

7_ رياض محمود : البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط 1948-1978، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1985 .

8_ آن سميث باميلا : فلسطين للفلسطينيين وترجمة الهام بشارة الخوري ،دار الحصاد للنشر والتوزيع ،دمشق، 1991.

9_ صلاح خلف: فلسطين بلا هوية، دار الجليل، عمان، 1996م.

ب _ المراجع :

❖ **الكتب :**

1_ الربابعة غازي : القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي (1949 م -1988م)، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان ،1989

2_ أبراند لوري : الفلسطينيون في العالم العربي بناء المؤسسات والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ،1999 .

3_ أبو ستة سلمان : حق العودة مقدس وقانوني وممكن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،2001.

4_ ماهر شريف ، البحث عن كيان " دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، قبرص، 1995 .

5_ أروين ميشيل : ستة أيام من الحرب حزيران 1967 وترجمة إبراهيم الشهباني ، صناعة شرق أوسط جديد ،مكتبة العبيكات ، 2015.

6_ لسهلي نبيل محمود : فلسطين أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002 ، من منشورات اتحاد العرب ،دمشق ، 2004.

7_ محمد صالح محسن : القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة ، بيروت ،2012.

8_ محسن صالح محسن: منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والنشر، بيروت، 2007 .

9_ صائغ يزيد يوسف: الأردن والفلسطينيون، عمان،1997 .

10_ محمد صالح محسن: مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،2014.

11_ النتشة رفيق شاكر وأخرون : تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 1991.

12_ رواشدة أحمد : الحاكمية والتجربة الأردنية، معهد السياسات العامة والشؤون الدولية ، بيروت، 2010.

13_ هلال جميل : تكوين النخبة الفلسطينية، رام الله، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ط1، 2002.

14_ كلارك رامزي ، الإمبراطورية الأمريكية، مكتبة الشروق ،القاهرة،2001 .

15_ عدوان عصام محمد علي: حركة التحرر الوطني الفلسطيني – فتح – 1958-1968 ،جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ط2، 2005.

16_ أبو عمار عدنان عبد الرحمان، الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الرؤية التاريخية والسلوك السياسي، تجمع العودة الفلسطيني واجب، 2012 .

17_ صالح مسعود أبو بصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، دار الفتح، بيروت، 1968 .

18_ جمال عبد الهادي مسعود، الطريق الى بيت المقدس " القضية الفلسطينية"، دار الوفاء المنصورة ، القاهرة، (د . ت) .

19_ العفاني حسين، " وا قدساه "، مكتبة معاذ بن جبل للنشر، القاهرة، 2001 .

20_ فرسون سميح : فلسطين والفلسطينيون، ترجمة عبد الوهاب عطا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003م .

21_ الغول عمر حلمي : التحولات الفلسطينية 1967-1987، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، 1992 .

22_ الهيبي أديب صالح : موقف الو. م .أ من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، 1948-1967 ،دار عيداء للنشر والتوزيع، عمان ، 2012.

23_ دالاس رولان : الحسين على حياة الحافة ،تأريخ ملك ومملكة ، ترجمة : جولي صليبا ، الأردن، ،2001 .

24_ بن طلال الحسين : أحاديث ملكية ، ترجمة : غازي غزيل ، المؤسسة المصرية للتوزيع، القاهرة، 1987 .

25_ الهو منيرر، موسى طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، 1947–1982، دار الجليل للنشر، ، الطبعة الأولى، عمان، 1983.

26_ النوافلة محمد سالم : أثر معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية على العلاقات الأردنية مع الإتحاد الاوروبي، جامعة مؤتة، عمان، 2007 .

27_ الزغيبي أحمد، العنصرية اليهودية وآثارها في المجتمع الإسلامي والموقف منها، الجزء الثالث، مكتبة العبيكان، الرياض ، الطبعة الأولى،1998 .

28_ هيكل محمد حسنين: السلام المستحيل والديمقراطية الغائبة، شركة المطبوعات، بيروت، ط2، (د ت) .

29_ هيكل محمد حسنين: حديث المبادرة : دار الشروق ، ط 1، القاهرة، 2000م .

30_ العثمان عثمان : مأزق التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات ، ط1، بيروت، 2003م .

31_ شاش طاهر : المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق غزة – أريحا، ، دار الشروق، القاهرة، ط1 ، 1995 .

32_ الجمسي مشير محمد عبد الغني: مذكرات الجميسي حرب أكتوبر 1973، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1998،1 .

33_ أبو شريف بسام: ياسر عرفات ، دار علاء الدين للطباعة والنشر، بيروت، 2005 .

34_ ديب كمال : تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011 ، دار النهار، بيروت، 2011 .

35_ حسن محمد، مصر في المشروع الإسرائيلي للسلام، دار الكلمة للنشر، بيروت ، (د.ت) .

36_ وافي أحمد ، اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي الإسرائيلي ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، 1990 .

37_ لورانس هنري ، اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، الدار الجماهيرية، طرابلس، 2006 .

38_ عبدو معروف : الدولة الفلسطينية ومشاريع الإستطان،مؤسسة دار الكتاب الحديث، بيروت، ط1، 1994 .

39_ السيد حسين عدنان ، التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقيات والمعاهدات المصرية الإسرائيلية، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ط1 ،1998 .

40_ طلاس بدر: بدايات الحركة الصهيونية في مصر العربية، دمشرق، 1987 .

41_ الحسين هاني :أسطورة النضال والجهاد ياسر عرفات، منشورات مكتبة حركة فتح للتعبئة والتنظيم، غزة، 2006 .

42_ فهمي إسماعل: التفاوض من أجل السلام في المشرق الأوسط، دار الشروق ، القاهرة، ط1 ،2006 .

43_ إبراهيم موسى : قضايا عربية ودولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010 .

44_ سيف الدولة عصمت ، هذه المعاهدة رسالة إلى مجلس الشعب المصري حول معاهدة كامب ديفيد، دار المسيرة، بيروت، 1980 .

45_ عصام موسى قنيبي : الصراع على الديار المقدسة ، دار الطباعة الجديدة ، دمشق ، (د ت).

46_ العاص طارق : دبلوماسية السلام الأردني 1967-1995، مكتبة الجامعة الأردنية ، عمان، 1996م .

47_ عبد الرحمان أسعد : النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، ، بيروت، ط1 ،1990م .

48_ كوانت وليام : الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1994

49_ قطيشات ياسر: السياسة الخارجية الأردنية والمصرية إتجاه أزمة الخليج الثانية، دار الكندي، عمان، 2002 .

50_ الضرابعة زياد شفقان : الاتحاد الأوربي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق ، دار الحامد للنشر، عمان ،2010

51_ عبد الهادي زهير ، المفاوضات العربية مع الكيان الصهيوني ، مكتب الدراسات الإستراتيجية ، الكويت ، 2005 .

52_ فاروق عبد الخالق : أوهام السلام، صراعات التسوية وحروب المفاوضات، دار الحكمة ، القاهرة ، 2000م .

53_ ياسين السيد : الأسطورة الصهيونية والانتفاضة الفلسطينية، ميريت للنشر، القاهرة، 2001 .

54_ بيكر جيمس: مذكرات السياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي شرشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2،2002 .

55_ نافع أحمد : الطريق إلى مدريد، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1973 .

56_ ياسر عموري وآخرون : اللاجؤون الفلسطينيون قضايا مقارنة، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، رام الله ،2008.

57_ خضر بشارة : أوربا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ترجمة منصور القاضي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 ،2003 .

58_ هالتر مارك و إريك لوران: مجانين السلام ؛ لبنان: دار الطليعة ، ط1، 1994 .

59_ عباس محمود : طريق أوسلو، شركة المطبوعات، بيروت،1994 .

60_ بيريس شمعون : الشرق الأوسط الجديد ، ترجمة محمد حامي عبد الحافظ ، الأهلية للنشر، عمان ،1995 .

61_ سافير أوري ، المسيرة حكاية أوسلو من الألف إلى الياء ، ترجمة بدر عقلي: دار الجليل؛ الأردن ، 1998 .

62_ نوفل ممدوح: قصة أتفاق أوسلو الرواية الحقيقية طبخة أوسلو ،الأهلية للنشر، بيروت ، 1995 .

63_ خليفة محمد : السلام الفتاك أشد هولا من الحروب ، مركز الحضاري العربي، القاهرة، 1995 .

64_ إبراهيم العلي : اللاجئ الفلسطيني من الاقتلاع إلى العودة، مركز الأرض والإنسان للدراسات والاستثمارات، الأردن، 2014.

65_ قرم جورج : انفجار المشرق من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006، ترجمة محمد علي مقلد، دار الفرابي، بيروت، 2006 .

66_ علوش ناجي: المقاومة الفلسطينية الواقع والتوقعات، غزة ، 1971 .

67_ أبو شنب حسين:الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي(الرأي والرأي الآخر) ،مكتبة مدبولي، القاهرة ط1،1995 .

68_ منصور أحمد :الشيخ ياسين شاهد على العصر الانتفاضة، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط1، 2003 .

69_ الطوق جورج خوري: الاتفاقيات العربية الإسرائيلية:اتفاق غزة أريحا وماذا بعد، ؛ دار نوبليس ، بيروت ، ط2، 2008 .

70_ شلبي محمد: الأردن وعملية تسوية الصراع الإسرائيلي 1979 – 1994 ، دار الكنوز، عمان ، ط1، 2008 .

71_ الحباشنة خالد: العلاقات الأردنية الإسرائيلية الجذور والآفاق، بيسان للتوزيع والنشر، بيروت، 1999 .

72_ درويش سائد: الموقف العربي من أزمة حرب الخليج، دانة للعلاقات العامة والنشر والترجمة ،عمان، ط1، 1992 .

73_ صقر محمد وأخرون :المعاهدة الأردنية الإسرائيلية دراسة وتحليل، ، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ط1، 2000 .

74_ وليد سالم : حق العودة البدائل الفلسطينية ، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، القدس، ط1، 1997 .

75_ جبارة تيسير: تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله ،1998.

76_ قطيشات ياسر نايف: العلاقات السياسية الأردنية _العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي 1952–2003، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009 .

77_ نجيب رياض ، دنيا حبيب نحاس ، المقاومة الفلسطينية منظماتها أشخاصها . علاقاتها، بيروت ،1986 .

78_ حبيب الله : علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني 1964- 1976 بين التنسيق والصدام ، دار اسوار ، مؤسسة الثقافة الفلسطينية، عكا ،1987 .

79_ حوراني فيصل : الفكر السياسي الفلسطيني ، 1964-1974 دراسة المواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، 1980.

❖ **الرسائل والمذكرات الجامعية :**

1_أبو عجينة حاتم جمعة : خطاب الفصائل الفلسطينية السياسي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل مفاوضات الحل النهائي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2015.

2_ عبد القادر ياسمين : قضية اللاجئين الفلسطينيين وأثرها على العلاقات الأردنية ، (1948- 2009)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية، إشراف الدكتور سمير عوض، كلية الدراسات العليا ، جامعة بيرزيت ،فلسطين ، 2012.

3_ إبراهيم عيسى مفلح العبادي: التسوية السلمية الأردنية – الإسرائيلية (1994_ 2001)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، المعهد الديبلوماسي الأردني الجامعة الأردنية، 2003 .

4_احمد مجدي منصور محارب : العلاقات الأردنية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 1994-1999، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في برنامج دراسات الشرق الاوسط ، تحت إشراف عصام كامل مخيمر، قسم التاريخ، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

5_ أحمد مصطفى إياد : فكر الهزيمة لدى العرب بعد حرب 1967 وانعكاساته على التخطيط السياسي في مصر وبلاد الشام، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، جامع النجاح الوطنية ، نابلس، 2014.

6_ أبو رجيلة سامر عبد المنعم : العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان(1969-1982) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسة الشرق الأوسط،إشراف أسامة محمد أبو نحل، قسم التاريخ، جامعة الأزهر، غزة، 2010 .

7_ جمعة أنور : التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية 1964-1999، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف نهاد محمد الشيخ خليل ، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.

8_ أبو حليوة إبراهيم: القضية الفلسطينية في المشروعات الرسمية الإسرائيلية، رسالة رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، (د ت).

9_ نافع مزروع عمر وصفي: اللاجؤون الفلسطينيون في لبنان والموقف الدولي منهم 1982-1994،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2012 .

10 _ بحري دلال: عملية السلام في الشرق الأوسط من مؤتمر مدريد 1991 إلى 1998 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 1999.

❖ **المجـــلات والدوريات :**

1_ عبد الرحمان ابو النصر : " اللاجؤون الفلسطينيون بين واقع اللجوء وحق العودة "، **مجلة جامعة الأزهر بغزة**، العدد2،2008 ، سلسلة العلوم الإنسانية ، غزة.

2_ أسامة محمد أبو نجل : " نشأة منظمة التحرير الفلسطينية "، **مجلة جامعة الأزهر** ،العدد01، 2009، ، غزة .

3_ جرار برهان : "ذكرى الكرامة "، **جريدة الحياة الجديدة اليومية** ، العدد 5525، 2011، غزة .

4_ نوفل أحمد وذياب مخادمة " اتجاهات العلاقات الأردنية – الفلسطينية في ضوء اتفاقية التسوية مع إسرائيل" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 136، ،1999 مؤسسة الأهرام، القاهرة.

5_ حسن السيد حسن : " معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 وأثرها على دور مصر الإقليمي" ، **مجلة دراسات تاريخية** ، العددان 117-118 ، 2012 .

6_ قمحة حمد ناجي ، " الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من أوسلو إلى واشنطن"، **مجلة السياسة الدولية**، مجلد 37 ، العدد 144 ،1993، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة .

7_ شاهين أحمد : مشاريع السلام بين النوايا والواقع، **مجلة شؤون الفلسطينية**، العدد 138، 1984 ، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت .

8_ أحمد إبراهيم محمود، " اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني قراءة في المضامين والإشكاليات والتطورات المستقبلية" ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 117، 1994 ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة .

9_ عدنان سليمان، محمد احمد القاسم : " مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية ومواقف الشعب العربي إزاءها" ، **مجلة دراسات مستقبلية**، العدد7، 2003 .

10_ عمر عز الرجال:" القضية الفلسطينية ما بين مبادرة مبارك وتعنت شامير"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد99 ،1990، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، .

11_ شيف زئيف : " المكسب الإستراتيجي لإسرائيل والأردن، معاهدة السلام الأردني _ الإسرائيلية "، **مجلة الدراسات الفلسطينية** ، العدد 20 ، 1994، بيروت.

12_ محمد السيد، سعيد: " نحو نظام عربي جديد بعد أزمة الخليج"، **مجلة السياسة الدولية** ،1992 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، مصر.

13_ صبحي يوسف : " مشكلة اللاجئين الفلسطينيين دراسة في الجغرافيا والسياسة"، **مجلة جامعة الأزهر**، ، العدد 02 ، 2009 ، سلسلة العلوم الإنسانية ، مصر.

14_ فواز حامد الشرقاوي : " السكان اليهود في فلسطين " **مجلة الجامعة الإسلامية** " العدد 2، 2007، غزة.

15_ خالد عايد : " العلاقات الأردنية الفلسطينية ماضيا وحاضرا ومستقبلا " **مجلة الدراسات الفلسطينية** ، العدد24 ،1995، غزة.

4_ الموسوعات :

1_ الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة الدولية، الجزء الثالث ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1990.

2_ الكيالي عبد الوهاب : موسوعة السياسية الدولية، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.

3_ الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسية الدولية، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1993

4_ الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسية الدولية الجزء السابع، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

5_ مسعود الخوند :الموسوعة التاريخية الجغرافية فلسطين، ج 14 ،قبرص، 1999 .

❖ **التقارير والمنشورات :**

1 _ احمد عوض : ورقة عمل، ثقافة المخيم الفلسطيني في الأردن ،مركز الحسين الثقافي عمان.

2_ الهيئة العامة للاستعلامات: أبعاد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من 17 – 25 سبتمبر 1993 ، القاهرة، 1993.

3_ ناهض زقوت : التوزيع الجغرافي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين،(ورقة عمل)، (د ت).

4_ نخبة من المتخصصين، فلسطين والقضية الفلسطينية، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة،2015.

_قائمة المصادر و المراجع باللغات الأجنبية :

(A) Ouvrages :

1_ Jan Mezger,Martin Orth,Christian Sterzing,This land is our land the West Bank under Israeli occupation, Zed press, London first published.

2_ Charles Enderli , Relève Brisé Histoire de L'échec Du Processus De Paix Proche-Orient 1995- 2000,Paris, Fayard

(B) Sites Internet :

_http://palcamps.net/ar/camp/37/، 2018/02/21 ،14:00 .

فهرس الموضوعات

إهداء .....

شكر وعرفان.....

مقدمة .....أ-ج

الفصل الأول : جذور التواجد الفلسطيني في الأردن 1948-1967

أولا : أسباب اللجوء الفلسطيني في الأردن.....**08**

ثانيا : أماكن توزيع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن.....**12**

1: المخيمات الرسمية.....12

2: المخيمات غير رسمية.....15

ثالثا : موقف الأردن من التواجد الفلسطيني.....16

1: الموقف الرسمي 16

2 : الموقف السني 17

رابعا : أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن 18

1 : الأوضاع الاجتماعية 18

2 :الأوضاع الاقتصادية 20

3 : الأوضاع القانونية 21

الفصل الثاني : الدور السياسي والعسكري للمقاومة الفلسطينية في الأردن 1964-1970

أولا : موقف الأردن من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية 1964 .....**26**

1 : نشأة منظمة التحرير الفلسطينية.....26

2 :موقف الأردن من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية.....30

ثانيا : انعكاسات حرب 1967 على المقاومة الفلسطينية.....**33**

1 _ أسبابها.....33

2 _ انعكاساتها.....35

ثالثا _ معركة الكرامة والتحالف الفلسطيني الأردني 1968.....37

1_ أسباب معركة الكرامة.....37

2_ مجريات معركة الكرامة.....38

3_ نتائج معركة الكرامة.....42

رابعا _ أحداث سبتمبر 1970.....44

1 _ أسباب أحداث سبتمبر1970.....44

2 _ مجريات أحداث سبتمبر 1970.....47

3_ نتائج أحداث سبتمبر 1970.....48

الفصل الثالث : اتفاقيات السلام و العلاقات الفلسطينية الأردنية 1970- 1994

أولا _ اتفاقيات السلام 1970_1989.....53

1_ اتفاقيات السلام 1970 _ 1980.....53

2_ اتفاقيات السلام 1980 _ 1989 64

ثانيا_ مؤتمر مدريد 1991 واتفاق أسلو 1993.....67

1_ مؤتمر مدريد 1991.....67

2_ إتفاق أوسلو1993.....72

ثالثا : معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (اتفاقية وادي عربة 1994).....84

1_ أسباب معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.....84

2_ اللاجئين الفلسطينيين في اتفاقية وادي عربية.....86

رابعا : أثار اتفاقية السلام على العلاقات الأردنية الفلسطينية 89

خاتمة.....

الملاحق.....

البيبليوغرافيا .....

فهرس الموضوعات.....